سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 722 – الأحد 21 كانون الأول/ ديسمبر 2025 – السنة الرابعة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

عنب بلدي تفتح ملف التشابكات المالية في سوريا

16

انضمام سوريا إلى التحالف الدولي يمكن أن يشكّل دعمًا لقدراتها الأمنية والعسكرية في مواجهة تنظيم "الدولة" (تعديل عنب بلدي)

سوريا تدخل "التحالف"

الدولة في مواجهة تنظيم "الدولة"

ملف خاص

أخبار سوريا 02

اتفاق 10 آذار..
لا بوادر تطبيق كامل
تلوح في الأفق

أخبار سوريا 04

سوريا ولبنان..
خطى متباينة نحو علاقة
ما بعد "الوصاية"

شؤون محلية 06

التوقيف دون مذكرات قضائية
تقييد في الوكالة والزيارة
والاطلاع على الضبوط

شؤون محلية 09

شتاء قاسٍ على مهجري
السويداء في درعا

ثقافة وفن 20

فنانون سوريون يكتبون
للدراما..
تثبيت حضور أم ملء فراغ

رياضة 23

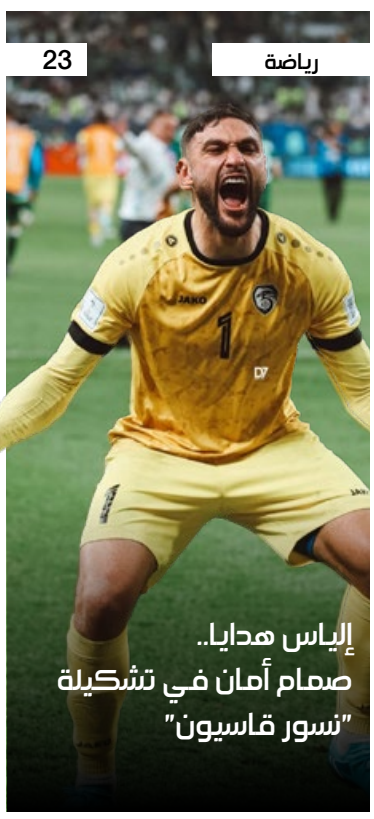

إلياس هدايا..
صمام أمان في تشكيلة
"نسور قاسيون"

18

معتقلو الأسد وذوو المفقودين..
جرح مفتوح بلا دعم نفسي

لا تنتهي حكاية الاعتقال القسري عند فتح باب الزنزانة أو الخروج إلى الحرية، بل تبدأ مرحلة أكثر قسوة وتعقيدًا، عنوانها مواجهة الذاكرة والجسد المنهك دون سند أو رعاية.

المعتقلون السابقون في سجون نظام الأسد، وذووهم، خرجوا من تجربة قاسية محملين بآثار نفسية وصحية عميقة، في وقت كان يفترض فيه أن يجدوا الحد الأدنى من الدعم، لكنهم وجدوا أنفسهم وحيدين في مواجهة الصدمة.

لم تكن سنوات الاعتقال مجرد حرمان من الحرية، بل كانت عملية تدمير ممنهجة للنفس والجسد، استخدمت فيها أدوات التعذيب والإذلال والعزلة، وغابت عنها أي معايير إنسانية أو طبية، وبعد الخروج، لم تتغير الصورة كثيرًا.....

ما القادم بين دمشق و"قسد"؟

اتفاق 10 آذار.. لا بوادر تطبيق كامل تلوح في الأفق

عنب بلدي – محمد كاخي

نقلت وكالة "رويترز"، في 18 من كانون الأول الحالي، أن مسؤولين سوريين وكردًا وأمريكيين يسابقون الوقت قبل حلول نهاية العام لإظهار تقدم، ولو محدود، في اتفاق 10 آذار.

وبحسب مصادر سورية وكردية وغربية تحدثت إلى "رويترز"، تسارعت المفاوضات خلال الأيام الماضية رغم تزايد الإحباط بسبب التأخير، كما أرسلت الحكومة السورية مقترحًا إلى "قسد" يوافق على ضم قواتها إلى الجيش السوري على شكل ألوية وفرق.

ونقلت قناة "العربية" السعودية، في 18 من كانون الأول، عن مصدر أمني في "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) أن القوات تسلمت مقترحًا خطيًا وصلها من الحكومة السورية، وذلك للمرة الأولى منذ أن وقعت "قسد" اتفاق 10 آذار مع الحكومة السورية.

الانضمام ككتلة واحدة

المصدر الأمني في "قسد" ذكر لقناة "العربية" أن مقترح دمشق المكتوب شمل موافقتها على ضم "قسد" للجيش السوري على شكل ألوية وفرق، وهي "ترجمة فعلية" لوعد قطعه الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، لقائد "قسد"، مظلوم عبدي، عندما اجتمعا بدمشق في تشرين الأول الماضي، حين وافق الرئيس السوري حينها "شفهيًا" على ضم "قسد" إلى الجيش السوري على شكل كتلة واحدة.

وبحسب خمسة مصادر تحدثت إلى "رويترز"، يتضمن المقترح إبداء دمشق استعدادها للسماح لـ"قسد" بإعادة تنظيم نحو 50 ألف مقاتل ضمن ثلاث فرق رئيسة وألوية أصغر، بشرط تخليها عن بعض سلاسل القيادة وفتح مناطق سيطرتها أمام وحدات أخرى من الجيش السوري.

يرى المحلل السياسي محمد الحمادة، أن تنظيم 50 ألف مقاتل ضمن الجيش السوري هو حل وسط بين الطرفين، فالحكومة السورية كانت واضحة منذ البداية بأنه لا دولة ضمن الدولة، ولا تريد تكرار تجربة "حزب الله" اللبناني في سوريا، لذلك تصر دمشق على ألا يكون هناك أي جسم مستقل، أو كتلة مستقلة تهدد وحدة سوريا مستقبلًا أو في الوقت الحالي.

وباعتقاد حمادة، ستكون قوات "قسد" موزعة على كامل الجغرافيا السورية، ولن يقتصر وجودها على المنطقة الشرقية، وسيتوزع عناصر الحكومة السورية بالتوازي مع عناصر "قسد" في المنطقة الشرقية.

المحلل السياسي نادر الخليل، يرى أن عملية إعادة تنظيم هذا العدد من المقاتلين في فرق وألوية تحت راية الجيش السوري، ورفع العلم الرسمي، وفتح الطرق بين مناطق السيطرة، تعني تعزيز سيادة دمشق على المناطق الغنية بالموارد في شرقي وشمال شرقي سوريا، وستشكل هذه العملية خطوة نحو التفكيك التدريجي لبنية "قسد"، خصوصًا مع وجود توافق لأغلبية القوى الإقليمية والدولية على ضرورة أن تكون سوريا موحدة.

تفكيك القيادة قبل الجغرافيا

تشترط دمشق على "قسد" أن تتخلى عن بعض سلاسل القيادة لديها مقابل القبول بتنظيم انضمام مقاتلي "قسد" ضمن ألوية وفرق صغيرة، بالإضافة إلى فتح مناطق سيطرتها أمام وحدات أخرى من الجيش السوري.

كما سيناقش وفد "قسد" التفاوضي قريبًا في دمشق، رد الحكومة على قائمة الأسماء التي قدمتها "قسد" بشأن تعيين مقاتليها بمناصب قيادية في وزارتي الدفاع والداخلية، بحسب قناة "العربية".

يرى الباحث والمحلل السياسي أيمن الدسوقي، أن الغرض من المقترحات المتبادلة بين الطرفين مسألة شراء الوقت، وإحراج كل طرف للآخر بتحميله مسؤولية فشل المفاوضات أمام الوسيط الأمريكي.

وتحاول الحكومة السورية، بحسب حديث الدسوقي إلى عنب بلدي، اختراق بنية "قسد" تدريجيًا عبر إضعاف سلاسل القيادة والتحكم، إلى جانب إضعاف سيطرتها الميدانية عبر السماح لوحدات من الجيش السوري بالانتشار في مناطقها، ولعل الأهم تثبيت مكانة الحكومة السورية كممثل للدولة وتأكيد حقها بالسيادة على كافة الجغرافيا السورية.

فيما يرى المحلل السياسي نادر الخليل، أن شرط تخلي "قسد" عن سلسلة القيادة يشكل نقطة التحول الجوهرية في الاتفاق، إذ سينهي استقلالها العسكري ويضعها تحت قيادة دمشق مباشرة، وهذا الشرط قابل للتنفيذ جزئيًا، بحسب الخليل، مع ضمانات للطرف الكردي، ومنه، لتجنب الانهيار الداخلي، ولكن قد تنفجر الخلافات "العرقية" داخل "قسد" إذا فُرض الأمر بسرعة، مما يجعل التدرّج في التنفيذ هو المفتاح.

وكان ممثل "الإدارة الذاتية" في دمشق، عبد الكريم عمر، قال لـ"رويترز"، إن المقترح، الذي لم يُعلن عنه رسميًا، يتضمن "تفاصيل لوجستية وإدارية قد تثير خلافات وتؤدي إلى تأخير".

ولا يعتقد الباحث والمحلل السياسي أيمن الدسوقي، أن هذا المقترح بصيغته الراهنة سوف يحظى بقبول لدى "قسد"، لأنه يفقدها أوراق قوة على صعيد تماسكها الداخلي، وتحكمها الجغرافي، ولا يعني ذلك انهيار المفاوضات أو التصعيد الميداني الشامل، لأن لكل طرف أدواته للمناورة، كانخراط "قسد" في مفاوضات طويلة لإغراق الطرف الآخر بالتفاصيل التقنية، أو إعلان القبول والمناورة في التنفيذ بمساحات جغرافية محددة.

ماذا لو لم يتفق الطرفان؟

تبادلت دمشق و"قسد" الاتهامات حول عرقلة تنفيذ الاتفاق، إذ يصر كل طرف على شروطه، ويناور لكسب مزيد من الوقت، وفي تصريح لوكالة "رويترز"، قال أحد مسؤولي "قسد"، "نحن أقرب إلى اتفاق أكثر من أي وقت مضى"، إلا أن مسؤولًا غربيًا مطلعًا على المفاوضات قال للوكالة، إن أي إعلان قد يصدر خلال الأيام المقبلة سيكون هدفه جزئيًا "حفظ ماء الوجه"، وتمديد المهلة، والحفاظ على الاستقرار في بلد لا يزال هشًا بعد عام على سقوط النظام السابق.

وبحسب مصادر "رويترز"، فإن أي صيغة محتملة لن تصل إلى مستوى الدمج الكامل لـ"قسد" في الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى بحلول نهاية العام، كما نص عليه اتفاق 10 آذار.

يرى الباحث والمحلل السياسي أيمن الدسوقي، أن الدمج بحلول نهاية العام لا يبدو أمرًا واقعيًا، ويتراوح السيناريو الأكثر ترجيحًا في حال فشل الدمج بين التصعيد الميداني المحدود، أو التنفيذ الجزئي للاتفاق على صعيد ملفات أو مناطق جغرافية محددة، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى الانخراط الأمريكي الفعال كوسيط لكسر حالة الاستعصاء بين الطرفين.

فيما يرى المحلل السياسي نادر الخليل، أن ما سيحدث هو التأجيل، مع اتفاق أولي لإنقاذ المفاوضات تحت ضغط أمريكي، ويبقى احتمال تصعيد محدود في بعض المناطق مثل الرقة واردًا.

ويتوقع المحلل السياسي محمد الحمادة، أن هناك عدة سيناريوهات محتملة في حال فشل الاتفاق، الأول هو العمل العسكري سواء كان بشكل محدود أو شامل، والثاني أن "قسد" قد تلجأ إلى تسليم الحكومة بعض المناطق مثل دير الزور أو الرقة، مقابل تمديد مدة الاندماج، والثالث أن "قسد" قد تقبل بالاندماج الجزئي مبدئيًا على أن تتهيأ لمرحلة أخرى بالاندماج الكلي.

هل تفتح تركيا النار؟

لم يتوقف المسؤولون الأتراك خلال الأشهر الماضية عن تحذير "قسد" من مخاطر المماطلة وعدم تنفيذ الاتفاق، وهددوا مرارًا باستعمال القوة، وأحدث هذه التصريحات كانت لوزير الدفاع التركي، يشار غولر، في 20 من كانون الأول، حين قال، "لدينا خطط جاهزة لمواجهة أي تطورات ميدانية، و(قسد) تعرف تمامًا ما الذي سنفعله عند الحاجة".

ونوّه غولر إلى أن تركيا لا تطلب إذنًا من أحد لتنفيذ عملياتها، وأنها نفذت في عام 2016 عمليات في سوريا بوجود الولايات المتحدة وروسيا دون استشارة أحد، وستفعل ذلك مجددًا إذا اقتضت الحاجة دون الرجوع لأي طرف.

يرى المحلل السياسي أنس شواخ، أن تركيا تطرح الخيار العسكري بشكل جدي للتعامل مع "قسد" وإنهاء وجودها وتهديدها للأمن القومي التركي على حدودها الجنوبية، إلا أن الولايات المتحدة تعمل كضامن لوقف إطلاق النار، وتضغط على "قسد" لتنفيذ بنود الاتفاق لتجنب المعركة.

من جهته، يرى الباحث في "المركز الكردي للدراسات" طارق حمو، أن احتمالية المواجهة "ضعيفة جدًا"، فالحكومة السورية لا تتحدث عن أي مواجهة، خصوصًا أنها تريد إغلاق كل الملفات، ولا تريد تكرار ما حصل في الساحل والسويداء، مع مراعاة أن معركة من هذا النوع ربما تمتد لسنوات طويلة، بسبب اتساع الرقعة الجغرافية، والقوة العسكرية للطرفين.

ويعتقد حمو أن تركيا لا مشكلة لديها بانضمام "قسد" كفرق عسكرية إلى الجيش السوري، "خصوصًا أننا شاهدنا التوافق الأخير بين تركيا وحزب (العمال الكردستاني)"، فالعقبات الرئيسة تم تذليلها، سواء كان في "قسد" تلجأ إلى "قسد" والدولة، أو في تركيا عبر القرار الاستراتيجي في تخلي حزب "العمال" عن الكفاح المسلح مقابل إصلاحات دستورية وقانونية في تركيا، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي أيضًا على سوريا.

عرض عسكري خلال تخريج دورتين من مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في دير الزور – 3 كانون الأول 2025 (المركز الإعلامي لقسد/تداولم)

خبراء يقيّمون فرص النجاح

واشنطن تنشط على خط "الاتفاق الأمني" بين سوريا وإسرائيل

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يلتقي مع المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توم برات – 15 كانون الأول 2025 (توم برات/ إكس)

عنب بلدي – أمير حقوق

في ظل حراك سياسي حول ملف الاتفاق السوري- الإسرائيلي، وسط مساع معلنة، عادت التصريحات الإسرائيلية لتفتح باب التساؤلات بشأن طبيعة التفاهمات الأمنية المطروحة بين دمشق وتل أبيب، وحدود الدور الأمريكي في هذا المسار.

فبين تأكيدات إسرائيلية بعدم وجود "أطماع إقليمية" في سوريا، وإشارات سابقة تتحدث عن تعثر المفاوضات واتساع فجوة الخلافات، تتقاطع المواقف مع زيارة لافتة إلى إسرائيل قام بها المبعوث الأمريكي إلى سوريا، توم برات، والتقى خلالها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في مؤشر على إعادة ترتيب الأولويات والرسائل الإقليمية المرتبطة بالساحة السورية.

الطرفان بحاجة الاتفاق

في خطاب يقدمه على أنه محاولة لطمأنة دمشق والمجتمع الدولي، بحسب ما يرى محللون سياسيون، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، سعي حكومته للتوصل إلى اتفاق أمني مع سوريا، مؤكدًا عدم وجود أي نيات توسعية داخل الأراضي السورية، في موقف يعيد طرح الرواية الإسرائيلية التقليدية بشأن حدود تدخلها في الشأن السوري.

يرى الباحث في العلاقات الدولية محمود علوش، أن إسرائيل، تمامًا كما سوريا، باتت بحاجة إلى اتفاق أمني، مشيرًا إلى أن التصريحات الإسرائيلية الأخيرة التي تتحدث عن ضرورة التوصل إلى اتفاق، لا يمكن فصلها عن الضغوط التي تمارسها واشنطن على تل أبيب، ما يدفع إسرائيل إلى إظهار قدر من الانفتاح السياسي على مسار تفاوضي محتمل.

غير أن علوش لفت إلى وجود فجوة واضحة بين الخطاب السياسي الإسرائيلي والممارسات الفعلية على الأرض، إذ لا تظهر إسرائيل حتى الآن أي استعداد حقيقي للدخول في اتفاق، بل تواصل اعتماد سياسة الضغط على الرئيس الشرع في محاولة لفرض اتفاق يتماشى مع شروطها الخاصة.

خطوة تهدئة

يأتي التأكيد الإسرائيلي على عدم وجود مطامع كخطوة تهدئة مدروسة، عقب تصاعد التوتر السياسي الناتج عن تصريحات ساعر نفسها قبل أيام، حين تحدث عن "اتساع فجوة غير مسبوقة" مع دمشق، بسبب ما وصفه بـ"مطالب سورية جديدة"، وفق ما قاله الباحث في الشؤون العربية علي فوزي.

ويرى فوزي، في حديث إلى عنب بلدي، أن هذا التباين في الخطاب لا يشير إلى تحول جوهري في السياسة الإسرائيلية، بقدر ما يعكس إعادة صياغة سياسية تهدف إلى تخفيف الضغوط الأمريكية، وتهيئة المناخ لاستئناف المسار التفاوضي الأمني.

فالولايات المتحدة، التي تضطلع بدور الوسيط، تسعى إلى منع أي تصعيد قد يقوض فرص الاستقرار في سوريا ما بعد سقوط نظام الأسد، وهو ما يفسر الضغوط التي مورست على تل أبيب لتليين خطابها دون التخلي عن ثوابتها الأمنية، بحسب فوزي.

أما الكاتب السياسي درويش خليفة، فيعتقد أن تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي، تندرج في إطار مقاربة نفعية لإدارة التهديدات المحتملة، ولا تعكس، سواء صدرت عن المؤسسة الدبلوماسية أو المنظومة الأمنية، أي تحول جوهري في طبيعة الأولويات الإسرائيلية.

فهذه الأولويات، بحسب خليفة، لا تزال تتمحور حول إنشاء حزام أمني في محيطها "الشامي"، يمتد عبر جنوبي سوريا ولبنان وغزة.

تناقض التصريحات

تتناقض التصريحات الإسرائيلية من وقت لآخر، بين تصعيد وتهدئة، ويرى الباحث علي فوزي، أن التناقض بين تصريحات ساعر الأخيرة وتصريحاته السابقة لا يعكس ازدواجية بقدر ما يكشف عن مناورة سياسية، فإسرائيل في الجوهر، لا تزال متمسكة بهدفها الأساسي، وهو منع أي تهديد أمني قادم من الأراضي السورية.

أما "المطالب السورية الجديدة" التي تقول إسرائيل إنها عاقت المحادثات، فتتمثل في رفض دمشق فتح ممر إنساني تشرف عليه إسرائيل باتجاه السويداء، والمطالبة بانسحاب إسرائيلي كامل من المنطقة العازلة جنوبي سوريا، وهي مطالب ترى تل أبيب أنها تمس جوهر ترتيباتها الأمنية، وفق ما ذكره فوزي.

الباحث محمود علوش، يفسر التناقضات التي برزت في تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي، بوجود الحراك الأمريكي الجديد.

وقبيل اللقاء المرتقب بين نتنياهو وترامب، تحاول إسرائيل إرسال إشارات إلى البيت الأبيض تفيد باستعدادها المبدئي للعودة إلى مسار تفاوضي قد يفضي إلى اتفاق بين الجانبين، بحسب علوش.

وأكد أن إسرائيل، رغم محاولتها فرض شروطها في أي اتفاق أمني، تدرك في نهاية المطاف أنه لا مفر من هذا الاتفاق، لما ينطوي عليه من مخاطر كبيرة، أبرزها احتمال توتر العلاقة مع إدارة ترامب، لا سيما في ظل توجهه نحو احتضان "سوريا الجديدة".

حراك أمريكي يرسم هيكلية الاتفاق

يأتي تحول التصريحات الإسرائيلية حيال الاتفاق الأمني مع سوريا، بعد أيام قليلة من لقاء جمع المبعوث الأمريكي إلى سوريا، توم برات، برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في زيارة حملت دلالات سياسية لافتة.

وبحسب ما نقلته وسائل إعلام إسرائيلية، فإن اللقاء لم يكن "بروتوكوليًا" فحسب، بل أسفر عن تفاهمات واضحة بين واشنطن وتل أبيب، تتعلق باستمرار النشاط الإسرائيلي داخل سوريا تحت عنوان "مواجهة التهديدات"، بالتوازي مع إبقاء باب المفاوضات مفتوحًا أمام اتفاق أمني محتمل مع دمشق.

وفي سياق هذه التفاهمات، برز الحديث عن تحديد "الخطوط الحمراء" للنشاط الإسرائيلي في الساحة السورية، وهي نقاط محورية حملها المبعوث الأمريكي في رسائل مباشرة من الرئيس ترامب إلى نتنياهو.

الباحث في الشؤون العربية علي فوزي، يرجح أن اللقاء بين الطرفين جاء لوضع خطوط حمراء واضحة تتعلق بالعمليات العسكرية الإسرائيلية داخل سوريا، ومنع أي خطوات قد تعرقل المسار السياسي الذي تعمل واشنطن على بلورته.

التفاهمات بين واشنطن وتل أبيب تشكل عامل ضغط ودفع في آن واحد على مسار المفاوضات مع دمشق، بحسب ما قاله فوزي، موضحًا أن الإدارة الأمريكية شددت على ضرورة استثمار "الفرصة التاريخية" لفتح حوار جاد مع القيادة السورية الجديدة، مع التحذير من أن أي تصعيد إسرائيلي مفرط قد يقوض جهود رفع العقوبات ودعم إعادة الإعمار.

الكاتب السياسي درويش خليفة، قال إن الرؤية الأمريكية لإدارة المشهد الإقليمي لا تحظى بقدر كاف من القناعة لدى الائتلاف الحاكم في تل أبيب، إذ يجري التماهي مع مطالب واشنطن مرحليًا، قبل أن تعود إسرائيل إلى استراتيجيتها الأمنية التقليدية، متجاهلة في أحيان كثيرة مطالب المبعوث براك.

خشية نتائج عكسية

بالمقابل، يعتبر الباحث في العلاقات الدولية محمود علوش، أن لقاء المبعوث براك مع نتنياهو يحمل أهمية خاصة، إذ جاء أساسًا لإبلاغ نتنياهو برغبة إدارة ترامب في التوصل إلى اتفاق، وكذلك لوضع خطوط حمراء أمام التحركات الإسرائيلية داخل سوريا. ويعود ذلك إلى خشية الولايات المتحدة من أن تؤدي النزعة العدوانية الإسرائيلية إلى نتائج عكسية، خصوصًا على مستوى استقرار الوضع السوري.

كما يشدد على أن التفاهمات الأمريكية- الإسرائيلية تظل عاملًا حاسمًا في تحديد مصير أي اتفاق محتمل بين سوريا وإسرائيل، باعتبار أن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد القادر على ممارسة ضغط فعلي على نتنياهو للدفع باتجاه اتفاق، وهو ما يراهن عليه الرئيس أحمد الشرع في هذا المسار.

ضمانات لنجاح الاتفاق

الحديث عن إمكانية التوصل إلى اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل، لا يمكن فصله عن جملة من المتطلبات الإلزامية التي تفرضها طبيعة الصراع، وتعقيدات الواقع الإقليمي، والتحولات السياسية في كلا البلدين.

الباحث محمود علوش يرى أن أي اتفاق أمني حقيقي يتطلب، قبل كل شيء، توافقًا يحظى بقبول الطرفين، مؤكدًا أن الاتفاق لن يرى النور إذا سعى أي طرف إلى فرض شروطه بشكل كامل على الطرف الآخر، ومن هنا، فإن جوهر العملية التفاوضية بين سوريا وإسرائيل يكمن في تحقيق هذا التوافق، وهو ما يفتح، برأيه، الباب أمام فرص حقيقية لإحداث اختراق في هذا الملف خلال الفترة المقبلة.

من زاوية سورية، بحسب الباحث في الشؤون العربية علي فوزي، تبدو سوريا في مرحلة شديدة الخطورة، فالوصول إلى اتفاق أمني يتطلب خطوات متبادلة، و"التزامًا إسرائيليًا بانسحاب تدريجي وعدم التدخل في الشأن الداخلي، وضمانات سورية بمنع أي تهديد أمني عبر الحدود، مع إشراف أمريكي مباشر يمنح الاتفاق غطاء دوليًا وشرعية سياسية".

بينما يرى الكاتب السياسي درويش خليفة، أن الوصول إلى اتفاق أمني قابل للحياة يتطلب قدرًا أكبر من المرونة الإسرائيلية، مقابل ضمانات سورية بعدم تكرار مشاهد من قبيل العروض العسكرية أو إطلاق هتافات تمجد غزة، وهي سلوكيات تُقرأ في تل أبيب على أنها رسائل موجهة إلى حركة "حماس"، كما أن نجاح أي اتفاق من هذا النوع يظل مشروطًا برعاية أمريكية مباشرة والإشراف على تنفيذه، بما يضمن فاعليته واستدامته.

وانتشرت فيديوهات لعرض عسكري أقيم في دمشق بمناسبة ذكرى التحرير وسقوط نظام الأسد، تضمنت هتافات لجنود الجيش السوري من أجل غزة، وهو ما أثار حفيظة إسرائيل، حيث بحث مسؤولون أمنيون إسرائيليون كيفية الرد على تلك الهتافات.

بيروت تحت ضغط "التوازنات الطائفية"

سوريا ولبنان.. خطى متباينة نحو علاقة ما بعد "الوصاية"

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي الرئيس اللبناني جوزيف عون على هامش القمة العربية الإسلامية الطارئة المنعقدة في الدوحة - 15 أيلول 2025 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

عنب بلدي - شعبان شاميه

منذ التحول الكبير الذي شهدته سوريا مع سقوط النظام السابق، دخلت العلاقات اللبنانية- السورية مرحلة غير مسبوقة من حيث الإمكانات المتاحة، لا من حيث النتائج المحققة.

التحول لم يقتصر على تبدل الوجوه في دمشق، بل طال الفلسفة السياسية التي تحكم مقاربة سوريا لجوارها، وفي مقدمتهم لبنان، الذي لطالما دفع ثمن اختلال هذه العلاقة واستخدامه كساحة نفوذ وتصفية حسابات، وفق ما قاله الباحث والصحفي اللبناني صهيب جوهر، في حديث إلى عنب بلدي.

ويرى جوهر أن دمشق بقيادة الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، تقدم اليوم نموذجًا مختلفًا في التعاطي مع لبنان، يقوم على الفصل بين الماضي والحاضر، وعلى بناء علاقة قائمة على السيادة المتبادلة والمصالح المشتركة.

هذا التوجه، وفق جوهر، لا يعبّر عنه فقط خطاب الشرع في العلن، بل تؤكده سلسلة خطوات عملية، أبرزها الانفتاح السياسي المباشر على المسؤولين اللبنانيين، من دون وسطاء أمنيين أو قنوات موازية، في سابقة لم تعرفها العلاقة منذ عقود.

في هذا السياق، جاءت زيارة نائب رئيس الحكومة، طارق متري، إلى دمشق لتشكل اختبارًا عمليًا لهذا المسار الجديد، واللقاءات التي عقدها متري مع الرئيس الشرع ووزيري الخارجية والعدل لم تكن محصورة في المجاملات الدبلوماسية، بل تناولت الملفات الثقيلة التي لطالما شكّلت مصدر توتر بين البلدين، أضاف الصحفي اللبناني.

وتابع أن هذه الزيارة أعادت تثبيت مناخ سياسي إيجابي سبق أن بدأ مع زيارة أسعد الشيباني إلى بيروت، وما تبعها من لقاءات مباشرة بين رئيسي البلدين واتصالات منتظمة، لا سيما فيما يتعلق بالحدود الشرقية والملفات الأمنية الحساسة.

ما يميز هذه المرحلة، بحسب جوهر، أن البيئة السياسية العامة باتت مهيأة نظريًا لتحقيق اختراقات حقيقية، فالحكومتان في بيروت ودمشق تتقاطعان في توجهاتهما الإقليمية، وتبتعدان عن منطق المحاور الصدامية، وتسعيان إلى إعادة التموضع عربيًا ودوليًا.

ولفت جوهر إلى أن التعاون الحدودي، الذي لطالما كان نقطة ضعف في العلاقة، يشهد تقدمًا ملحوظًا برعاية سعودية، تُرجم باتفاقات أمنية ولقاءات مباشرة بين المؤسستين العسكريتين في البلدين.

أما ملف اللاجئين فقد دخل مسارًا عمليًا بعد إطلاق برنامج العودة الطوعية، مع أرقام عودة كانت حتى وقت قريب خارج الحسابات السياسية الواقعية، قال جوهر.

اللافت في المقاربة السورية الجديدة تجاه لبنان، بحسب جوهر، أنها تبتعد بوضوح عن إحدى أكثر الممارسات التي وسمت "مرحلة الأسدين"، والمتمثلة في فتح الأبواب أمام الزعامات والقيادات والشخصيات السياسية خارج إطار الدولة، واستخدام هذه القنوات لتجاوز المؤسسات الرسمية أو تطويع القرار اللبناني من الداخل.

تناقض بين العرض السوري والانكفاء اللبناني

المشهد الإيجابي، وفق جوهر، يصطدم بواقع لبناني داخلي شديد التعقيد، فالتقدم البطيء لا يبدو ناتجًا عن غياب نية سورية أو تردد سياسي في دمشق، بقدر ما يعكس عجز الدولة اللبنانية عن اتخاذ قرارات واضحة في ملفات لا تزال تُدار بمنطق التوازنات الطائفية، والخشية من ردود الفعل الداخلية، في تناقض يشكل اليوم جوهر الإشكالية في العلاقة الثنائية.

وقال جوهر، إن هذا الخلل يتجلى بأوضح صوره في ملف الموقوفين والمحكومين السوريين في السجون اللبنانية، معتبرًا أن هذا الملف يعد بالنسبة إلى الحكم السوري الجديد اختبارًا لنيات لبنان الفعلية في طي صفحة الماضي، وليس مجرد قضية قانونية أو إجرائية.

وقد أبدت دمشق استعدادًا صريحًا للتعاون، بما في ذلك توقيع اتفاق قضائي يأخذ في الاعتبار كل التحفظات اللبنانية، ويستثني القضايا الحساسة المرتبطة بالإرهاب أو الجرائم الكبرى.

المرونة السورية تصطدم بحسابات لبنانية داخلية، يتداخل فيها الخوف الطائفي مع الاستثمار السياسي، ومع ضغوط قوى نافذة لا ترى مصلحة بفتح هذا الملف في هذه المرحلة، تابع جوهر.

وفي قضايا شديدة الحساسية مثل مزارع شبعا، يرى جوهر أن الرئيس الشرع يعتمد خطابًا واقعيًا يقر بتعقيدات الترسيم وارتباطه بعوامل إقليمية ودولية، ولا سيما الوجود الإسرائيلي، لكنه في الوقت نفسه لا يتنصل من المبدأ السياسي القائل بلبنانية المزارع.

هذا "التوازن في الخطاب"، بحسب جوهر، يعكس رغبة سورية في نزع الذرائع التي استخدمت سابقًا لتبرير استمرار السلاح خارج الدولة اللبنانية، من دون الدخول في اشتباكات سياسية غير منتجة.

كذلك يبرز ملف فلول النظام السابق الموجودين في لبنان كعامل صامت في العلاقة، فدمشق تنظر بريبة إلى وجود ضباط ومسؤولين سابقين متورطين بانتهاكات جسيمة، جرى تأمين خروجهم إلى لبنان وحمايتهم سياسيًا وأمنيًا.

وعلى الرغم من أن هذا الملف لا يُطرح علنًا كشرط سياسي، وفق جوهر، فإن معالجته بجدية من الجانب اللبناني ستشكل رسالة ثقة إضافية للحكم السوري الجديد، وتؤكد أن بيروت مستعدة فعلًا لقطع الصلة مع مرحلة انتهت.

القبضة الإيرانية في لبنان.. أبرز التحديات

يرى الكاتب الصحفي والمحلل السياسي اللبناني، الدكتور زياد علوش، في حديث إلى عنب بلدي، أنه بات من الضروري معالجة الملفات اللبنانية- السورية لأهمية انعكاساتها السياسية والأمنية والاقتصادية، وبالتالي التنموية العامة، خصوصًا مع الاكتشافات الهائلة للطاقة الهيدروكربونية (النفط والغاز) في الساحل الشرقي للمتوسط، إذ تدفع القوى الإقليمية والدولية بقوة لتكثيف الاستثمارات في سوريا ولبنان، وتسعى لخلق ظروف الاستقرار المناسبة.

وبحسب علوش، فإن أبرز التحديات التي تعوق هذه الخطوة، تتمثل بقبضة طهران الموجودة في الملف اللبناني وإن تراجعت نسبيًا بفعل المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أنها ستحاول العرقلة في الملف السوري.

وساطات فرنسية وسعودية لترسيم الحدود

التحدي الآخر هو موضوع الترسيم، قال علوش، مشيرًا إلى أن لبنان منذ عام 1923 لم يرسّم الحدود لعدم وجود خرائط تاريخية واقعية واضحة ومثبتة أو ترسيم سابق عبر الأمم المتحدة، إذ إن مرسوم 1920 ذو طابع وصفي جغرافي وليس تحديدًا طبوغرافيًا ومساحيًا، إضافة إلى التداخل الجغرافي والديموغرافي، متحدثًا عن ورشة حالية في الخارجية اللبنانية لتأمين الأصول القانونية والوثائق والمستندات.

ولفت علوش إلى الحديث عن خرائط بريطانية وفرنسية جرى تسليمها إلى لبنان بهذا الخصوص مؤخرًا، إضافة إلى معطيات عن وساطة فرنسية، مؤكدًا أن الملف اللبناني السوري يحظى برعاية سعودية واضحة في إطار رؤية 2030 السعودية للشرق الأوسط، معتبرًا أن سوريا أعلنت انسحابها مع هذا التوجه، فيما "لا يزال لبنان يحاول شق طريقه بصعوبة من شرنقة الدور الإيراني".

تحفظات سورية على ملف تسليم السجناء

لم تحقق زيارة الوفد القضائي اللبناني إلى دمشق، مؤخرًا، النتائج المرجوة فيما يتعلق بالتوصل إلى معاهدة قضائية جديدة تنظم آلية تسليم السجناء السوريين الموقوفين في لبنان، بعدما ظهر تباين واسع في مقاربة الطرفين لبنود مشروع الاتفاقية، وهناك رغبة سورية في استكمال محاكمة الموقوفين لديها، أو تنفيذ المحكومين لعقوباتهم داخل أراضيها، بحسب علوش.

ويقدّر عدد الموقوفين السوريين في لبنان بما بين 2200 و2600 شخص، وفق المحلل السياسي اللبناني، بينهم حوالي 200 إلى 220 موقوفًا من معتقلي الرأي.

ويوضح أن مشروع الاتفاقية يقتصر على المحكومين، ولا يشمل من لا يزالون يخضعون للمحاكمة، لأن تسليم الموقوفين يحتاج إلى قانون يصدر عن مجلس النواب اللبناني، وهو غير متاح حاليًا.

أبرز التحفظات السورية أن البند الأول ينص على أنه "يجوز للدولة المسلّمة (لبنان) أن ترفض تسليم أي محكوم أو موقوف من دون أن تقدّم تبريرًا، وذلك لأسباب خاصة بها"، هذا الأمر يعطي الدولة اللبنانية الحق بعدم تسليم أي سجين سوري، من دون أن يسألها أحد عن المسوغات القانونية لذلك.

أما البند الآخر الأكثر حساسية بالنسبة للسوريين، بحسب علوش، هو في المادة "10" من الاتفاقية، التي أرادها لبنان مطابقة للاتفاقية الموقعة بينه وبين باكستان.

وتنص هذه المادة على أنه "لا يحق للدولة المسلَّم إليها (سوريا) أن تمنح عفوًا لأي محكوم أو موقوف تتسلّمه من لبنان"، في حين أن الاتفاقية مع باكستان لا تحرم الأخيرة حق منح العفو لمواطنيها الذين تستعيدهم من لبنان.

وأشار علوش إلى أن دمشق أبلغت الوفد اللبناني بأنها "لن تطلب استرداد أي شخص يثبت تورطه في قتل جنود لبنانيين أو تنفيذ تفجيرات تسببت في سقوط مدنيين".

وبحسب علوش، تعتبر دمشق أن المدخل الإلزامي لعلاقات سليمة وقوية مع بيروت تبدأ بحل نهائي للف السجناء السوريين في لبنان، خصوصًا أن "أغلب السوريين المحكومين أو الموقوفين بجرائم إرهابية كانوا في صفوف الثورة السورية، وأن اعتقالهم ومحاكمتهم في لبنان، كان بسبب خياراتهم السياسية".

انعكاسات القضايا الداخلية العالقة في لبنان

بالنسبة لتأثير الملفات الداخلية في لبنان على المقاربات السورية- اللبنانية، أكد علوش أنها مهمة جدًا، إذ تبدأ بملف تنفيذ قرار الحكومة اللبنانية بنزع السلاح وحصرية السيادة وتطبيق القرارات الدولية لا سيما "1701" و"1559"، مما يعني تمكين الحكومة اللبنانية دون غيرها من القدرة على رسم السياستين الدفاعية والخارجية، وهذا يشمل العلاقة مع سوريا.

يُضاف إلى ذلك إجراء الانتخابات النيابية المقبلة، والتعويل على تكوين سلطات جديدة تتفهم بشكل واضح انتصار الثورة السورية، بما يستلزم من لبنان إعادة قراءة سياسية وقضائية وأمنية وإعلامية وغير ذلك، يختم المحلل السياسي.

وأدى انهيار النظام السوري السابق إلى اهتزاز منظومة النفوذ الإقليمي التي شكّل لبنان أحد أبرز امتداداتها خلال عقدين من الزمن، من خلال مثلث طهران- دمشق- بيروت، فعصفت التحولات العميقة في صلب المشهد في كلا البلدين بشكل متتابع، واستفادت كل من دمشق وبيروت من المناخ الإقليمي لتكريس مشهد سياسي جديد يتناغم والمؤشرات السائدة.

محللون: غير مؤهل للمشاركة في محاربة تنظيم "الدولة"

"الحرس الوطني" بالسويداء يستثمر في هجوم تدمر

عنب بلدي - ركان الخضر

على خلفية مقتل جنديين أمريكيين ومترجم مدني وعنصر من الأمن العام السوري، بمدينة تدمر وسط سوريا، في 13 من كانون الأول الحالي، أصدر "الحرس الوطني" التابع للرئيس الروحي للطائفة الدرزية في السويداء، حكمت الهجري، بيان تعزية، عبّر فيه عن جاهزية قواته واستعدادها الكامل للمشاركة مع قوات التحالف الدولي في أي جهد يهدف لاجتثاث "العناصر الإرهابية" من البادية الشرقية، التي قال إنها تشكل امتدادًا طبيعيًا لبادية "جبل باشان".

محللون رأوا أن الهجري يحاول التقرب من الأمريكيين وعرض خدمات "الحرس الوطني"، مشككين بأهمية هذا العرض، وبأن يكون هذا الطرف مؤهلًا للعب دور في محاربة التنظيم.

الاستثمار في هجوم تدمر

أعلنت القيادة المركزية الأمريكية، في 13 من كانون الأول الحالي، مقتل اثنين من أفراد الخدمة العسكرية الأمريكية ومدني أمريكي، وإصابة ثلاثة آخرين، جراء كمين مسلح نفذه عنصر من تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا.

جاء إعلان التحالف عقب حادثة إطلاق نار وقعت قرب مدينة تدمر، في أثناء تنفيذ جولة ميدانية مشتركة لقوات أمن سورية وقوات أمريكية.

وبحسب مراسل عنب بلدي، حينها، دخلت القوات الأمريكية بشكل معلن إلى مدينة تدمر بعمق البادية السورية عبر رتل مؤلف من نحو 15 عربة عسكرية أمريكية، فيما رافقتها عربات للجيش السوري قادمة من قاعدة التنف على الشريط الحدودي.

وأضاف المراسل أن القوات الأمريكية أجرت دورية مشتركة بمرافقة الجيش السوري الموجود في مدينة تدمر.

المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية، نور الدين البابا، قال لـ"الإخبارية" السورية الرسمية، إن قيادة الأمن الداخلي كانت وجهت تحذيرات مسبقة إلى القوات الشريكة في منطقة البادية، بشأن احتمال وقوع خروقات أمنية أو هجمات متوقعة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، مشيرًا إلى أن منفذ الهجوم لا يملك أي ارتباط قيادي داخل الأمن الداخلي ولا يعد مرافقًا للقيادة، بحسب البابا.

"الحرس الوطني" التابع للرئيس الروحي للطائفة الدرزية في السويداء، حكمت الهجري، أصدر بيانًا على خلفية الحادثة قال فيه، إن قيادة قوات "الحرس الوطني" تتقدم بخالص التعزية إلى عائلات الجنود الأمريكيين الذين قضوا في الحادثة.

وأعرب عن مشاركة ذوي القتلى الأمريكيين الحزن على مصابهم، معبرًا عن تضامنه الإنساني مع الجرحى وتمنياته لهم بالشفاء.

أشار "الحرس الوطني" في بيانه إلى أن الجنود الأمريكيين قُتلوا إثر تعرضهم لإطلاق نار مما أسماها "عناصر إرهابية" مندمجة بقوات الأمن العام التابعة للحكومة السورية في منطقة تدمر، مما أدى إلى مقتل اثنين من الجنود وإصابة آخرين.

وأضاف أن "الاعتداء يؤكد مجددًا أن الإرهاب واحد، ويستهدف كل من يختلف عن فكرة التطرف دون تمييز بين شعب وآخر أو قوة وأخرى، فالعقيدة الإرهابية التي تتحرك بها هذه المجموعات هي ذاتها التي تهدد أمن المنطقة بأكملها"، وفق قوله.

الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن" عمار جلو، يرى أن "الحرس الوطني" يحاول من وراء البيان رسم صورة أنه فاعل محلي يجب أن يتعاطى مع أي حدث محلي أو إقليمي أو دولي، وأصدر بيانًا على غرار وزارات الخارجية المعنية بالدول التي تصدر بيانات حول أي حادث محلي وإقليمي ذات صلة ببلدانها.

ويعتقد جلو أن "الحرس الوطني" يسعى من خلال البيان إلى إظهار وإثبات وجوده والإشارة إلى الآخرين بذلك.

من جانبه، يعتقد المحلل السياسي حسام طالب، أن "الحرس الوطني" يحاول استغلال ما حدث في تدمر لإثبات أنه قوة موجودة، رغم أن الأعمال التي قام بها ضد البدو وعناصر الأمن العام السوري، ومؤخرًا ضد المعتقلين الذين توفوا في سجونه وفي مقدمتهم الشيخ رائد المتني، تثبت أنه غير مؤهل للعب دور المتضامن مع الضحايا في عملية تدمر.

رسالة للأمريكيين

يعتقد المحلل السياسي حسام طالب أن "الحرس الوطني" يحاول إرسال رسالة مفادها أن الدولة السورية ومؤسساتها تضم عناصر "إرهابيين"، لكن الرسالة لن تصل، بحسب رأيه، فالحكومة السورية انضمت إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وهناك تعاون بين الجيش والأمن السوري والتحالف الدولي، كما أن الولايات المتحدة صرحت على لسان أكثر من مسؤول أمريكي أن منفذ العملية ينتمي لتنظيم "الدولة"، وهو خارج نطاق الدولة السورية ومؤسساتها.

الباحث عمار جلو يرى أن اتهام الحكومة السورية بالوقوف وراء حادثة تدمر، ناتج عن تخبط التصريحات من قبل الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية السورية، الذي تحدث أن المنفذ عنصر من الداخلية كان سيتم عزله من صفوف الأمن العام، لكن تأخر القرار كون الحادثة حصلت في يوم عطلة رسمية، مشيرًا إلى أن واشنطن نفت صلة الحكومة السورية بالحادثة، وقالت إن المنفذ عنصر من تنظيم "الدولة".

ويعتقد جلو أن وقوف عنصر من الأمن العام وراء الحادثة لا يعيب الحكومة السورية، منوهًا إلى أن التحليلات كانت تشير إلى احتمالية انسحاب فصائل عسكرية كاملة من قوات الجيش السوري، مضيفًا أن بعض هذه التحليلات وصلت إلى توقع حدوث انهيار كامل في الحكومة السورية، على خلفية الانضمام إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وبالتالي فإن وجود حالات فردية ضمن الأمن السوري تتجه في هذا المنحى.

هل تستجيب واشنطن

أكد "الحرس الوطني" في البيان، انطلاقًا مما أسماه "مسؤولياته الوطنية والأخلاقية"، جاهزية قواته واستعدادها الكامل للمشاركة مع قوات التحالف الدولي في أي جهد يهدف لاجتثاث "العناصر الإرهابية" من البادية الشرقية، التي قال إنها تشكل امتدادًا طبيعيًا لبادية "جبل باشان"، بما يضمن تعزيز الأمن والاستقرار ومنع تمدد التهديدات الإرهابية نحو قرى السويداء وبلداتها، بحسب تعبيره.

وقال إن "محاربة الإرهاب كانت وستبقى أحد الأهداف الأساسية لـ(الحرس الوطني)"، إلى جانب واجبه الثابت في حماية الجبل وأهله من كل المخاطر الأمنية، سواء كانت داخلية أو خارجية، متعهدًا بمواصلة قواته لأداء مهامها وفق القانون، وبما ينسجم مع قيم الجبل وأخلاقه الراسخة.

المحلل السياسي حسام طالب يعتقد أن "الحرس الوطني" يحاول إرسال رسائل إلى الولايات المتحدة على أمل التواصل معه من قبل الحكومة الأمريكية، معتقدًا أن هذا الأمر لن يحدث.

ونوه المحلل طالب إلى أن "الحرس الوطني" لولا الدعم الإسرائيلي لما ظهر على الساحة، مشيرًا إلى أن إسرائيل لن تتدخل في سوريا لتدعمه دائمًا، وهي تستخدمه كورقة ضغط على الحكومة السورية لا أكثر، بحسب رأيه.

من جانبه، يرى الباحث عمار جلو أن "الحرس الوطني" يحاول شراء مواقف من الآخرين والحصول على دعم على أساس أنه فاعل محلي قادر محاربة تنظيم "الدولة".

وأضاف الباحث جلو أن "الحرس الوطني" يرسل رسالة لبناء تحالفات مع القوى الإقليمية والدولية تحديدًا واشنطن بصفته طرفًا يمكن الاعتماد عليه، أسوة "بقوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في 2014، عندما كانت فصائل من "الجيش الحر" تتجنب إلى حد كبير مقاتلة تنظيم "الدولة"، كون أساس التعاون بينها كان القتال ضد نظام الأسد، مما أعطى المجال لـ"قسد" للتعاون مع القوات الأمريكية.

ويعتقد جلو أن "الحرس الوطني" يبحث عن فرصة قد تكون مواتية ليجد حليفًا داعمًا له، محاولًا الاستفادة من الظروف المحيطة، مشيرًا إلى أن هذا الأمر بعيد كل البعد وفق المعطيات الراهنة.

وتوقع جلو أن تذهب الأمور إلى حلحلة الملفات في سوريا، بعيدًا عن زيادة التعقيد والتوتر في الداخل السوري.

قيادات من الحرس الوطني تزور الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في السويداء حكمت الهجري - 17 كانون الأول 2025 (السويداء برس/فيسبوك)

التوقيف دون مذكرات قضائية

محامون: تقييد في الوكالة والزيارة والاطلاع على الضبوط

وزير العدل السوري مظهر الويس يجتمع مع رؤساء العدليات والمحامين العامين - 17 تشرين الثاني 2025 (وزارة العدل السورية/ تلجرام)

عنب بلدي - خاص

منذ اليوم التالي لسقوط النظام السابق، دخلت السجون والمحاكم في سوريا مرحلة انتقالية اتسمت بارتباك واضح في إدارة الملفات القضائية، وتداخل الصلاحيات بين الجهات الأمنية والقضائية.

وبينما أعلنت الحكومة الانتقالية نيتها إعادة هيكلة المؤسسات العدلية والجهاز القضائي برمته، بقيت مراكز الاحتجاز تعمل وفق الإجراءات القديمة نفسها، مع استمرار التوقيف دون مذكرات قضائية وتأخر الإحالات إلى النيابة العامة.

وانعكس هذا الاضطراب مباشرة على عمل المحامين، الذين وجدوا أنفسهم أمام جهات قضائية وأمنية وشرطية لا تزال تفرض قيودًا على الزيارة والحضور والوكالة، رغم التغييرات السياسية الحاصلة في البلاد، وفي الوقت الذي بدأت فيه بعض المحاكم بالعودة إلى العمل، بقيت ملفات كثيرة معلّقة، خاصة تلك المرتبطة بالتهريب والانتهاكات من قبل النظام السابق، وسط غياب آليات واضحة لمعالجة الاعترافات القديمة أو مراجعة القرارات الصادرة قبل التغيير السياسي، وفقًا للتصريحات التي حصلت عليها عنب بلدي.

عنب بلدي تسلط الضوء في هذا التقرير على عمل دوائر التوقيف والمخافر الشرطية والإجراءات المتبعة في التعامل مع المحامين وذوي الموقوفين، ومدى تطبيق قانوني أصول المحاكمات الجزائية والمدنية على أرض الواقع، وحاولت مرارًا الحصول من وزارة العدل على أجوبة عن التساؤلات والشكاوى التي عُرضت عليها، ولكن الوزارة امتنعت عن الإجابة حتى تاريخ نشر التقرير.

وزير العدل يناقش واقع العدليات والعمل القضائي

بمراجعة تصريحات مسؤولي وزارة العدل السورية، يتضح أن هناك اعترافًا من قبل الوزارة بوجود تراكم كبير في القضايا وبطء في الإجراءات القضائية، إلى جانب الحديث الرسمي عن تحسين الخدمات القضائية، لكن دون وجود تفاصيل حول معالجة الاعتقال التعسفي أو منع المحامين من الوصول للموكلين.

بينما ركزت تعميمات الوزارة بعد سقوط النظام على إعادة ضبط السجون أكثر من التركيز على حقوق الدفاع أو ضمانات التوقيف.

في تموز الماضي، وضمن اجتماع موسع مع المحامين العامين ورؤساء العدليات، صرح وزير العدل السوري، مظهر الويس، بالآتي:

- المنظومة القضائية تعمل في جميع المحافظات رغم الصعوبات.
- هناك تحسن في الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين.
- حصل "تغيير واضح في ديناميكية العمل والإحساس بالمسؤولية".

هذه التصريحات جاءت خلال اجتماع رسمي في مبنى الوزارة بدمشق، وفقًا لما أوردته وكالة الأنباء الرسمية (سانا)، في تموز الماضي، وتركزت مداخلات الحضور على تسريع وتيرة العمل القضائي ومعالجة "تراكم القضايا".

المحامي ممنوع من الحضور والوكالة والزيارة

المحامي "ع. ن."، فضل عدم نشر اسمه الصريح، أشار في حديث لعنب بلدي إلى أن المحامي لا يُسمح له بحضور التحقيق في الفروع الأمنية حتى يتم تحويل الموقوف إلى المحكمة، كما يُمنع من الحصول على وكالة من الموقوف إذا كان محتجزًا في الفروع، إلا بإذن من النائب العام، كذلك، يُمنَع المحامي من زيارة موكله في هذه الفروع.

وهناك موقوفون لا يعلمون سبب توقيفهم، بحسب المحامي، وقد تطول مدة التوقيف إلى ثلاثة أشهر، بين التحقيق والتوسع فيه، دون وجود وضوح في الإجراءات أو تحديد مصيرهم القانوني.

وأوضح أن المحامي يُمنع أيضًا من رؤية الموقوف في "نظارات" أقسام الشرطة بدمشق وريفها، أو حتى الاطلاع على الضبط، كما لا يُسمح له بالحصول على وكالة منه للدفاع عنه، ويتم الطلب من المحامين مغادرة قسم الشرطة، بل وأحيانًا يُمنَع من الدخول من الباب الخارجي للقسم.

المحامي في دائرة التهميش

المحامي "ع. ن." نوه إلى أن قسم الشرطة يرفض إعطاء أي معلومة للمحامي، وهناك حالة من عدم الشفافية والتعتيم على التوقيفات، ما يعوق عمل الدفاع ويضعف الضمانات القانونية للموقوفين.

وأكد أن من الصعب مراجعة أو مقابلة المحامي العام في القصر العدلي بدمشق، نتيجة وجود ضغط "كبير جدًا" على مكتبه وكثرة المراجعين الشخصيين، ما يجعل الوصول إليه شبه مستحيل في بعض الأحيان.

ويرى المحامي أن هذا الأمر بحاجة إلى تنظيم ومعالجة، لأن عمل المحامي العام يرتبط مباشرة بدوائر التوقيف والسجون، ودور المحامي مهمّش في القصر العدلي ودوائر النيابة العامة، ويجب إعطاؤه الأولوية حتى يتسنى له الدفاع عن حقوق موكله.

"الفلول" خارج التمثيل القانوني

كشف المحامي "م. أ."، فضل عدم نشر اسمه الصريح، أن المحامين لا يمكنهم الوصول للحصول على وكالة من جميع الموقوفين الذين يُطلق عليهم اسم "الفلول" في سجون فروع الشرطة العسكرية والأمن السياسي، ويُمنَع المحامي من الحصول على ضبط التحقيق، أو إذن توكيل، أو متابعة شؤون الموقوف، أو حتى السؤال عنه، حتى لو كان لديه وكالة من ذوي الموقوف.

وتساءل: ما مصير هؤلاء الموقوفين؟ وكيف سيتم البت بأمرهم؟ ومتى سيُحالون إلى القضاء المختص؟ وما مدد التوقيف المسموح بها لهم؟ وعلى أي أساس قانوني تجري عملية التوقيف والتحقيق والمحاكمة؟

كفالات مالية غامضة

تساءلت المحامية "إ. ح."، فضلت هي الأخرى عدم نشر اسمها الصريح، عن مصير الكفالات المالية التي يتم دفعها من قبل الموقوفين لإخلاء السبيل (تحت المحاكمة) من مراكز التوقيف التابعة للشرطة العسكرية، ولمصلحة مَن يتم جبايتها، وأين يتم إيداع هذه الأموال (وأغلبيتها بالدولار).

كما تساءلت عن المستند القانوني الذي تم تقاضي الكفالة بموجبه، ولماذا لا يتم دفعها في البنك المركزي أو فروعه، ما يثير تساؤلات حول الشفافية والرقابة على هذه الأموال.

لا محاكمات في قضايا التهريب والغرامات مباشرة

أحد المحامين المختصين بالقضايا الجمركية، رفض نشر اسمه، تحدث لعنب بلدي عن هموم التقاضي بالنسبة لمرتكبي جريمة التهريب، وقال إن المحاكم الجمركية فقط تنظر بالقضايا القديمة قبل سقوط النظام، ولم يتم النظر منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه بأي من قضايا التهريب الجديدة.

وأوضح أن الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية لم تقم حتى تاريخه بتحويل أي قضية نهائيًا إلى المحكمة الجمركية، بل تقوم عند ضبط قضية تهريب بتنظيم ضبط بالقضية الجمركية بحق الشخص المخالف دون تحويل القضية إلى المحكمة، وإما أن يتم إلزام الشخص بدفع الغرامة ثم يُترك بعد الدفع، أو يبقى موقوفًا.

وأشار إلى أن هناك الكثير من الأشخاص المُدّعى عليهم بقضايا تهريب لا علاقة لهم بعملية التهريب، ومن حقهم الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء المختص بالنظر بهذه القضايا، ولا يحق لأحد إلزامهم بدفع غرامة مفروضة عليهم دون أن يُسمح لهم بسلوك الطرق القانونية التي من شأنها إعادة الحقوق لهم.

وبقرار من وزارة العدل السورية تم ضم محكمة الاستئناف الجمركية والبداية الجمركية إلى الاستئناف والبداية المدنية، ليصار قبل أيام إلى اتخاذ قرار بدمج المحاكم الجمركية ومحاكم الاستئناف الجمركي ودوائر التنفيذ الجمركي في سائر المحافظات مع المحاكم مثيلتها في عدلية دمشق، واستندت الوزارة في قرارها هذا إلى أحكام قانون السلطة القضائية، بحسب ما ذكرته في نص القرار.

وأضاف المحامي ذاته، أن هذا القرار أدى إلى تغيير في مسار القضايا الجمركية، علمًا أنه يتم تحويل جزء من الموقوفين في قضايا التهريب إلى المحكمة الجزائية وقاضي التحقيق، وليس إلى المحكمة الجمركية.

اعترافات قديمة وأحكام جديدة

أوضح المحامي المختص بالقضايا الجمركية، أن القضايا القديمة المنظمة بشأن البضائع الناجية من الحجز، سواء كانت تتعلق بالسلاح أو المخدرات أو تضم طرفًا عسكريًا، يتم الاستناد فيها إلى اعترافات أمنية قديمة، وتُجرى المحاكمة على أساسها، ما يثير تساؤلات حول عدالة الإجراءات، وكيف يتم الاستناد إلى اعترافات انتزعت من المواطنين تحت التعذيب في فروع أجهزة أمن النظام والأمن الجنائي سابقًا، وكيف يكون منظمو الضبوط السابقون من محققين وجلادين ومتورطين بسفك دماء السوريين خصمًا وحكمًا في الوقت ذاته.

وفيما يتعلق بالقرارات القطعية بالتغريم، يتم الإعفاء من الغرامات دون إسقاط الحق في دائرة التنفيذ، بحسب المحامي، ما يطرح تساؤلًا قانونيًا: ما الضمانات مستقبلًا لعدم إعادة تغريم الشخص على القضية ذاتها، علمًا أنه لم يتم إسقاط الحق قضائيًا؟

مزاجية في التفتيش وتأخر في رفع الحجز

أشار أحد المحامين الآخرين (تحفظ على نشر اسمه لأسباب إدارية) إلى أن هيئة المنافذ البرية والبحرية تتعامل بمزاجية في تفتيش المحامين، حسب العنصر المناوب، في حين أن باب القضاء العسكري لا يشهد مثل هذه الممارسات، ويتم التعامل مع المحامين فيه بكل لباقة واحترام.

كما أشار إلى التأخر في تعميم قرارات رفع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة، على منظومة الحجز لأكثر من شهرين أو ثلاثة، حيث يتم تحديد موعد رفع الحجز بتاريخ لاحق، مثلًا من 16 تشرين الأول إلى 1 كانون الأول، ما يسبب أضرارًا كبيرة للمواطنين.

وأكد أن التوقيف في قضايا الجمارك يمنع المحامين من الحصول على وكالة من الموقوف، ما يضيف عائقًا جديدًا أمام ممارسة حق الدفاع عنه.

"الشبكة السورية": الانتهاكات ناتجة عن عجز المؤسسات

مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، قال إن غياب أي إجراء قانوني، مثل التبليغ، أو تحديد هدف ومدة الاعتقال، أو السماح بالتواصل مع محام، يجعل الاعتقال تعسفيًا، حتى وإن غاب شرط واحد فقط من هذه الشروط، وفي كثير من الأحيان تغيب أكثر من خطوة.

وأكد أن الاعتقال يجب أن يتم بموجب مذكرة قانونية، وأن تكون التحقيقات من اختصاص الشرطة، وهو ما لا يحدث في عدد كبير من الحالات.

"الشبكة تصنّف جميع هذه الحالات على أنها اعتقالات تعسفية"، بحسب تعبيره، موضحًا أن أي اعتقال يجب أن يمر بإجراءات قانونية واضحة، وهو ما لا يتحقق في الحالات المذكورة وفقًا للقانون.

وأشار إلى أن "الشبكة" تصدر تقريرًا شهريًا عن حصيلة الاعتقالات التعسفية في الثاني من كل شهر، وتُدرج هذه الحالات جميعها ضمن هذا التصنيف.

لكنه لفت إلى واقع تعاني فيه المؤسسات من ضعف في البناء والقدرات، إذ لا يوجد عدد كافٍ من عناصر الشرطة لإجراء التحقيقات، ولا عدد كافٍ من موظفي النيابة العامة لإصدار المذكرات اللازمة، ما يؤدي إلى أخطاء وانتهاكات.

ويرى أن جزءًا من هذه الانتهاكات ناتج عن عجز مؤسسات الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها، مؤكدًا في الوقت نفسه أن هذا لا يغيّر من حقيقة أن هذه الاعتقالات تبقى اعتقالات تعسفية.

وأشار إلى أن الإشكالية تبرز بشكل خاص في حالات توقيف المتورطين بانتهاكات من عناصر الأمن والجيش التابعين للنظام السابق، حيث تجد السلطات نفسها بين خيارين:

- تركهم طلقاء داخل المجتمع.
- احتجازهم احتياطيًا دون استكمال ملفات قانونية مكتملة.

واعتبر أن هذا الخيار يقع بين "السيئ والأسوأ"، من دون أن يشكل ذلك تبريرًا.

وأكد أن الحكومة قادرة على القيام بإجراءات أفضل رغم التحديات، خاصة بعد تشكيلها في نهاية آذار الماضي، رغم ما رافق ذلك من محاولات إزالة القضاة والمحامين والموظفين الفاسدين أو غير الفاعلين، وما نتج عنه من صعوبات إضافية.

وفيما يخص حقوق الدفاع، شدد عبد الغني على أن من حق المحامين التواصل مع موكليهم والوصول إليهم، والسماح بالاتصال الهاتفي داخل السجون، وزيارات المحامين، ومتابعة الملفات والترافع عنها، معتبرًا أن هذه إجراءات أساسية ويمكن تنفيذها رغم التحديات.

سوريا في المرحلة الانتقالية بحاجة إلى تحسين صورة وزارتي الداخلية والعدل في نظر السوريين، وترميم العلاقة مع هذه المؤسسات، باعتبار ذلك جزءًا أساسيًا من المرحلة الانتقالية، أضاف عبد الغني.

ويرى أن الالتزام بإجراءات ومعايير قانونية من شأنه تحسين هذه العلاقة، محذرًا من أن غيابها سيبقي العلاقة متوترة، خاصة في ظل الإرث الثقيل الذي تحمله الوزارتان من عهد نظام الأسد.

مطالب حقوقية

دعا مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" وزارتي العدل والداخلية إلى:

- إنهاء سياسة الاعتقال دون تقديم أوامر قضائية، وضمان مثول المعتقلين أمام المحاكم خلال فترة زمنية قصيرة بعد القبض عليهم.
- ضمان حماية حقوق المعتقلين في الحصول على تمثيل قانوني مستقل ومحاكمات عادلة.
- إنشاء آلية لمراقبة حقوق الإنسان لضمان عدم تحول عمليات المساءلة إلى أداة لتبرير الاعتقال التعسفي.

توقيف بلا مذكرة

"اعتقل شقيقي منذ نحو عام، دون وجود مذكرة توقيف قضائية، ودون إحالته إلى القضاء حتى تاريخه، وبحسب إفادات الجهات المعنية، ما زال قيد التحقيق منذ لحظة اعتقاله، بحسب ما قالته "شيرين عادل" لعنب بلدي، وهو اسم وهمي، مفضّلة عدم نشر اسمها الصريح لأسباب أمنية.

وقالت ابنة مدينة النبك بريف دمشق، إن الأشهر الستة الأولى من الاعتقال مرّت دون أي توضيح رسمي حول سبب التوقيف، قبل أن يُبلَّغ ذوو المعتقل لاحقًا من أحد مسؤولي المنطقة بوجود "ادعاء شخصي"، يتم التحقق منه.

إلا أن الجهة المدعية لم تُكشف للأسرة، بذريعة الخوف من تعرّض المدّعي للضغط أو الإكراه لتغيير ادعائه، وفق ما أُبلغت به شقيقة المعتقل.

وأضافت أن النائب العام في محكمة ريف دمشق (حسب التسمية آنذاك) أكد لها في الأشهر الأولى من الاعتقال بأن أي قضية لا تتضمن "توطئًا بالدم" لا يستدعي فيها التوقيف لأكثر من ثلاثة أشهر، غير أن هذا التصريح لم يُترجم إلى إجراء قانوني فعلي، إذ استمر احتجاز حرية شقيقها لنحو السنة دون إحالة قضائية، بحسب تعبيرها.

كما تؤكد السيدة أنه لم يُسمح لها أو لعائلتها بتوكيل محامٍ لشقيقها، إذ رفض كل من مدير المجمع الأمني في النبك، ومسؤول السجن، ومسؤول المنطقة، هذا الطلب بحجة أن المعتقل "ما زال قيد التحقيق"، وأن حق التوكيل لا يُمنح إلا بعد تحويل الملف إلى القضاء، وهو ما لم يتم حتى الآن.

"أخي المعتقل تعرض لضرب مبرح وتعذيب جسدي في بدايات اعتقاله، بهدف انتزاع اعترافات منه"، أضافت "شيرين"، معتبرة ذلك "انتهاكًا صارخًا للدستور والقوانين النافذة والمواثيق الدولية التي تحظر التعذيب وتكفل الحق في المحاكمة العادلة".

وطالبت، من خلال عنب بلدي، بتوجيه دعوة صريحة إلى كل من وزارتي العدل والداخلية لتفعيل التنسيق بين الجهتين، وضمان حق جميع المعتقلين في توكيل محامٍ منذ لحظة التوقيف، والإسراع في إحالة جميع الملفات إلى القضاء المختص دون تأخير، والتأكيد على أن أي اعتقال يجب أن يستند إلى مذكرة توقيف قضائية واضحة لا إلى إجراءات تعسفية.

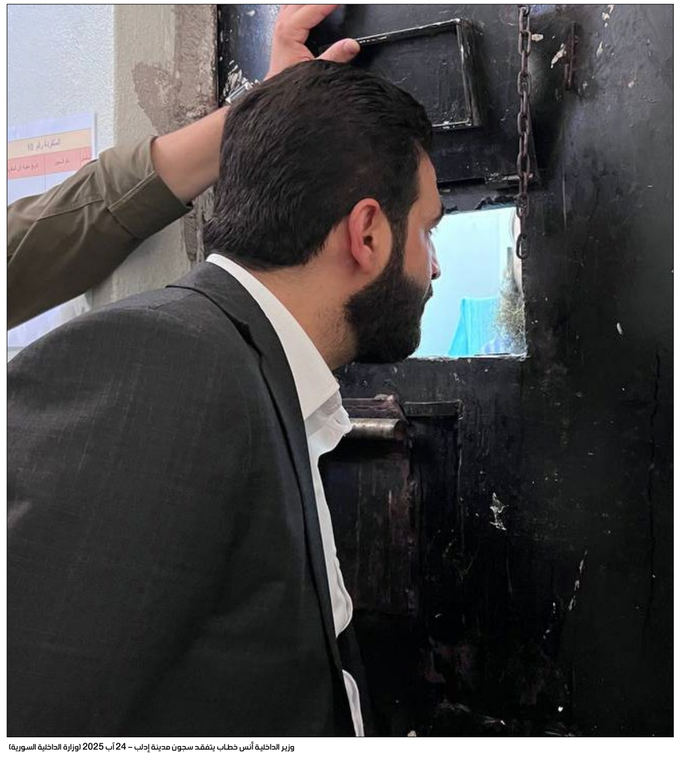

وزير الداخلية أنس خطاب يتفقد سجون مدينة إدلب - 24 آب 2025 (وزارة الداخلية السورية)

"الدائري الجنوبي" بحلب.. خط ناقص يزيد الأعباء ويستغله السائقون

حلب – محمد ديب بظت

تشهد عدة نقاط على خطوط النقل العام في حلب، خصوصًا خط "الدائري الجنوبي"، حالات متكررة لعدم التزام بعض "السرافيس" بمساراتها الكامل. المواطنون الذين يعتمدون على هذه الخطوط اليومية للتنقل بين الجامعة والمناطق الرئيسة، يجدون أنفسهم مضطرين للنزول في نقاط وسيطة، مثل سيف الدولة أو السكري أو الفردوس، قبل الوصول إلى نهاية الخط الرسمية. هذه الظاهرة، بحسب مواطنين التقتهم عنب بلدي، تؤثر بشكل مباشر على الطلاب والموظفين، وسط غياب واضح للرقابة على التزام السائقين بالمسار الكامل.

"خياران صعبان"

حسناء المصري، مدرّسة في مدرسة "التقدم العربي" بحي كرم حومد، قالت إن الرحلة عبر خط "الدائري الجنوبي" باتت أكثر تعقيدًا.

وأضافت أن "سرافيس" خط "الدائري الجنوبي" لا تصل إلى نهاية الخط في منطقة الشعار، كما هو مقرر، ولا تكمل حتى ساحة الجامعة في رحلة العودة، بل تتوقف في نقاط وسيطة مثل حي سيف الدولة عند جامع "النصر" أو بحي السكري أو الفردوس.

هذا الخلل في الالتزام يضع الركاب أمام خيارين صعبين، إما دفع أجر إضافي أو البحث عن "سرفيس" آخر لإكمال الرحلة، بعد النزول في إحدى النقاط الوسيطة للوصول إلى الوجهة النهائية.

وبحسب حسناء، فإن هذه المشكلة لا تتعلق فقط بعدم انتظام الرحلات، بل تفرض أعباء إضافية على الركاب من حيث الوقت والتكلفة.

هذه الحالة تؤكد غياب الرقابة الفعلية على التزام السائقين بالخطوط المعتمدة، ما يضاعف معاناة الطلاب والموظفين الذين يعتمدون على هذه الخطوط للوصول إلى أماكن عملهم أو دراستهم يوميًا، بحسب تعبيرها.

سائقون يستغلون برفع الأسعار ليلاً

يوسف حمدان، من سكان حي الفردوس ويعمل في حي الجميلية، قال إن معاناة النقل لا تقتصر على ساعات النهار أو على عدم التزام الخطوط بمساراتها الرسمية، بل تتفاقم بشكل واضح خلال الفترة المسائية والليلية.

فمع تراجع عدد "السرافيس" و"الباصات" العاملة بعد ساعات المساء، تصبح خيارات التنقل محدودة، ويجد الركاب أنفسهم أمام واقع أكثر صعوبة، خاصة لمن يضطرون للعودة إلى الأحياء الشرقية من المدينة.

وبحسب يوسف، فإن قلة وسائل النقل ليلًا تفتح المجال أمام بعض السائقين لفرض أجور أعلى من التعرفة الرسمية، مستفيدين من حاجة الركاب وعدم توفر بدائل حقيقية.

وأضاف أن التحكم بالأجور ليلًا بات ظاهرة متكررة، في ظل غياب الرقابة الفعلية على التعرفة المعلنة، ما يضع المواطنين أمام خيارين، إما دفع أجور مضاعفة للوصول إلى منازلهم، أو الانتظار لساعات طويلة على أمل العثور على وسيلة نقل تلتزم بالتعرفة.

بيان مصري طالبة جامعية من حي الصالحين أضافت بُعدًا آخر لمعاناة النقل، خاصة في ساعات الصباح، حيث تضطر يوميًا للتنقل باتجاه الجامعة وسط غياب الالتزام الواضح بخطوط السير.

وقالت إن الوصول إلى الجامعة لا يتم عبر رحلة واحدة كما هو مفترض، بل يتطلب في كثير من الأحيان استخدام أكثر من وسيلة نقل بسبب إنهاء بعض "السرافيس" رحلاتها قبل الوصول إلى نهاية الخط.

وأضافت أن هذا الواقع يفرض عليها الخروج في وقت أبكر من المعتاد لتفادي التأخر عن المحاضرات، وسط حالة من عدم اليقين بشأن وصول "السرفيس" إلى وجهته النهائية.

وأكدت أن التكلفة المادية تشكل عبئًا إضافيًا، إذ يتحول الدوام في الجامعة إلى مصروف يومي مضاعف مقارنة بالتعرفة الرسمية، نتيجة الحاجة لاستخدام أكثر من "سرفيس" لإكمال الطريق.

هذه المعاناة اليومية تعكس خللًا واضحًا في منظومة النقل التي يفترض أن تلبي احتياجات الطلاب، لكنها في الواقع تفرض عليهم أعباء زمنية ومالية تتراكم مع مرور الوقت.

"النقل" تحمل المسؤولية للسائقين

في رد على الشكاوى المتداولة حول عدم التزام بعض خطوط النقل العام بمساراتها الكاملة، قال مدير النقل، محمد الشيخ، لعنب بلدي، إن "أغلب الشكاوى الواردة صحيحة"، مؤكدًا أن المشكلة لا تتعلق بتعديل رسمي على الخطوط، بل بعدم التزام بعض السائقين بالمسار المعتمد.

وأضاف الشيخ أن المسار الرسمي لخط "الدائري الجنوبي" لم يطرأ عليه أي تعديل، ويبدأ من ساحة الجامعة مرورًا بأدونيس، وجسر الإنشاءات، والهجرة والجوازات، والكرة الأرضية، ومفرق العلوم، وسوق سيف الدولة، ومفرق الدوحة، ومفرق المشهد، ومفرق السكري، ودوار جسر الحج، والصالحين، والمعهد الصناعي الخامس، والمرجة، وصولًا إلى دوار قاضي عسكر، والكراج الشرقي، والشعار، مع نهاية الخط عند دوار الصاخور.

وبيّن مدير النقل أن أسباب عدم التزام بعض السائقين بالخط الكامل، تعود إلى ما يعتبره السائقون تدني التعرفة مقارنة بتكاليف التشغيل، في وقت تعد هذه التعرفة مرتفعة بالنسبة للركاب بسبب ضعف القدرة المادية.

وحول آليات التعامل مع شكاوى المواطنين، أشار الشيخ إلى وجود مكتب مخصص لاستقبال الشكاوى الرسمية سواء بشكل ورقي أو إلكتروني، مؤكدًا أن الشكاوى تتابع بشكل فوري بهدف الاستجابة السريعة لمطالب الركاب وتحسين واقع النقل قدر الإمكان.

أهالي يصعدون إلى سرفيس عند ساحة الجامعة بمدينة حلب – 11 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي/ محمد مصطو)

حمص.. حصر بيع حليب الأطفال يثير مخاوف من رفع الأسعار

حمص – محمد كاخي

حصرت نقابة الصيادلة في حمص بيع حليب الأطفال في الصيدليات، ومنعت تداوله في المتاجر و"المولات"، الأمر الذي أثار النقاش حول أثر القرار على أسعار مادة تعد أساسية لآلاف العائلات.

وبينما تستند الجهات المعنية إلى اعتبارات صحية وقانونية لتبرير القرار، يرى أصحاب متاجر وأهالٍ أن حصر البيع بالصيدليات قد يفتح الباب أمام احتكار غير مباشر وارتفاع إضافي في الأسعار، خصوصًا أن حليب الأطفال يباع في الصيدليات بأسعار أعلى أصلًا مقارنة بالمتاجر العادية.

ويبلغ سعر علبة حليب الأطفال بين 50 ألفًا و120 ألف ليرة سورية، تبعًا للشركة المصنعة ونوع الحليب.

وتحتاج الأسر التي لديها طفل بعمر بين ستة أشهر وسنة إلى نحو ست أو سبع عبوات شهريًا، بحسب إفادات أمهات التقتهن عنب بلدي، ما يعني أن تكلفة تأمين الحليب لطفل واحد تتراوح بين 300 ألف و800 ألف ليرة شهريًا، بمتوسط يقارب 600 ألف ليرة تقريبًا.

ما سبب القرار؟

حُصر بيع حليب الأطفال في الصيدليات استنادًا إلى اعتباره منتجًا طبيًا يخضع لأحكام قانون "تجارة الأدوية رقم 24"، وفق ما أوضحه نقيب صيادلة حمص، عبد القادر غنطاوي، الذي أكد أن الحليب المعدّل، بما فيه حليب الأطفال والحليب منزوع الدسم، يُعامل قانونيًا معاملة الدواء، نظرًا إلى تأثيره المباشر على صحة فئة حساسة من المجتمع.

وقال غنطاوي لعنب بلدي، إن حصر البيع بالصيدليات يهدف إلى ضمان سلامة التخزين والاستخدام، إذ تُلزم الصيدليات بشروط حفظ محددة، وتخضع لرقابة مديريات الصحة، على خلاف المتاجر العادية التي لا تقع ضمن نطاق إشراف النقابة.

ولفت غنطاوي إلى أن أهمية حصر البيع لا تتعلق بالحفظ فقط، بل بالدور الإرشادي للصيدلي، خاصة أن بعض أنواع حليب الأطفال تُستخدم لأغراض علاجية في حالات الإسهال أو سوء الامتصاص، ما يستوجب صرفها بحذر، ووفق تعليمات واضحة، لا تتوفر في منافذ البيع غير المتخصصة.

مخاوف من رفع الأسعار

يبدو السعر الحلقة الأضعف في معادلة "السلامة" التي يستند إليها قرار حصر بيع حليب الأطفال في الصيدليات، إذ يتقاطع القلق الصحي مع واقع معيشي ضاغط تعيشه العائلات في حمص.

أصحاب متاجر قابلتهم عنب بلدي، اعتبروا أن حصر البيع، رغم تفهمهم للجانب الطبي خصوصًا لحليب الأطفال دون السنة، سيؤدي عمليًا إلى رفع الأسعار نتيجة غياب المنافسة، ذلك أن الصيدليات تلتزم بتسعيرة موحدة لا تسمح بالعروض أو التخفيض، على عكس المتاجر التي كانت تعتمد هوامش ربح أقل.

في المقابل، عبّرت أمهات التقتهن عنب بلدي عن مواقف متباينة، فبعضهن يفضلن الشراء من الصيدلية "لضمان الجودة" حتى لو كان السعر أعلى، فيما تلجأ أخريات إلى المتاجر بسبب الفارق السعري الكبير، واعتبرن أن النوعية واحدة لكن القدرة الشرائية هي الفيصل.

نقيب صيادلة حمص، عبد القادر غنطاوي، قال لعنب بلدي، إن النقابة تضبط توفر حليب الأطفال عبر إدخال الحليب إلى الصيدليات وفق الطرق النظامية، عن طريق المستودعات المرخصة أصولًا، ووفق تسعيرات نظامية موحّدة تضمنها النقابة في جميع الصيدليات، دون أي مجال للمضاربة في السعر، مع العلم أن نسبة ربح الصيدلي في حليب الأطفال "زهيدة" مقابل ما يقدمه من شروط الحفظ والتخزين المناسبة.

حفاظًا على جودة المنتج

يعزو صيادلة في حمص تأييدهم لحصر بيع حليب الأطفال في الصيدليات إلى عوامل تتعلق بشروط التخزين والرقابة والدور الصحي للصيدلي، مع تباين في تقييم بعض التفاصيل.

عدد من الصيادلة الذين التقتهم عنب بلدي، أكدوا أن الصيدليات ملزمة بتأمين درجات حرارة محددة للحفظ، وعدم تعريض العبوات للحرارة أو الشمس، إضافة إلى خضوعها لرقابة مديرية الصحة وتسعيرة رسمية ثابتة "لا يمكن تجاوزها بالزيادة أو النقصان"، على حد تعبيرهم، بخلاف "المولات" التي لا تخضع لآلية ضبط مشابهة.

ويرى صيادلة أن أهمية حصر البيع لا ترتبط فقط بالتخزين أو السعر، وتمتد إلى طبيعة حليب الأطفال نفسه، إذ يشمل أنواعًا علاجية لحالات مثل الإسهال وسوء الامتصاص والحساسية، تُصرف عادة بإرشاد طبي أو صيدلاني، وهو ما لا يتوفر في المتاجر العامة.

وفي المقابل، أشار بعض الصيادلة إلى أن شروط التخزين، من حيث المبدأ، قد تكون متشابهة بين الصيدليات و"المولات" إذا التُزم بدرجة حرارة الغرفة، لكن الفارق الأساسي يبقى في الرقابة والمسؤولية القانونية، وأن أي مخالفة في الصيدليات تُعرض صاحبها للمساءلة المباشرة من مديرية الصحة.

خيام ووسائل تدفئة شحيحة

شتاء قاسٍ على مهجري السويداء في درعا

درعا – محجوب الحشيش

مع حلول فصل الشتاء، يفتقر مهجرو السويداء في محافظة درعا جنوبي سوريا لوسائل التدفئة الأساسية، مثل المدافئ والحطب والمازوت والأغطية أو حتى الملابس.

وبعد إخراجهم من المدارس التي لجؤوا إليها، يعيش المهجرون حاليًا في خيام متناثرة قرب مراكز حكومية في محافظة درعا، أو قرب المشاريع الزراعية، ويعتمدون على أعمال المياومة الزراعية التي تشهد ركودًا بعد انتهاء المواسم الصيفية.

بدائل لا تقي البرد

تجمع جميلة الخيري، وهي مهجرة من السويداء، بقايا جذور البادنجان وأكياس النايلون لتشغيل مدفأة قديمة اشترتها من سوق المستعمل، لتأمين التدفئة لعائلتها ليلًا.

الهدف، بحسب جميلة، هو كسر حدة البرد في ساعات المساء، وبعدها يلجأ الجميع إلى فراشهم لتوفير استهلاك ما تبقى من الجذور.

تعيش جميلة مع أسرتها حاليًا في خيمة صغيرة على أطراف بلدة المزيريب بريف درعا الغربي، ومن المشكلات التي تواجهها أيضًا، تراكم الوحل حول الخيمة بعد هطول المطر، مما يصعّب الخروج منها والوصول إلى الشارع الرئيس.

أما هارون العسكر، وهو من مهجري السويداء، فلم يركّب مدفأة في خيمته خوفًا من احتراقها، وتعيش ثلاث عائلات في خيمة هارون، التي كلفت حوالي ثمانية ملايين ليرة سورية، أي ما يعادل نحو 690 دولارًا، وهي عبارة عن شادر مغطى بالنايلون لمنع تسرب المطر.

قال هارون، إن مواد الخيمة سريعة الاشتعال، لذا ابتعد عن تركيب المدفأة، مضيفًا أنه في حال ركبها، لا يملك ثمن الحطب أو المازوت لتشغيلها.

ويبلغ سعر ليتر المازوت في محافظة درعا 9500 ليرة سورية (حوالي 0.8 دولار أمريكي)، بينما وصل سعر كيلو الحطب إلى 4000 ليرة سورية (حوالي 0.35 دولار أمريكي).

في حين لا تملك عشة الخيري، وهي أيضًا من مهجري السويداء، ثمن المدفأة والحطب، لذلك تعتمد على طريقة بدائية في تجمير بعض الجذور داخل "طشت" (وعاء) وإدخاله الخيمة، لكن هذه الطريقة لا توفر التدفئة وتزيد من الأدخنة داخل الخيمة.

ولا تستطيع عمشة شراء لوازم التدفئة، لأن زوجها مريض ويحتاج شهريًا إلى 400 ألف ليرة سورية (تعادل 34.4 دولار) ثمنًا للأدوية، بحسب ما ذكرته لعنب بلدي.

المنظمات لا تلبي الحاجة

قال هارون عسكر، إن المنظمات لا تلبي احتياجات النازحين الأساسية للتدفئة، إذ لم تُوزّع عليهم محروقات أو حطب أو مدافئ، واقتصر التوزيع على حصص غذائية وخمس بطانيات فقط لكل عائلة، ووصل مالي بقيمة 150 دولارًا، وزع لمرة واحدة خلال فصل الصيف الماضي.

واضطر هارون نتيجة لذلك لشراء خمس فرشات بسعر 250 ألف ليرة للفرشة الواحدة، وخمسة أغطية (لحافات) بنفس السعر.

وطالب هارون بدعم المهجرين بوسائل التدفئة بالطريقة التي تراها الحكومة أو المنظمات مناسبة.

ولم يكن هارون يسكن في خيمة خلال السنوات الماضية، بل كان يقيم في منزل بالسويداء حيث يعمل، بعد أن هُجّر من ريف حلب عام 2013، ولجأ إلى السويداء حتى اندلاع الاشتباكات الأخيرة فيها.

من جانبها، ذكرت عمشة أنها لم تتسلم أي مساعدات مالية، رغم تسلم معظم مهجري السويداء مبالغ نقدية، وطالبت بتوزيع ملابس شتوية ومستلزمات تدفئة، أو تزويدهم بمبالغ مالية كتعويض للتدفئة لشراء المستلزمات اللازمة.

فرص العمل نادرة

عمل هارون، قبل تهجيره، في السويداء لدى مستثمر يمتلك مزارع تفاح وكرز ووحدات تبريد، وكان يسكن في منزل قريب من وحدات التبريد.

ومع اندلاع الاشتباكات، في تموز الماضي، بين فصائل من السويداء وعشائر البدو، أُخرجوا من مناطق الاشتباك إلى ريف درعا الشرقي بواسطة "الهلال الأحمر السوري".

وفي درعا، لا تعمل أسرة هارون معظم الأيام، بل تشارك على فترات متقطعة في أعمال المياومة الزراعية.

وقال هارون، إن كثرة المهجرين خلقت فائضًا في سوق العمل، مصحوبًا بتراجع في المشاريع الزراعية في درعا، نتيجة انخفاض منسوب مياه الري، خاصة في ريف درعا الغربي.

ولا يفكر هارون بالعودة إلى السويداء إلا بعد سيطرة الحكومة على المحافظة واستقرار الأوضاع الأمنية، خوفًا من تكرار سيناريو تموز الماضي.

بدأت الأحداث الدامية في السويداء بعمليات اختطاف متبادلة بين فصائل محلية موالية للرئيس الروحي للطائفة الدرزية، حكمت الهجري، وعشائر من البدو.

وفي 14 من تموز الماضي، تدخلت قوات من وزارتي الداخلية والدفاع لفض النزاع الدائر، إلا أنها قوبلت بمواجهة من الفصائل بعد ورود أنباء عن انتهاكات من قبل القوات الحكومية.

وتدخلت إسرائيل على خط الصراع، ما أدى إلى انسحاب القوات الحكومية وتسليم الملف الأمني للفصائل المحلية، التي ارتكبت أيضًا انتهاكات بحق عوائل من البدو.

ندرة العقارات المؤهلة ترفع الإيجارات في دير الزور

دير الزور – مروان المضحي

بعد مرور أكثر من عام على سقوط النظام السابق، ومع بدء العودة التدريجية لأهالي دير الزور إلى مناطقهم، ظهرت مشكلة ارتفاع إيجارات المحال التجارية في شارع "حسن طه"، أحد أشهر شوارع المدينة.

بعد التحرير، فوجئ كثير من النازحين بحجم الدمار الذي طال البنية التحتية والمساكن في مختلف أحياء دير الزور، ما دفع أعدادًا من المهجرين إلى تأجيل عودتهم بانتظار إطلاق مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار، أو توفر ظروف مادية تمكنهم من إصلاح محالهم ومنازلهم.

وباعتبار أن شارع "حسن طه" سوق تجاري يتوسط مدير الزور، ونسبة دمار المحال التجارية فيه أقل من الأحياء الأخرى، بدأ الأهالي بالعودة التدريجية إليه، بحسب عمر بطاح، العامل بصيانة الدراجات النارية وأحد أصحاب المحال.

وقال عمر لعنب بلدي، إن الإيجارات باتت عائقًا أمام أصحاب أبسط المهن، فهم يضطرون لرفع أسعار الخدمة على الزبائن لمعادلة إيجار المحل الذي تخطى المليوني ليرة سوري، أي نحو 166 دولارًا أمريكيًا.

"جشع واستغلال"

يروي الشاب ماجد سراية، كيف رفض صاحب المحل الذي يستأجره منحه مهلة أسبوع واحد لنقل أثاثه إلى مكان آخر، بعد أن ضاعف المالك الإيجار، وطالبه بدفع 4.5 مليون ليرة، بعد أن كان مليوني ليرة شهريًا.

وضع ماجد أمامه خيارين، إما القبول بالسعر الجديد، وإما الخروج الفوري، ما اضطره للانتقال إلى حي آخر وفي محل غير مجهز بشكل كامل، رافضًا الاستجابة لما وصفه بـ"جشع المالك".

وقال ماجد، إن ما مر به ليس حالة فردية، بل "ظاهرة متكررة" شهدتها الأشهر الأخيرة.

وبتقدير يزن، فإن هناك حالة من النشاط في أسعار العقارات، يقابلها تحسن نسبي في الأرياف التي كانت تسيطر عليها "الميليشيات" المدعومة إيرانيًا منذ سنوات.

وطالب الحكومة السورية بسن قوانين أو اتخاذ قرارات تحدّ من "جشع المؤجرين" وتضع سقفًا للزيادات.

إيجارات المحال التجارية في أغلب شوارع مدينة دير الزور تشهد ارتفاعًا كبيرًا وغير مسبوق، حيث وصلت في بعض المواقع، مثل شارع الوادي، إلى نحو 1000 دولار أمريكي شهريًا.

مراسل عنب بلدي في المحافظة أجرى جولة للاطلاع، والتقى خلالها بعدد من أصحاب المحال.

وأجمع التجار الذين التقتهم عنب بلدي على أن السبب الرئيس لهذا التضخم في الإيجارات يعود إلى نقص المحال المأهولة والمتاحة، ويُعزى هذا النقص إلى الدمار الواسع الذي لحق بالمحافظة، مما أدى إلى ندرة في الأبنية والمحال الصالحة للاستثمار والعمل.

ولخص أحد أصحاب المحال حجم المعاناة بالقول، إن الأسعار أصبحت خيالية وتفوق قدرة التجار، الذين يجدون "صعوبة كبيرة في تأمين إيجار المحل شهريًا في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يهدد بإغلاق محالنا".

ونشر معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب (UNITAR) أطلسًا يبين مدى الدمار الذي لحق بالمحافظات والمدن سورية خلال الأعوام الثمانية الماضية.

واستند الأطلس، الذي نُشر في 16 من آذار 2019، إلى تحليل صور الأقمار الصناعية، وعرض خرائط تبين توزع الدمار وكثافته في 16 مدينة ومنطقة سورية، شهدت أكبر نسبة دمار.

ويوجد في محافظة دير الزور1161 مبنى مدمرًا كليًا، و2370 بشكل بالغ، و2874 بشكل جزئي، وبلغ مجموع المباني المتضررة في المحافظة 6405.

شارع حسن طه بمدينة دير الزور – 18 تشرين الثاني 2025 (عنب بلدي/ مروان المضحي)

المواقع غير المؤهلة.. خطرها وكيف يتجنبها الجمهور

علي عيد

تنتشر على الشبكة ملايين المواقع الإلكترونية الإخبارية، كثير منها بلا مرجعية، لكنها تستثمر في تغذية الكراهية، وتعزيز النزاعات بين الدول والشعوب، إذ لم يعد تشكيل الرأي العام حكرًا على المؤسسات الإعلامية الكبرى والصحافة المحترفة.

يشير موقع "Exploding Topics" إلى أن إجمالي المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت يبلغ حوالي 1.1 مليار موقع، نسبة كبيرة منها غير نشطة أو مهجورة.

فقط نحو 17% من هذه المواقع نشطة وتُحدَّث بانتظام أو تُستخدم فعليًا، ما يعني أن هناك نحو 117 مليون موقع فعّال، وهذا يعكس كثافة المحتوى الرقمي المتاح على شبكة "الويب"، لكنه لا يعكس بالضرورة حجم "الصحافة" أو "المحتوى الإعلامي" بشكل محدد، لأن المواقع تشمل كل شيء من المدونات الشخصية إلى البوابات الحكومية والمنتديات والمنصات التجارية والتعليمية وغيرها.

بيانات "MediaRank" تكشف عن أن هناك أكثر من 50 ألف مصدر إخباري رقمي حول العالم على أساس معايير جودة وإنذار أخبار.

وبالانتقال إلى الجودة، ماذا عن المواقع التي تسمم العالم، وتتخطف الرأي العام نحو التضليل والكذب واختلاق الفتن بالمعلومات المغلوطة.

خلال السنوات الأخيرة، ظهرت مواقع ومنصات رقمية تنتج محتوى إخباريًا أو شبه إخباري دون أن يكون لها تعريف واضح، أو هوية تحريرية معلنة، أو حد أدنى من الالتزام بالمعايير المهنية.

الأكثر خطرًا أن هذا المحتوى لا يبقى في هامش الإنترنت، بل يُعاد تداوله، ويُستشهد به، وأحيانًا يُبنى عليه موقف عام أو سياسي. فمَن ينتج هذه المعلومات؟ ولماذا؟ وبأي معايير؟

أردت القول في هذا المقال أن ليس كل موقع صغير غير مهني، ولا كل منصة ناشئة مصدر تضليل، وأن المقصود بالمواقع غير المؤهلة مهنيًا، هي تلك التي تعمل خارج أي إطار واضح للمسؤولية: لا تعريف قانوني أو تحريري، ولا فريق معلن، ولا سياسة تحرير أو تصحيح، ولا تمييز واضح بين الخبر والرأي.

غالبًا ما تعتمد هذه المنصات على إعادة النشر السريع، أو على "معلومات متداولة"، أو على مصادر مبهمة من نوع "مصادر خاصة" دون توضيح.

وتستفيد تلك المواقع من مناخ عام يتسم بفقدان الثقة بالإعلام التقليدي، ومن خوارزميات منصات التواصل التي تكافئ الإثارة والسبق لا الدقة.

أما توجيه الرأي العام فهو لا يتطلب وجود كذب صريح، إذ أحيانًا تكفي معلومة ناقصة، أو حقيقة مبتورة من سياقها، أو عنوان يوحي بأكثر مما يقول.

وقد تبدأ القصة من خبر غير موثق يُقدَّم بصيغة تسريب أو "كشف"، ثم يُعاد تداوله لأنه ينسجم مع خوف قائم أو غضب متراكم.

ومع زيادة التفاعل وكثافة التداول، تتحول المعلومة إلى "حقيقة متداولة"، ويصبح التشكيك فيها وكأنه دفاع عن الطرف المستهدف، ثم تنتقل المعلومة من الهامش إلى المركز دون تحقق مهني، ومع كل إعادة نشر، تفقد جزءًا من سياقها، وتكتسب في المقابل قوة تأثير أكبر.

التحقق من أهلية المواقع ليس مهارة تقنية معقدة، بل موقف ذهني، عبر أسئلة بسيطة قادرة على كشف طبيعة الموقع.

من الأسئلة:

- مَن الناشر؟
- هل يعرّف بنفسه بوضوح؟
- هل المحتوى المنشور من مصدر مستقل؟
- ما طبيعة اللغة المستخدمة: مهنية أم تحريضية؟
- هل يسعى الموقع لـ"الترند" محاولًا أن يسبق الجميع؟
- ماذا يفعل الموقع حين يخطئ: هل يصحح أم يتجاهل؟

أمام خطر المعلومات التي تسوقها مواقع مضللة، ليس المطلوب من الجمهور أن يكون صحفيًا، لكن عليه ألا يكون متلقيًا سلبيًا، وأن يتحقق، دون تشكيك عبثي بكل شيء.

يمكن بنظرة فاحصة لمعايير ومواثيق الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) ومبادئ "اليونسكو" لحرية الصحافة وتعددية الإعلام، اكتشاف الخلل، وأهم ما يجب أن يحتويه أي موقع ينّمي تقديم محتوى إخباري:

- التعريف بالموقع نفسه.
- عرض الترخيص إن وجد.
- اسم الجهة أو الأشخاص المسؤولين تحريريًا.
- عرض وسيلة تواصل حقيقية (هواتف/ بريد إلكتروني/ مقرّ إن وجد).
- عرض سياسة تحرير وتصحيح.
- إشارة إلى طبيعة التمويل أو الإعلانات إن وجدت.

تعتبر هذه العناصر أدوات لحماية الجمهور، وليس مجرد زينة أو شكليات، والموقع الذي لا يعرّف بنفسه يطلب من القارئ ثقة مجانية، دون أن يقدم أي التزام مقابلها.

في مجتمعات، مثالها سوريا، تعيش تحولات سياسية أو خارجة من نزاعات، يصبح انتشار المواقع غير المؤهلة، وأكثرها من خارج الحدود، أكثر خطورة، فهي تغذي الاستقطاب وخطاب الكراهية، وتشوّه سمعة أفراد أو جماعات وتهدد السلم الأهلي، دون وجود آلية الرد أو التصحيح.. وللحديث بقية.

بعد عام على التغيير.. مؤسسات سلطة أم مؤسسات دولة

غزوان قرنفل

تطرح في السياق السوري الراهن مسألة إعادة "بناء المؤسسات" بوصفها مدخلًا للخروج من الفوضى واستعادة الاستقرار، ويجري تقديم هذا الطرح غالبًا على أنه مسار تقني محايد يمكن من خلاله إعادة تنظيم الحياة العامة وضبط المجال السياسي والأمني والاقتصادي.

غير أن التدقيق في طبيعة ما يبنى، وكيفية بنائه، والغايات التي يخدمها، يكشف مفارقة جوهرية، لأن ما يجري في كثير من الأحيان ليس تأسيسًا لمؤسسات دولة بالمعنى الحديث، بل إعادة ترتيب لأدوات الحكم وإعادة إنتاج للسلطة بأشكال تشابه كثيرًا النموذج السلطوي الذي تم إسقاطه، ولكن بصورة أكثر فوضوية وأقل تنظيمًا.

فالدولة ليست مجموعة أسماء لوزارات وهيئات ومؤسسات، ولا مجرد هياكل إدارية تعمل بانتظام شكلي، بل هي منظومة مبادئ وقواعد تنظم وتضبط السلطة وتضعها في خدمة المجتمع، لكن حين تختفي هذه القواعد، تتحول المؤسسات إلى أدوات نفوذ مهما بدت رسمية ومنضبطة في شكلها.

الدولة في تعريفها الوظيفي، كيان يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية: سيادة القانون، فصل السلطات، استقلال القضاء، خضوع المسؤولين للمساءلة، وضمان الحقوق العامة دون تمييز. وهذه المبادئ لم تُصغ لتكون مجرد شعارات خطابية، بل لتترسخ كآليات عملية تهدف لضبط القرار السياسي والحد من جنوحه أو تعسفه، ومنع تركّز السلطة في يد جهة واحدة، لكن حين يعاد إنتاج الهياكل الإدارية دون هذه الضمانات، فإن النتيجة تكون مؤسسات وظيفتها الأولى حماية القوة الحاكمة وتأمين استمرارها وليس خدمة المواطنين أو تمثيل مصالحهم، وهنا يصبح الفرق بين "مؤسسات دولة" و"مؤسسات سلطة" فرقًا في الجوهر لا في التسمية.

إن أحد أخطر مظاهر هذا المسار يتمثل في إنشاء كيانات مركزية ذات صلاحيات واسعة وغير محددة تتجاوز في نفوذها السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية معًا، هذه الكيانات تعمل كغرفة قرار مغلقة وتصوغ السياسات العامة، وتوزع الأدوار، وتقرر ما هو مسموح وما هو ممنوع دون أي سند دستوري أو حتى قانوني واضح، أو خضوع لأي شكل من أشكال الرقابة المستقلة أو المحايدة، وبالتالي فإن وجود مثل هذه المراكز (الهيئة السياسية مثلًا) يحوّل بقية المؤسسات إلى واجهات تنفيذية، ويفرغ مفهوم العمل المؤسسي من مضمونه ليصبح مجرد سلسلة أوامر تنتقل من الأعلى إلى الأسفل دون نقاش أو مساءلة.

في ظل هذا الواقع، لا يعود المجلس التشريعي مساحة فعلية وحرّة للنقاش العام ولا للتعبير عن الإرادة الشعبية، بل يتحول إلى أداة تصديق على قرارات متخذة مسبقًا، كما لا تعود الحكومة مسؤولة أمام ما يفترض أنهم ممثلو الشعب، بل أمام مراكز القوة الفعلية التي تمتلك حق التعيين والعزل وتحديد الأولويات، فيما يتحول القضاء، إذا لم يحصن استقلاله بنصوص دستورية واضحة وممارسات عملية تحمي القضاة من الضغط السياسي والأمني، إلى مجرد وظيفة إجرائية تمنح الغطاء القانوني لسياسات وقرارات لا يملك القدرة على مراجعتها أو نقضها أو عدم الامتثال لها.

وهذه الإشكالية تتعمق حين يستبدل مبدأ المواطنة بمبدأ "الولاء"، وبدلًا من أن تكون الكفاءة والنزاهة والمعايير المهنية أساس الوصول إلى المناصب العامة، تتم إعادة توزيع المواقع والنفوذ على أساس القرب من السلطة أو الانتماء إلى شبكات المصالح فيها، وهكذا تفرّغ الإدارة العامة من مضمونها الوظيفي أو التقني وتتحول إلى منظومة ريعية تعيد إنتاج ذاتها عبر الامتيازات والحماية المتبادلة.

في ظل هذا النمط من الحكم، لا يمكن أن تبنى مؤسسات قادرة على الاستمرار والتكيف، بل ما يتم بناؤه حقًا مجرد هياكل هشة تزدهر في أوقات السيطرة المطلقة، وتنهار عند أول اختبار حقيقي أو تبدل في موازين القوة.

إن بناء الدولة لا يمكن أن يكون عملية تقنية أو إدارية فحسب، بل هو فعل سياسي وأخلاقي وقانوني ومجتمعي في آن واحد، فهو يتطلب عقدًا اجتماعيًا جديدًا يحدد بوضوح مصدر الشرعية، وحدود السلطة وحقوق الأفراد والجماعات، وآليات الرقابة والمحاسبة. كما يتطلب مشاركة فعلية من المجتمع لا بوصفه رهطًا قطيعيًا ومتلقيًا سلبيًا للقرارات، بل شريكًا في صناعتها وصياغتها ومراقبة تنفيذها، ومن دون هذه المشاركة تصبح "الدولة" مشروعًا تسلطيًا فوقيًا مفروضًا بغلبة السلاح، يفتقر إلى القبول والثقة، وهما الشرطان الأساسيان لأي استقرار مستدام.

في الحالة السورية، تبدو الحاجة ملحّة اليوم للتمييز بين إعادة تشغيل مؤسسات قائمة، وبين إعادة تأسيس الدولة ذاتها، فالأولى قد توفر قدرًا من الضبط المؤقت، وتمنح انطباعًا كاذبًا بالانتظام، لكنها لا تعالج جذور الأزمة التي تمت الثورة بسببها أصلًا، بل قد تعيد إنتاجها بأدوات مختلفة في الشكل ربما، لكنها متماثلة في الجوهر، وأما الثانية، فهي مسار أطول وأكثر تكلفة وتعقيدًا، لكنه المسار الوحيد القادر على إخراج البلاد من الحلقة المفرغة بين الفوضى والاستبداد، فالدولة الرشيدة ليست فقط بعدد وشكل مؤسساتها ولا بانتظام هياكلها، بل بالقدرة على تقييد السلطة قبل ممارسة الحكم، وعلى جعل القانون أعلى من القوة، والمواطن أسمى من الحاكم.

سوريا تدخل "التحالف" الدولة في مواجهة تنظيم "الدولة"

انضمام سوريا إلى التحالف الدولي يمكن أن يشكل دعمًا لقدراتها الأمنية والعسكرية في مواجهة تنظيم "الدولة" (تعبيرية من عنب بلدي)

بدأ تنظيم "الدولة الإسلامية" تهديد الحكومة السورية الجديدة مبكرًا، فبعد وصول فصائل "ردع العدوان" إلى السلطة، نشر التنظيم إصدارًا مرئيًا يحذر الدولة السورية من تطبيق قوانين وميثاق الأمم المتحدة.

واعتبر التنظيم منذ البداية أن الإدارة الجديدة في حال طبقت مواثيق الأمم المتحدة وقوانينها، فإنه ينطبق عليها واجب الحرب والسلم، وأن سقوط النظام على يد الفصائل لم يخرج عن نطاق الرغبة الدولية والنظام الدولي.

ولم ينتظر التنظيم كثيرًا قبل أن يبدأ عملياته الميدانية، إذ أعلن جهاز الاستخبارات العامة، في ١١ من كانون الثاني الماضي، عن إحباط محاولة تفجير من قبل تنظيم "الدولة" داخل مقام السيدة زينب جنوب دمشق. كما تبنى التنظيم، في أيار الماضي، استهداف سبعة عناصر من الحكومة السورية في بادية السويداء، وتفجير آلية لـ"جيش سوريا الحرة" في منطقة تلول الصفا، وكانت أولى العمليات التي يتبناها التنظيم على موقعه الرسمي بعد سقوط النظام السوري في كانون الأول ٢٠٢٤.

وبعد انضمام سوريا إلى التحالف الدولي في تشرين الثاني الماضي، تصاعدت عمليات التنظيم في سوريا، وفي مناطق سيطرة الحكومة السورية، وبحسب ما رصدته عنب بلدي، نفذ التنظيم ١٨ عملية في الأراضي السورية منذ ١٦ من تشرين الماضي حتى ١٧ من كانون الأول الحالي، منها ثمانٍ في مناطق سيطرة الحكومة السورية.

ومن أبرز العمليات التي نُسبت إلى التنظيم، وباركها في صحيفته الرسمية "النبأ" دون أن يتبناها، العملية التي قُتل إثرها عنصر من وزارة الداخلية السورية، وجنديان أمريكيان ومترجم مدني أمريكي، بمدينة تدمر وسط سوريا، في ١٣ من كانون الأول الحالي.

ووصف التنظيم انضمام سوريا إلى التحالف الدولي بأنه "مجرد ترسيم علني لخطوة بدأها الشرع سرًا منذ سنوات"، وقال إن "الشرع انتقل من قوائم الإرهاب إلى جندي في الحملة الصليبية على الإسلام".

ترصد عنب بلدي في هذا الملف الآثار السياسية لانضمام سوريا إلى التحالف الدولي، وتعالج سبل تحجيم أنشطة التنظيم، وأسباب تصاعد نشاطه في مناطق سيطرة الحكومة السورية، وآليات الاستفادة التقنية للدولة السورية من الانضمام إلى التحالف الدولي.

عنب بلدي
ملف العدد 722
الأحد 21 كانون الأول/ ديسمبر 2025

إعداد:
محمد كاخي
ركان الخضر
موفق الخوجة

سوريا الدولة الـ90 في التحالف الدولي

أعلنت سوريا انضمامها إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" في 11 من تشرين الثاني الماضي، تزامنًا مع زيارة رسمية أجراها الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، إلى البيت الأبيض، وهي الزيارة الأولى من نوعها لرئيس سوري إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وزير الإعلام السوري، حمزة المصطفى، قال عبر منصة "إكس" حينها، إن سوريا وقعت إعلان تعاون سياسي مع التحالف الدولي، مؤكدة دورها كشريك في مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار الإقليمي، مضيفًا أن هذا الاتفاق سياسي، ولا يتضمن أي بنود عسكرية.

ووصف التحالف الدولي انضمام سوريا بـ"المحطة المفصلية بالتعاون الإقليمي"، مشيرًا إلى رفع عدد أعضائه إلى 90 دولة، الأمر الذي يعزز الجهود لضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم "الدولة".

يرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن انضمام سوريا إلى التحالف الدولي سيترك آثارًا "إيجابية جدًا" على الحكومة السورية في قدرتها على مقاومة التنظيمات المتطرفة والجهادية الراديكالية، لا سيما تنظيم "الدولة"، من حيث تبادل المعلومات والتدريب الذي ستحصل عليه القوات السورية، بالإضافة إلى الدعم السياسي.

من جانبه، يرى الكاتب الصحفي والباحث السياسي فراس علاوي، أن أبرز النتائج الإيجابية من انضمام سوريا للتحالف، هي الاعتراف بالحكومة السورية كفاعل دولي في المنطقة، والاعتماد عليها في العلاقات الدولية وخاصة في التحالفات، الأمر الذي سيفتح الباب أمام الحكومة السورية للانتقال إلى تحالفات أخرى مع الدول الإقليمية والدولية.

ولا يعتقد علاوي وجود آثار سلبية من عملية الانضمام، سوى أنها ستستعدي الخلايا النائمة للتنظيم، وبالتالي ربما تصبح القوات الحكومية السورية عرضة لهجمات التنظيم داخل سوريا.

مكاسب الانضمام للتحالف الدولي

بالإضافة إلى الآثار السياسية التي ستكسبها سوريا من انضمامها إلى التحالف الدولي، كتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإثبات أن سوريا تحولت من طرف مصدّر للأزمات إلى طرف محارب لها، تنتظر سوريا أن تعزز قدراتها الأمنية من خلال الاستفادة من خبرات دول التحالف والدعم اللوجستي والاستخباري الذي قد تقدمه هذه الدول، بحسب الخبراء.

قائد القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)، الأدميرال برادلي كوبر، قال، في 18 من كانون الأول الحالي، إن الحكومة السورية تعاونت مع قوات "سنتكوم" في حالات عديدة، لمواجهة تهديدات محددة لتنظيم "الدولة"، و"هذه هي المكاسب الأمنية الملموسة التي يمكن تحقيقها على الأرض من خلال التعاون الوثيق مع القوات السورية".

ويرى الخبراء أن انضمام الحكومة السورية إلى التحالف الدولي يمكن أن يشكل رافعة مهمة لقدراتها الأمنية والعسكرية في مكافحة تنظيم "الدولة"، خصوصًا في مرحلة لا تزال فيها المؤسسات الرسمية في طور إعادة البناء.

وبحسب الباحث في الشأن السياسي وجماعات ما دون الدولة عمار فرهود، تتمثل أبرز مكاسب هذا الانضمام في الاستفادة من برامج التدريب التي يوفرها التحالف، بما يطور قدرة القوات السورية على العمل الميداني المنسق، إضافة إلى الدعم التقني عبر أجهزة ومعدات إلكترونية تساعد في الرصد والمتابعة والاختراق، وتعزيز التواصل بين الوحدات الأمنية. ويكتسب هذا التعاون بعدًا سياسيًا، عبر منح المؤسسة الأمنية قدرًا أكبر من الشرعية في ملف مكافحة التنظيم، وفق فرهود.

ويرى الباحث في "المركز السوري للدراسات الأمنية والدفاع" معتز السيد، أن بناء جهاز أمني واستخباراتي متماسك، مدعوم بتقنيات حديثة وتعاون استخباراتي فعّال مع التحالف، سيجعل الحكومة أكثر قدرة على مواجهة تنظيم راكم خبرة طويلة في العمل السري، وأن الدعم الدولي المباشر لأجهزة الجيش والأمن، إلى جانب معالجة العوامل الاجتماعية التي تغذي التطرف، يشكلان شرطًا أساسيًا لتحقيق استقرار طويل الأمد.

من جهته، يرى الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" نوار شعبان، أن الاستفادة من الانضمام إلى التحالف الدولي لا تزال غير واضحة المعالم، سواء لجهة طبيعة الشراكة أو حجم الدور الفعلي لوزارتي الدفاع والداخلية في العمليات الجارية، رغم ما يمكن أن يقدمه التحالف من خبرات وتبادل معلومات.

أثر عملية تدمر.. تحالف أشد

قتل عنصر من وزارة الداخلية السورية، وجنديان أمريكيان ومترجم أمريكي مدني، وأصيب عنصران من الجيش السوري في هجوم نسبته الداخلية السورية وأمريكا إلى تنظيم "الدولة"، في مدينة تدمر وسط سوريا.

وحول أثر هذا الهجوم على العلاقة السورية- الأمريكية، يرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن تنظيم "الدولة" أمام فرصة كبيرة تسمح له بترصد الدوريات الأمريكية بعد دخول الحكومة السورية في التحالف الدولي، الأمر الذي يتطلب، بحسب علوان، حذرًا كبيرًا من الحكومة السورية، لأن التنظيم يترصد في البادية كل تحركات الحكومة السورية عبر عملاء للتنظيم موجودين ضمن المدنيين.

وتشكل الحادثة مثالًا واضحًا على حاجة الحكومة السورية إلى دعم إقليمي ودولي لمكافحة التطرف والإرهاب في سوريا، وستسهم العملية في تعزيز العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة، بحسب علوان.

ويرى علوان أن الحكومة السورية أصبحت شريكًا رئيسًا للولايات المتحدة في مكافحة نشاط تنظيم "الدولة" في سوريا، الأمر الذي سيسهم في انتقال سوريا من دولة مصدّرة للأزمات والمشكلات والتطرف، إلى دولة تضمن استقرار المنطقة كاملة انطلاقًا من استقرار سوريا.

ولا يرى الكاتب الصحفي فراس علاوي، أن الحادثة ستؤثر على العلاقة الأمريكية- السورية، على الأقل على المستوى القريب والمتوسط.

وعلى العكس، ربما تؤدي الحادثة إلى "تقارب وتحالف أشد" بين الولايات المتحدة وسوريا، لأن الحكومة السورية تملك أوراقًا جيدة وحاربت التنظيم من قبل، وتملك أوراقًا للضغط عليه من خلال معرفة قياداته، وأسلوب قتاله، وتفكيره، واستراتيجياته في المنطقة، بحسب علاوي.

جندي أمريكي يصافح جنديًا سوريًا – 12 تشرين الثاني 2025 (سنتكوم)

شنت القوات الأمريكية ضربات عسكرية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في 20 من كانون الأول، بعد توعد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بالرد "الحازم" على هجوم تدمر.

واستهدفت الضربات كلًا من بادية معدان بريف الرقة، وبادية الحماد بريف دير الزور.

وطالت أكثر من 70 هدفًا بمواقع متعددة باستخدام طائرات مقاتلة، ومروحيات هجومية ومدفعية.

واستخدمت العملية أكثر من 100 ذخيرة للاستهداف الدقيق لمواقع البنية التحتية ومخازن الأسلحة التابعة لتنظيم "الدولة".

قائد القيادة المركزية الأمريكية، براد كوبر، اعتبر أن هذه العملية "حاسمة" لمنع تنظيم "الدولة" من التخطيط لهجمات "إرهابية" ضد الولايات المتحدة.

مسؤول أمريكي قال لشبكة "NBC"، إن الجيش الأمريكي استخدم طائرات A-10 وF-16 ومروحيات أباتشي وأنظمة HIMARS، بينما قدمت طائرات F-16 الأردنية الدعم أيضًا.

ويمكن أن تستمر الضربات لعدة أسابيع أو حتى شهر، وفقًا لاثنين من المسؤولين الأمريكيين.

استطلاع: كيف رأى السوريون عملية تدمر

أجرت عنب بلدي استطلاعًا عبر موقعها الإلكتروني، حول رأي السوريين بالنتائج التي ستؤدي إليها عملية تدمر التي أسفرت عن مقتل جنود أمريكيين، وشارك في الاستطلاع 1,040 شخصًا، واستمر من 16 حتى 20 من كانون الأول.

رأى 43% من المستطلعة آراؤهم أن هجوم تدمر سيعزز التعاون بين الحكومتين السورية والأمريكية، بينما يعتقد 41% منهم أن الهجوم لن يؤثر لا سلبًا ولا إيجابًا على العلاقة، ورأى 16% فقط من المشاركين أن الهجوم سيؤدي إلى توتر في العلاقات بين البلدين.

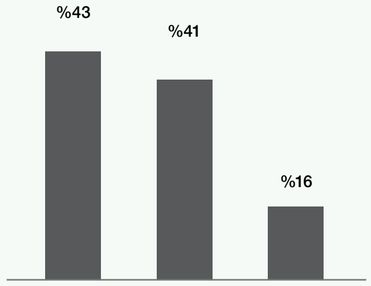

تعاون سوري– أمريكي..

تدمير 15 موقعًا لتنظيم "الدولة الإسلامية"

نفذت القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) بالتعاون مع وزارة الداخلية السورية، عملية مشتركة بين 24 و27 من تشرين الثاني الماضي، أسفرت عن تدمير أكثر من 15 موقعًا تحتوي على مخازن أسلحة تابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" في جنوبي سوريا.

وشارك عناصر من "قوة المهام المشتركة- عملية العزم الصلب" (CJTF-OIR) إلى جانب قوات تابعة لوزارة الداخلية السورية، في رصد وتحديد مواقع التخزين المنتشرة في ريف دمشق، قبل استهدافها عبر سلسلة ضربات جوية وتفجيرات ميدانية نفذتها فرق الهندسة.

وأسفرت هذه العمليات عن تدمير أكثر من 130 صاروخًا وقذيفة هاون، بالإضافة إلى بنادق ورشاشات وألغام مضادة للدبابات ومواد لصناعة العبوات الناسفة.

رسائل التنظيم.. واختبار الرد

كثّف تنظيم "الدولة الإسلامية" من عملياته ضد الحكومة السورية، منذ إعلان سوريا الانضمام إلى التحالف الدولي، وبلغ إجمالي عملياته في مناطق سيطرة الحكومة السورية خلال الـ30 يومًا الماضية ثماني هجمات في مختلف المحافظات.

يرى الكاتب الصحفي فراس علاوي، أن عودة التنظيم إلى النشاط بعد حالة الكمون التي سبقت ذلك تعود لعدة أسباب، من بينها شعور التنظيم بخطر وجودي عليه بعد انضمام الحكومة السورية إلى التحالف الدولي، بالإضافة إلى الضغط الدولي من التحالف على مناطق نفوذ التنظيم، مما دفعه إلى محاولة القفز على الأمام وتنشيط عملياته في المنطقة.

ويريد التنظيم، بحسب حديث علاوي إلى عنب بلدي، أن يرسل رسالة من هذه العمليات أنه موجود ويشكل قوة فاعلة على الأرض، محاولًا إظهار أن انضمام الحكومة السورية الى التحالف الدولي لن يؤثر على عملياته على الأرض.

من جهته، يعتقد الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن تنظيم "الدولة" ينتهز أي فرصة للقيام بعمليات تقوض من جهود الحكومة السورية في الاستقرار، في محاولة لإثبات أن خلاياه ما زالت موجودة، بهدف تنشيط عمليات التجنيد.

ويتفق علوان مع علاوي في أن التنظيم يريد أن يوصل رسالة أنه لا يزال موجودًا، بهدف تنشيط عمليات التجنيد في صفوفه، فضلًا عن احتمالية أن يكون التنظيم مدفوعًا من جهات خارجية.

ويرى علوان أن تنظيم "الدولة" ينفذ أجندته الخاصة، وأجندات جهات داخلية وخارجية أيضًا، وتريد هذه الأجندات الخارجية أن تستثمر بالفوضى، وأن تثبت أن سوريا غير مستقرة بعد، في محاولة لخلط الأوراق، لأن مصالح هذه الأطراف المحلية والخارجية تتأثر سلبًا بالاستقرار السوري.

وتشكل الرسائل من وراء هذه العمليات تحديًا مباشرًا للحكومة السورية، ومحاولة ضغط داخلي عليها، بالإضافة إلى وجود رسائل للجهات الخارجية أيضًا، يحاول أن يوصلها التنظيم باسمه وباسم الأطراف الأخرى التي تستثمر من خلاله، وهي أن التنظيم قادر على التحرك والنشاط، لإظهار أن الحكومة السورية غير قادرة على ضبط المشهد الأمني، بحسب علوان.

استراتيجية جديدة وجهود متصاعدة للتصدي

يرى خبراء قابلتهم عنب بلدي أن ما يشهده تنظيم "الدولة" في سوريا لا يرقى إلى عودة بصيغته السابقة، بقدر ما يعكس انتقاله إلى "نموذج أمني" قائم على الخلايا والعمل في الظل.

فبحسب الباحث في الشأن السياسي وجماعات ما دون الدولة عمار فرهود، لا يمتلك التنظيم القدرة اللوجستية أو العسكرية لإمساك جغرافيا أو فرض سيطرة مكانية كما فعل قبل أعوام، لكنه يستفيد من اتساع الجغرافيا السورية والهشاشة الأمنية والخلافات بين الفاعلين السوريين، ليعيد تنشيط حضوره ضمن رؤية أمنية تعتمد الضربات النوعية لا السيطرة المعلنة.

ويرى الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" نوار شعبان قباقيبو، أن إعادة "تأسيس" التنظيم بالشكل التقليدي أمر مستبعد، إلا أن الظروف الأمنية الراهنة تتيح له تنفيذ عمليات متفرقة، في إطار ما يروّج له كـ"مرحلة عمليات"، وفق خطابه الإعلامي، دون امتلاك القدرة على السيطرة على كتل أرضية.

> إعادة تأسيس التنظيم بالشكل التقليدي أمر مستبعد، إلا أن الظروف الأمنية الراهنة تتيح له تنفيذ عمليات متفرقة، في إطار ما يروّج له كـ"مرحلة عمليات".
>
> نوار شعبان قباقيبو
> باحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة"

بدوره، الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية منير أديب، يرى أن خلايا التنظيم الخاملة بدأت تنشط مستفيدة من حالة تعدد الجبهات التي تعمل عليها الحكومة السورية، ما يمنحه حضورًا لتنفيذ عمليات نوعية على المدى القصير، دون وجود جغرافي ثابت.

واعتبر الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" معتز السيد، أن ما يجري أقرب إلى استمرار فكر التنظيم لا عودة البنية الصلبة له، إذ يتحرك التنظيم عبر أفراد أو خلايا تتبنى فكره، مستغلًا هشاشة الجهاز الأمني الجديد، في محاولة لإثبات مكانيته كما فعل قبل أعوام، لكنه أنه لم يختفِ تمامًا، دون أن يعني ذلك استعادة قدراته السابقة.

الحكومة السورية أمام اختبار الأمن

تواجه الحكومة السورية اختبارًا أمنيًا في ظل قدرات محدودة وتحديات متراكمة، مع اتساع رقعة الجغرافيا التي باتت الأجهزة الأمنية مطالبة بتغطيتها، وانتقالها من العمل ضمن نطاق ضيق إلى التعامل مع كامل الأراضي السورية.

ويشير باحثون تحدثوا إلى عنب بلدي، إلى أن طبيعة التهديد نفسه تزيد من صعوبة المواجهة، إذ يعمل تنظيم "الدولة" اليوم عبر خلايا صغيرة تتقن التخفي وتضرب في أماكن غير متوقعة، ما يجعل مكافحته مرتبطة بقدرات استخباراتية وعمليات استباقية أكثر منها بحملات عسكرية تقليدية.

وتواجه الحكومة السورية تنظيمًا راكم خبرة طويلة في العمل السري منذ عام 2019، ما يتطلب تعزيز عمل الأجهزة الأمنية في متابعة الجغرافيات الحساسة، ولا سيما على الخط الواصل بين حلب ودمشق، إلى جانب توثيق التعاون مع التحالف والاستفادة من تجارب سابقة في إدلب والتنف، على المستوى الأمني من جهة، ومن جهة أخرى على المستوى الفكري والمجتمعي للوقاية من الانسياق وراء دعايات التجنيد التي يمارسها التنظيم باستغلال العاطفة الدينية للمجتمع، بحسب حديث الباحث في الشأن السياسي وجماعات ما دون الدولة عمار فرهود.

أما الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" معتز السيد، فيرى أن الحكومة لا تزال في مرحلة التعافي وإعادة البناء، وتفتقر إلى بنية أمنية متماسكة وموارد كافية، وأن بناء جهاز أمني واستخباراتي فعّال، مدعوم بتقنيات حديثة ودعم دولي مباشر، يبقى شرطًا أساسيًا لمواجهة هذا التهديد وضمان استقرار طويل الأمد.

عمليات تنظيم "الدولة" في سوريا

من 16 من تشرين الثاني 2025 حتى 17 من كانون الأول 2025

18 عملية

- 13 استهدافًا
- 3 اغتيالات
- 4 تفجيرات
- 28 قتيلًا وجريحًا بينهم عناصر من الجيش السوري و"قسد"

توزع العمليات

أبرز العمليات

- مقتل وإصابة عناصر بهجوم على دورية للحكومة السورية، قرب بلدة الزربة في ريف حلب
- مقتل وإصابة عناصر باستهداف دورية لأمن الطرق في إدلب
- اغتيال مسؤول في القضاء في بلدة دير حسان بإدلب
- تفجير سيارة تابعة للأمن الداخلي في معربا بريف دمشق

"عمليات وزارة الداخلية السورية ضد تنظيم "الدولة

بين 12 تشرين الثاني و20 كانون الأول 2025

24 تشرين الثاني	25 تشرين الثاني	1 كانون الأول	3 كانون الأول	14 كانون الأول	16 كانون الأول	17 كانون الأول
استهداف خلية "من أخطر الخلايا" التي تحمل فكر تنظيم "الدولة"، وكانت تخطط لتنفيذ عمليات إرهابية في الساحل السوري	عملية أمنية استهدفت خلية تابعة للتنظيم في منطقة عفرين شمال غربي حلب	عمليتان أمنيتان ضد خلايا تابعة للتنظيم في الدانا شمال المحافظة، وفي غربي مدينة إدلب	عملية أمنية دقيقة استهدفت موقعًا تابعًا للتنظيم في بلدة كناكر التابعة لمنطقة قطنا بريف دمشق	عملية أمنية في مدينة تدمر ضد خلايا التنظيم، بعد الهجوم على مقر اجتماع قيادة الأمن الداخلي في البادية السورية، بمشاركة وفد من التحالف الدولي	القبض على خلية من ثمانية أشخاص تتبع للتنظيم في محافظة إدلب، اتهمتها وزارة الداخلية بتنفيذ عدد من العمليات في محافظتي إدلب وحلب	عملية استهدفت موقعًا يتبع للتنظيم في حي دمر بمدينة دمشق، والقبض على أحد العناصر المرتبطين بالتنظيم

عناصر يتبعون لتنظيم الدولة الإسلامية - 19 كانون الأول 2025 (صحيفة النبأ)

"قسد" ومحاربة التنظيم.. هل تُسحب الورقة؟

تعد محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" أحد أبرز أسباب وجود "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) بوضعها الحالي، وهي السبب الرئيس لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتلقي الدعم منها .

وبعد سقوط النظام، تشكلت علاقة جيدة بين دمشق وواشنطن، أثمرت مؤخرًا عن دخول سوريا بالحلف الدولي لمحاربة تنظيم "الدولة"، مما هدد بسحب البساط من "قسد" بما يخص هذا الملف، إلا أن هجوم تدمر أعاد تشكيل المعادلة.

"قسد" ترحب بالانضمام

رحبت "قسد" بانضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمحابة تنظيم "الدولة"، حيث قال قائدها، مظلوم عبدي، إن الانضمام يمثل "خطوة محورية" نحو تعزيز الجهود المشتركة للقضاء على التنظيم وضمان عدم تهديده للمنطقة.

على الجانب الآخر، قوبل هذا الترحيب بتساؤلات حول إمكانية سحب ملف محاربة التنظيم من يد "قسد"، بعد أن دخلت الحكومة على الخط، وهي التي تتلقى دعمًا واسعًا من واشنطن، خاصة على المستوى السياسي.

الباحث السياسي أنس الشواخ، قال إن هناك عوامل عدة، عسكرية وأمنية، تؤكد أن هناك عملًا جدّيًا ومتسارعًا لحالة التنسيق بين القوات السورية وقوات التحالف الدولي، كشركاء في عمليات مكافحة "الإرهاب"، مشيرًا إلى أن العمليات في هذا السياق تسير بوتيرة متسارعة.

أما عن سحب هذه الورقة من يد "قسد"، فلفت الباحث في "المركز الكردي للدراسات" الدكتور طارق حمو، إلى أن القوات المسيطرة على شمال شرقي سوريا، أيدت انضمام دمشق إلى التحالف.

وقال حمو، في حديث إلى عنب بلدي، إن "قسد" رحبت بانضمام سوريا إلى التحالف لأن توحيد الجهود ضد تنظيم "الدولة" الذي يهدد الدولة السورية والسوريين ويهدد العمليات السياسية في سوريا، هو مطلب "قسد" أيضًا، ويعزز دورها.

وأشار إلى أن هناك حديثًا عن إنشاء غرفة عمليات مشتركة بين الحكومة و"قسد" بعد هجوم تدمر، لافتًا إلى أن "قسد" ستكون جزءًا من الجيش السوري (في حال تم الدمج) وسيكون هو من يقاوم "الإرهاب" بغض النظر عن التسميات.

ويعتقد أن "قسد" قادرة على تقديم خبرتها وتجربتها الطويلة في مقارعة التنظيم، ويرى أن هناك مرحلة جديدة من التعاون ستظهر.

هجوم تدمر.. من المستفيد؟

شكّل هجوم تدمر معادلة جديدة في هذا الملف، حيث تعاملت معه واشنطن بإيجابية، بما يخص سياستها تجاه سوريا، بالرغم من انضمام منفذ العملية إلى القوات الحكومية، لكن تعاطي "قسد" مع المسألة طرح العديد من إشارات الاستفهام، فضلًا عن الحديث حول استفادتها من العملية لإظهارها بموقف المحارب المثالي للتنظيم، والمعتمد عليه بشكل رئيس.

أنس شواخ اعتبر أن "قسد" حاولت تصدير الأمر على أنه يعزز صورتها كشريك موثوق وفعال لقوات التحالف الدولي.

لكنه يرى أيضًا أن العملية بما حملته من خسائر بشرية، كان لها دور إيجابي لمصلحة القوات الحكومية السورية، إذ عززت مفهوم الشراكة بينها وبين قوات التحالف الدولي.

ومن ناحية أخرى، فعملية تدمر تضرب السردية التي تسوقها "قسد" أو قوى محلية ودولية أخرى، والتي تتعلق بتصدير الحكومة أو القوات السورية على أنها قوات مرتبطة بشكل أو بآخر أو مخترَقة أو تملك علاقات مع التنظيم، وفق ما يراه شواخ.

وأشار إلى أن سقوط خسائر بشرية من جانب القوات الأمنية السورية، يؤكد حالة العداء العقدي والأمني والعسكري مع تنظيم "الدولة".

ويخالفه الباحث طارق حمو، إذ يرى أن عملية تدمر لم تكن لمصلحة "قسد" أو الحكومة السورية، واعتبرها "عملية إرهابية" تضر بالعملية السياسية ولا تخدم سوى تنظيم "الدولة".

وقال إن "قسد" تريد الاستقرار والحوار وحل القضايا والمشكلات العالقة مع دمشق بالطرق السلمية ودون أي مراهنة على أطراف خارجية.

كيف تعاطت "قسد"؟

خرج بيانان رسميان من "قسد" حول العملية، الأول نُشر على معرفها الرسمي، أعربت فيه عن تعازيها بالجنود الأمريكيين، في حين أن الثاني صدر من قائدها، مظلوم عبدي، بتغريدة على "إكس"، وتضمن تعزية لعناصر الأمن العام، الأمر الذي لم يتضمنه البيان الرسمي، كما لفت إليه الباحث شواخ.

> نعرب عن أسفنا لإصابة عدد من عناصر الأمن العام والجنود الأمريكيين إثر تعرضهم لإطلاق نار في البادية السورية خلال تأدية مهامهم.
> إن ازدياد هذه الهجمات يتطلب مزيدًا من الإرادة وبذل الجهود المشتركة على المستوى الوطني في عمليات مكافحة الإرهاب وخلاياه.
> نتمنى للجرحى الشفاء العاجل.
>
> مظلوم عبدي
> قائد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)
> 13 كانون الأول 2025

الباحث شواخ اعتبر أن الفرق بين بياني التعزية، هو إثبات لوجود تيارين داخل "قسد"، الأول يتمثل بمظلوم عبدي، والثاني الذي يقود دفة قيادة "قسد" بشكل كامل، وهو التيار الذي لا يرغب بفتح أو القيام بأي خطوات إيجابية تجاه الحكومه السورية الجديدة.

لذلك، كان بيان قيادة "قسد" سلبيًا تجاه مشاركة قوات الأمن السورية في هذه العملية، فيما حاول عبدي عبر تغريدته لعب دور صاحب المبادرة الإيجابية مع الحكومة السورية.

ما مصير سجون عناصر التنظيم؟

ما زالت قضية السجون الموجودة في شمال شرقي سوريا، والتي تضم عناصر تنظيم "الدولة" وتشرف عليها "الإدارة الذاتية" وهي المظلة المدنية لـ"قسد"، مثار بحث، وضمن الأخذ والرد، إذ يدور الحديث حول تسلّم الحكومة السورية لهذا الملف، بعد أن أمسكت به "قسد" لسنوات .

الباحث في "المركز الكردي للدراسات" طارق حمو، قال إن معتقلي تنظيم "الدولة" موجودون منذ سنوات في سجون "الإدارة الذاتية"، والتحالف الدولي أيضًا موجود ويشرف على العملية.

وأضاف أن "قسد" تريد تخفيف هذا الحمل عن كاهلها، عبر إيجاد مخرج وحل لهؤلاء المقاتلين، وخاصة غير السوريين منهم، كأن تتسلمهم دولهم مثلًا.

واعتبر أن هذا الملف شائك ويثقل "قسد"، فأي تقارب مع الحكومة في هذا المنحى هو شيء "جيد"، مشيرًا إلى أن وجود الضامن الأمريكي يحل ذلك، ومؤكدًا أم "قسد" منفتحة على الحوار.

وتمتلك "قسد" عدة سجون تحوي عناصر لتنظيم "الدولة" في محافظتي الرقة والحسكة، ويقدّر عددهم بالآلاف، بالإضافة إلى نحو 50 ألف مقيم من مقاتلي التنظيم وعوائلهم في مخيمات لجوء، أبرزها "الهول" و"الروج".

وتجري "قسد" عمليات باستمرار في مخيمي "الهول" و"الروج" ضد مقاتلين نشطين للتنظيم، بالمقابل، فإن الحكومة تقول إن بعض العناصر الذين نفذوا عمليات في مناطق سيطرتها خرجوا من المخيمين.

شراكة أم طمأنة.. عن حملات الإعمار ودلالاتها

أحمد عسيلي

انطلقت الأسبوع الماضي في مدينة حلب حملة بعنوان "حلب ست الكل"، تهدف، كما العديد من الحملات السابقة مثل "فداء لحماة" أو "أبشري حوران"، إلى جمع تبرعات مالية لدعم المحافظة والنهوض بواقعها الخدمي والعمراني، من حيث المبدأ، تبدو هذه المبادرات إيجابية، لأنها تقوم على إشراك المجتمع في مسار التعافي، وهو إشراك يبدو ضروريًا في بلد أنهكته 14 عامًا من الحرب، ولم تعد الدولة، بأجهزتها الحالية، قادرة وحدها على تحمّل عبء إعادة الإعمار بالسرعة المطلوبة، رغم أن ذلك يُفترض أن يكون من صميم وظيفتها.

فكرة إشراك الآخرين في مواجهة وضع معقد ليست غريبة عن الممارسة الإنسانية. في الطب، وخصوصًا في الطب النفسي، نلجأ أحيانًا إلى توسيع دائرة التدخل عندما تكون الحالة شديدة الصعوبة، فنُشرك العائلة أو المحيط، بل وأحيانًا هنا في فرنسا نشرك المحافظ أو قائد الشرطة في العملية العلاجية، وقد نضطر في حالات محددة إلى تجاوز مبدأ السرية الطبية ولو جزئيًا، لأن مصلحة الحالة تفرض ذلك، هذا الإجراء ليس ارتجاليًا، بل ممارسة معترف بها ومُقننة في فرنسا وفي كثير من دول العالم، كما هو الحال في بعض قطاعات الاقتصاد، والتعليم، وإدارة الأزمات العامة.

يمكن في هذا السياق استحضار مثال حملة التبرعات التي أُطلقت في فرنسا بعد الحريق الذي طال كاتدرائية نوتردام في باريس، حدث استثنائي تطلب موارد ضخمة لم تكن مدرجة ضمن الميزانية العامة، ورغم أن الدولة الفرنسية تحملت مسؤوليتها الكاملة عن الترميم، فُتحت حملة تبرعات بوصفها دعمًا إضافيًا ومؤقتًا، لا بديلًا عن الدور المؤسسي للدولة ولا تعويضًا عن غيابه.

أما في حالتنا السورية، فللدعم الأهلي تاريخيًا جذور راسخة في المجتمع، من خلال العمل الخيري ومساعدة الفئات الفقيرة، سواء عبر جمعيات ومنظمات أهلية، أو من خلال مبادرات فردية قادها رجال أعمال وأثرياء خصصوا جزءًا من أموالهم لدعم أبناء مناطقهم (وأحيانًا طوائفهم)، هذا النمط من التضامن لعب دورًا مهمًا في التخفيف من المعاناة، وكان في كثير من الأحيان استجابة أخلاقية لفراغ الدولة أو ضعفها.

لكن اللحظة الراهنة تختلف جذريًا عن سياقات الإغاثة التقليدية، نحن أمام مرحلة تأسيسية طويلة الأمد، لا تُعاد فيها ترميم الأبنية فقط، بل يُعاد تشكيل نمط العلاقة بين المجتمع، والمال، والسلطة. في مثل هذه المراحل، لا تكون المبادرات محايدة، ولا النتائج مؤقتة، ما يُسمح له بأن يترسّخ اليوم سيتحول لاحقًا إلى قاعدة يصعب تفكيكها.

من هنا، تبرز النقطة الأكثر حساسية: الشفافية، لم يعد السؤال متعلقًا بحسن النيّات، بل بالبنية، هل تُدفَع التبرعات المُعلنة فعلًا؟ كيف تُدار؟ أين تُصرف؟ ومن يقرر أولويات إنفاقها؟ في تجارب دولية أخرى، كانت هذه الأسئلة مطروحة علنًا، ومرفقة ببيانات وتقارير وآليات رقابة، أما في الحالة السورية، فالمشهد ضبابي إلى حد مقلق.

ليست المشكلة في أن الناس يتبرعون، بل في أن أحدًا لا يعرف متى يصبح التبرع سياسة عامة، ومتى يتحول الغموض إلى نمط مُعتمَد، في هذه المنطقة الرمادية، لا تتكون المشاريع بقدر ما تتشكل العادات الأخطر.

وإذا كانت السلطة ترى أن المرحلة الحالية انتقالية، وأن بناء المؤسسات يتم تدريجيًا، فيمكن مناقشة هذا الطرح والاختلاف أو الاتفاق معه سياسيًا، لكن الغموض في آليات العمل والإنفاق ليس سمة انتقالية، بل خلل بنيوي، لأن المراحل التأسيسية تحديدًا تحتاج إلى وضوح أعلى، لا إلى تعليق القواعد.

من منظور نفسي، يمكن قراءة ما يجري بوصفه محاولة جماعية لاستعادة الإحساس بالفاعلية بعد سنوات طويلة من العجز، غير أن هذه الفاعلية تبقى في الواقع، رمزية أكثر منها حقيقية، لأن المجتمع لا يراقب الفعل ولا يتحكم بآليات القرار أو الصرف، ما يحدث أقرب إلى منح شعور بالمشاركة من دون امتلاك أدواتها.

يشبه الأمر ما نراه أحيانًا داخل العائلات حين يُشركون رجلًا أو امرأة متقدّمين بالسن في "اتخاذ القرار"، لا لأن القرار بيدهم فعليًا، بل كي لا يشعروا بفقدان مكانتهم، الجميع، في هذه الحالة، يكون مدركًا، بدرجات متفاوتة، أن المشاركة شكلية، وأن الفعل الحقيقي يجري في مكان آخر، والأخطر أن هذا الترتيب يقوم غالبًا على تواطؤ ضمني، العائلة تعرف، والفرد يعرف، لكن الطرفين يقبلان اللعبة لأنها تُخفف القلق وتُضفي دفئًا عاطفيًا، من دون أن تغير الواقع.

ما يُخشى هنا هو أن تتحول العلاقة بين السلطة والمجتمع في سوريا إلى هذا النموذج: مشاركة شكلية تُنتج إحساسًا زائفًا بالاندماج، مقابل تعليق السؤال الحقيقي عن القرار والمحاسبة، في هذه الحالة، لا نكون أمام شراكة في بناء الدولة، بل أمام طمأنة نفسية متبادلة، تُريح الجميع مؤقتًا، لكنها تُفرغ الفعل العام من معناه، وتحول الإعمار إلى طقس، لا إلى سياسة.

التعميم رقم "17" بعدسة نسوية تقاطعية

لمى قنوت

صدر التعميم رقم "17" عن وزارة العدل السورية في كانون الأول الحالي، أسقطت فيه السلطة الجديدة حق النساء بالولاية على أولادهن وبناتهن القصر، وحصرته بالأب ثم للجد العصبي عند عدم وجود الأب، ثم بسلسلة طويلة من ذكور العائلة، وهم "العصبات بالنفس على ترتيب الإرث، تصل إلى ابن عم الجد العصبي لأب"، ومن كانت قرابته من الأبوين، قُدِم على من كانت قرابته من الأب فقط، وحدد التعميم، بأن الولاية على القاصر هي ولاية على النفس، وولاية على المال.

تعارض مع اتفاقيات دولية ومع الإعلان الدستوري يأتي التعميم الحالي في سياق عنف قانوني قديم-متجدد، يطول النساء بتنوعهن وتنوع سياقاتهن، يعمق الإقصاء القانوني والاجتماعي، ولا يعترف بمواطنيتهن، بل يسعى لحصر مكانتهن وأدوارهن ووجودهن بمواطنية منقوصة، ويتجاهل مصلحة القُصر الفضلى، ويتناقض متن التعميم المذكور مع الاتفاقيات التي صدّقت عليها سوريا، مثل جوهر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على سبيل المثال: (المادة 2) و(المادة 5) و (المادة 3-15) و(المادة 16، د-و)، واتفاقية حقوق الطفل (المادة 2) و(المادة 3، 1 2-) و(المادة 12) و(المادة 18)، ويتعارض التعميم رقم "17" بنيويًا مع هذه المواد لأنه لا ينطلق من تقييم فردي دقيق لمصلحة الطفل أو الطفلة من قبل مختصين قانونيين واجتماعيين ونفسيين، من النساء والرجال، بل يفترض أولوية ذكور العائلة بغض النظر عن علاقة الرعاية الفعلية. ولا يقتصر التناقض الصارخ على الاتفاقيتين فقط، بل ينسحب على جملة مواد من الإعلان الدستوري الذي هندسته السلطة الانتقالية كـ)المادة (10 و(المادة 12) و(المادة 20) و(المادة 21). كما أن ذريعة التعميم التي سيق من أجلها، وهي، إرهاق المحاكم الشرعية وقضاتها، وتخفيف عدد مراجعيها، ستفتح باب النزاعات العائلية وستغرق المحاكم بالمزيد من الدعاوى.

ومن عدسة نسوية تقاطعية، يمكن تسليط الضوء على بعض النقاط:

أولًا: وفق الفقه القانوني الحديث، فإن التعميم يخلط بين مفهومي الولاية والوصاية، فالولاية هي دور رعائي وتمثيل قانوني للقاصر، طفلًا كان أم طفلة، ومرتبطة بمصلحته الفضلى، وهي مسؤولية قانونية مشروطة بالأهلية والرعاية، وليست امتيازًا قائمًا على الجنس البيولوجي، والنسب لذكور عائلة الأب أولًا، ومن ثم ذكور عائلة الأم في حال كانت القرابة مشتركة بين الأبوين. أما الوصاية فهي تُستخدم في حال غياب أو عدم أهلية الولي، امرأة أم رجل، وهو إجراء استثنائي ومؤقت، ويمنح بحكم قضائي معلل. بينما يستخدم التعميم الولاية كأداة ضبط وهيمنة وعقاب للأمهات.

ثانيًا: إخفاء الفاعل السياسي، إن لغة التعميم ليست محايدة، فهي لغة تخفي النساء ولا تظهرهن كذوات فاعلات ومتضررات منه، وهو ما تسميه الدراسات الإعلامية النسوية بالغياب الهيكلي (Structured Absence)، فهو ليس سهوًا، بل تغيب منهجي منسق ومنظم يخفي علاقات القوة التي تمارسها السلطة وتشرعن ممارساتها دون مساءلة، وتكرس تهميش النساء، وتختار من يُصنف كـ"صاحب حق". وبشكل محدد، هو تغييب وتهميش أيديولوجي يخدم نسقًا معينًا من القوة، جندرية وطبقية وسياسية.

وفي التركيز على الحمولة الأيديولوجية لمصطلح الولاية، فهي معبأة ومشحونة بالسلطة والسيطرة والقوة والامتداد الذكوري، وتغييب كلمة "الأم" هو اختيار واعٍ يساوي بين السلطة والذكورة، ورعاية الأم دون أهلية قانونية. ورغم أن لغة الخطاب تذكر "مصلحة الطفل الفضلى"، فإنها مصلحة غير مفعلة، وأدائية، وتبرير أخلاقي شكلي، ويعتبر متن التعميم أن الطفل امتداد للسلطة الأبوية، مع تفضيل ولاية قريب من ذكور عائلة الأب، ثم ذكور عائلة الأم، على الأم نفسها. وبالطبع فإن التعميم لا يصب في مصلحة الطفل، ويعيد هرمية ترتيب الجندر، والامتثال الاجتماعي له. ويمكننا القول إن التعميم يفرض القرارات القسرية التعسفية وكأنها إجراءات إدارية تحت ذريعة تخفيف العبء على المحاكم وقضاتها.

ثالثًا: العنف القانوني كأداة ضبط اجتماعي، فالتعميم يؤكد على أن الولاية الذكورية سلطة سياسية- اجتماعية، وهي تنقل الطفل من الأم الحاضنة إلى شبكة ذكورية، قد تكون غائبة عن الطفل، ولا تدرك مصلحته الفضلى، وقد تستفيد من التحكم القانوني. كما أنها تتجاهل تقاطعية الأذى على النساء بتنوعهن وتنوع سياقاتهن، في عدم القدرة للوصول إلى العدالة، وأثر النزاع عليهن مثل النزوح القسري المتكرر واللجوء والإخفاء القسري والاعتقال، والبنى التي أدت إلى تأنيث الفقر، إضافة إلى بنى اجتماعية تتقبل وتطبع العنف ضدهن.

ويصب التعميم في ضبط النساء بعد الحرب أو الصراع، ويؤكد على مركزية "العصبة الذكورية"، ويعاقب الأمهات الناجيات والمعيلات، وغيرهن من الأمهات غير الخاضعات لهيمنة النظام الأبوي بشكل مباشر ومكثف، فيكون إقصاؤهن من الولاية أداة لحرمانهن من حقوقهن، وترسيخًا لعقود من المظالم الهيكلية بدل من المضي قدمًا بمسار عدالة انتقالية تحولية، تجبر الضرر الهيكلي الراسخ في التمييز ضدهن، واضطهادهن.

رابعًا: تفكيك "أسطورة" حيادية الدولة ومؤسساتها، فهي ليست محايدة بين أفراد متساوين بالحقوق والواجبات والامتيازات، ولا تنتج عنها أحكام عادلة ومحايدة، بل لها بنية مجندرة، أي ذكورية، تعيد إنتاج الجندر وعلاقات الهيمنة عبر القانون والإدارة واللغة. ويعتبر التعميم رقم "17" مثالًا راهنًا على ممارسة سلطوية ذكورية واعية لإعادة ضبط المجتمع بعلاقات قوة هرمية مجحفة، دون الاكتراث بالإرادة العامة لأصحاب المصلحة، أي الأمهات وأطفالهن وطفلاتهن.

وفي الإطار نفسه، فإن الانسحاب التدريجي والمتسارع للدولة من دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الحديث، بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي، وتآكل القدرة الشرائية، وضعف الخدمات العامة، وانعدام الأمن والاستقرار، وإقصاء أصحاب المصلحة من مناقشة وإقرار القوانين والسياسات، والتجريب والارتجال الذي ساد خلال عام بعد إسقاط النظام البائد، فإن السلطة تتخلى عن مسؤوليتها الاجتماعية والسياسية لتقديم خدمات الرعاية الحديثة، وتلقيها على الرجال من الذكوريين، بصفتهم ضامنين للنظام الأبوي، ومتوافقين مع سلطويته، ونموذج السلطوية السياسية التي تمارسها المنظومة الحاكمة اليوم بعد عام من سيطرة عصبة من رجالات "هيئة تحرير الشام"، المنحلة، على مفاصل القرار في المرحلة الانتقالية، وهكذا يعزز التعميم في المخيال الجمعي بأن النساء يهددن "الأسرة المستقرة"، ويستخدم القانون كأداة لتقنين، وضبط العلاقات الاجتماعية، وتحولاتها، بما يتناغم مع تصور السلطة عن "الاستقرار"، وبطبيعة الحال فهي لا تحمي الأطفال والطفلات، بل تحمي، وتجذر نموذجًا اجتماعيًا أبويًا، وعقلية ذكورية ترفض التغيير والانتقال إلى دولة حديثة.

تريليونات الليرات وتكتم من وزارة المالية

عنب بلدي تفتح ملف التشابكات المالية في سوريا

عنب بلدي – وسيم العدوي

منذ عقود، تراكمت التشابكات المالية بين الوزارات والمؤسسات العامة في سوريا لتتحول إلى أحد أعقد الملفات الاقتصادية والإدارية، إلى جانب ملفات الفساد الضخمة التي يتواصل كشفها تباعًا من قبل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية.

ولم تكن هذه التشابكات مجرد أرقام متداخلة في دفاتر المحاسبة، بل شكّلت انعكاسًا لخلل هيكلي في إدارة المال العام، وغياب المساءلة، وتداخل الديون بين الجهات الحكومية، ومع مرور الزمن، أصبحت هذه الأزمة بؤرة للفساد وتعطيل المشاريع، وأحد أبرز التحديات أمام الحكومة الانتقالية السورية في سعيها لإعادة بناء الاقتصاد.

وزارة المالية السورية امتنعت عن الإجابة عن أسئلة وجهتها عنب بلدي إليها، لمعرفة كيف عالجت ملف التشابكات المالية بين الجهات الحكومية زمن النظام السابق، وهل تم إسقاط هذه الديون (التي قدّر حجمها مصدر محاسبي سوري عام 2023، وفقًا لما نشرته صحيفة محلية آنذاك، بعشرة تريليونات ليرة سورية)، وهل تم اعتبارها خسائر أسوة بما فعله مصرف سوريا المركزي مع الودائع المجمدة للمصارف السورية في المصارف اللبنانية.

توجهت عنب بأسئلتها إلى أحد المديرين المسؤولين بالوزارة ذاتها (في اتصال هاتفي رفض خلاله الكشف عن اسمه لأسباب إدارية)، وأوضح أن قضية التشابكات المالية تتعدى عمل وزارة المالية، لأنها تتعلق بعمل كل الجهات والوزارات والمؤسسات التابعة لها.

وقال المسؤول، إن "تخلف الجهات العامة عن سداد الديون المترتبة عليها فيما بينها يمثل وجهًا من أوجه الفساد، وينبغي للجهات الرقابية الداخلية في كل وزارة التحقيق بشأنه، ثم إحالة الملفات إلى الأجهزة الرقابية العليا المعنية".

وبرر المدير ذاته تكتم المعنيين في وزارة المالية بشأن التشابكات المالية، بعدم الرغبة في فتح ملفات ربما تعوق عمل الوزارة، وتركيزها على حل القضايا ذات الأهمية القصوى المتعلقة بعملها، وعلى رأسها "تحسين مستوى الرواتب والأجور للعاملين في الدولة والمتقاعدين، وإصلاح النظام الضريبي والمحاسبي، وقطاع التأمين، وإنهاء حالة التضارب في الصلاحيات والاختصاصات بين المالية ومصرف سوريا المركزي بشأن العلاقة مع المصارف العامة" وغير ذلك.

جذور الأزمة ومظاهر التشابكات

يرى الخبير والمستشار الاقتصادي السوري مهند الزنبركجي، أن التشابكات المالية ليست وليدة اللحظة، بل نتاج تراكمات طويلة، فقد تكبدت مؤسسات القطاع العام خسائر حادة جعلتها عاجزة عن السداد، بينما غابت الرقابة والمساءلة، وتفاقم التقاعس الإداري.

ومع اندلاع الحرب وبدء الثورة السورية عام 2011، وفرض العقوبات الدولية على سوريا، دخلت المؤسسات الحكومية في حالة شلل شبه كامل، ما جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

تتجلى أزمة الديون الحكومية السورية في صور متعددة، وفقًا للخبير ذاته المختص بإدارة الأزمات، أبرزها:

- تشابكات خدمية، حيث تدين أغلب الجهات العامة إلى وزارات الكهرباء والموارد المائية والنفط والثروة المعدنية سابقًا (الطاقة حاليًا) والصناعة والتجارة الداخلية والاقتصاد سابقًا (الاقتصاد والصناعة حاليًا)، ولا تلتزم بسداد الفواتير، وثمن السلع، والخدمات، والأدوية.

ومثال ذلك وزارة الصحة "المدينة" لمصلحة جهات حكومية أخرى "داشة" مثل وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومعظم الديون ناجمة عن استيراد الأدوية، وتأمين "جعالات" الطعام في المستشفيات التابعة للوزارة.

- تشابكات تمويلية من قروض تمت استدانتها من المصارف الحكومية لتأسيس شركات عامة أثبتت خسارتها على مدى سنوات ولم يتم تسديد الديون المترتبة عليها.

- تشابكات ضريبية نتيجة عجز وتقاعس شركات القطاع العام الإنتاجية عن سداد ضرائبها بانتظام إلى وزارة المالية عبر الهيئة العامة للضرائب والرسوم ومديرياتها.

- تشابكات تأمينات، ناجمة عن عجز بعض شركات القطاع العام عن سداد التأمينات المترتبة على منشآتها وموظفيها إلى التأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة السورية للتأمين ومؤسسة التأمين والمعاشات.

- تشابكات مخالفات مرورية، إذ كانت جميع الوزارات تدين إلى إدارة المرور، وذلك بالتغافل عن دفع مخالفات المرور للآليات التابعة لها.

وأوضح الخبير الزنبركجي أن هذه الأمثلة تكشف أن المشكلة ليست محاسبية فقط، بل هي انعكاس لخلل هيكلي في إدارة المال العام.

الأبعاد الاقتصادية

انعكست التشابكات المالية على الاقتصاد السوري بشكل مباشر، فقد أدى غياب أرقام دقيقة للدين العام إلى فقدان مصداقية الإدارات المالية الحكومية، بينما عطّل تراكم العجز الهائل الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشاريع الجديدة.

كما أسهم ترحيل الأعباء المالية من سنة إلى أخرى في رفع معدلات التضخم بشكل تراكمي، وجعل فك هذه التشابكات أكثر صعوبة بعد دمج بعض الوزارات عقب سقوط النظام السابق.

وقال الخبير الاقتصادي السوري، إن الديون الحكومية نجم عنها:

- خسائر حادة في العديد من مؤسسات وشركات القطاع العام، جعلتها غير قادرة على سداد أي من ديونها لعدة جهات حكومية أخرى.

- غياب تام للمساءلة وضعف جهات الرقابة الداخلية في كل وزارة ومؤسسة، بالإضافة إلى غياب شبه كامل للأجهزة الرقابية والتفتيشية.

- التقاعس والتغافل عن تسديد الديون الناتج عن عدم الانضباط المالي واللامبالاة في فترة ما قبل الحرب ولسنوات طويلة.

- الحرب الطويلة والعقوبات الدولية التي استمرت أكثر من 14 عامًا وأدت إلى شلل شبه تام في حركة المؤسسات والشركات والمعامل الحكومية، وبالتالي عجزها الكامل عن السداد.

وتبقى مخاطر استمرار هذه التشابكات دون تسوية جذرية ماثلة أمام الجميع لجهة الفساد المالي والفساد الإداري، بحسب الخبير السوري، نتيجة عدم وجود أي مساءلة من الجهات المختصة ذات الصلة كالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية أو الجهات الأخرى المسؤولة عن متابعة شؤون مجلس الوزراء في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ووزارة المالية.

أما تحويل الديون إلى ديون معدومة، فيؤكد الزنبركجي أنه سيسبب تضخمًا في العجز، وتراجع قدرة الدولة على إنجاز أي تخطيط لمشاريع مستقبلية أو تنفيذها، وبالتالي الوصول إلى شلل حكومي كامل.

الخبير الاقتصادي السوري والاستشاري في إدارة الأزمات مهند الزنبركجي

معالجة التشابكات المالية

أكد الخبير الاقتصادي والاستشاري أن الحلول لهذا الملف الشائك تستوجب "مساءلة الوزراء، والمديرين العامين والماليين في الوزارات والشركات الذين كانوا على رأس عملهم خلال فترة حكم النظام السابق، والتحقيق في كيفية منحهم براءات ذمة عند انتهاء مدة عملهم مع الدولة، دون أي مدونات تسليم واستلام أصولًا بينهم وبين بدلائهم عن الأعمال الواجب تتممتها، والذمم المالية للمؤسسة (ما لها وما عليها) تجاه باقي الجهات الحكومية".

ويضاف إلى ذلك ضرورة إجراء:

- تسوية عامة من قبل وزارة المالية عبر الخزينة العامة بعد جرد شامل، ما أمكن، للذمم المترتبة لكل وزارة تجاه أخرى أو تجاه عدة وزارات.

- إعادة هيكلة المؤسسات العامة الخاسرة ودمجها لتصبح شركات قابضة تدار بعقلية وآلية ورواتب الشركات القابضة العالمية، ولكن تبقى ملكيتها للدولة، وفي هذا الطرح فوائد كبيرة جدًا لخزينة الدولة وتوفير آلاف الوظائف.

- تدقيق مالي داخلي شهري (Internal Audit) في الإدارات المالية لكل وزارة ومؤسسة شركة ومعمل.

- تدقيق مالي خارجي (External Audit) على جميع الإيرادات والمصاريف والذمم في كل وزارة ومؤسسة وشركة أو معمل تابع للدولة.

دروس من التجارب الدولية

يرى الزنبركجي أن هناك عدة تجارب ناجحة في بعض دول أوروبا الشرقية، مثل رومانيا وهنغاريا، اللتين اعتمدتا على إصلاح مؤسسي مترافق مع إصلاح مالي يستند إلى الشفافية لفك التشابكات مع رقابة حكومية صارمة، وإجراءات مشددة لعدم تكرار هذه التشابكات مستقبلًا.

وتم أيضًا طرح حل آخر يتمثل بـ"التقاص" بين الوزارات والجهات الحكومية، ومن الجهات التي لديها تشابكات مالية التأمينات الاجتماعية ومؤسسات وشركات الكهرباء والمياه والهاتف والجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، التي يجب عليها تحويل جزء من أرباحها لوزارة المالية، وغيرها الكثير من الجهات العامة.

الإطار القانوني والتشريعي

وكانت السلطتان التشريعية والتنفيذية في سوريا زمن النظام السابق، أصدرتا عددًا من القوانين لمعالجة ملف التشابكات المالية أبرزها:

- القانون رقم "29" لعام 2011، الذي نص على حل التشابكات المالية بين الجهات العامة ومنح وزارة المالية صلاحيات لتسوية الديون المتبادلة.

- القانون رقم "25" لعام 2017، الذي منح إعفاءات من الفوائد والغرامات عند تسديد الضرائب والرسوم المتراكمة.

- القانون الصادر عام 2023، لحل التشابكات وتسديد بعض السلف الممنوحة للجهات العامة، بهدف الوصول إلى قوائم مالية صحيحة وتسريع تنفيذ المشاريع.

كما أصدرت رئاسة الجمهورية الحالية، المرسوم رقم "275" لعام 2025، القاضي بإعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية والضرائب والرسوم المالية المباشرة الأخرى، ورسم الإنفاق الاستهلاكي ورسم الطابع المالي وإضافاتها العائدة لأعوام 2024 وما قبل من كامل الفوائد والجزاءات والغرامات.

التشابكات المالية في سوريا ليست مجرد أرقام متراكمة، بل هي إرث ثقيل من الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي يحتم على الحكومة الانتقالية معالجة هذا الملف من خلال إصلاح تشريعي شامل، وهيكلة مالية جذرية، تعيد الثقة بالمالية العامة، وتفتح الطريق أمام الاستثمارات الحكومية.

موظفون في إحدى كوات مالية دمشق- 18 نيسان 2025 (وزارة المالية السورية/تلجرام)

بسبب الإنهاك خلال سنوات الحرب

معامل حلب تتجه لتفعيل التشغيل.. الاستثمار يأتي لاحقًا

عامل يشغل آلة لحام الحديد في معمل للحديد بمنطقة العرقوب الصناعية بمدينة حلب- 2 تشرين الثاني 2025 (عنب بلدي)

عنب بلدي – محمد ديب بطت

مع عودة عدد من المعامل في مدينة حلب إلى العمل خلال الفترة الماضية، عاد النقاش حول طبيعة هذه العودة وحدودها الاقتصادية.

فبين توصيفها كمؤشر على تعافٍ صناعي، وبين اعتبارها مجرد خطوة تشغيلية مؤقتة، تبرز الحاجة إلى قراءة أكثر دقة لما يجري على أرض الواقع، تضع إعادة تشغيل المعامل في سياقها الاقتصادي الصحيح، بعيدًا عن الخطابات المتفائلة أو السوداوية.

ظروف الحرب فرضت نمطًا مختلفًا من العمل، اقتصر في معظمه على إعادة إقلاع المعامل بشكل تشغيلي فقط، بهدف تمكين المعمل من تمويل نفسه بالحد الأدنى، وفق ما قاله الصناعي ورئيس لجنة العقروب الصناعية، تيسير دركلت، في حديث إلى عنب بلدي.

واعتبر أن الهدف الطبيعي للقطاع الصناعي في الظروف المستقرة يكون تشغيليًا واستثماريًا في آن واحد.

وأضاف دركلت أن هذا النموذج لم ينجح في جميع الحالات، إذ اضطر بعض الصناعيين إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية للاستمرار، لافتًا إلى أنه لا يمكن الحديث حاليًا عن إعادة إعمار صناعي حقيقية، خاصة بالنسبة للصناعيين الذين بقوا داخل البلاد، في ظل إنهاكهم جراء سنوات الحرب الطويلة وتراجع حجم العمل.

يرى دركلت أن الاستثمار الصناعي الفعلي يتوقع أن يأتي من الصناعيين العائدين من الخارج، ممن راكموا رؤوس أموال وخبرات، ويمكن التعويل عليهم في مرحلة إعادة الإعمار.

وحول تحديث الآلات أو توسيع خطوط الإنتاج، أشار دركلت إلى وجود عوامل عدة تعوق ذلك، أبرزها عدم استقرار الطلب وضعف القدرة الشرائية، ما يجعل ضخ تكاليف إضافية في التحديث غير مجدٍ في الوقت الراهن.

وأضاف أن أي قرار بتحديث خطوط الإنتاج يرتبط بتحسن الواقع الاقتصادي المحلي وارتفاع مستوى الطلب، مؤكدًا أن الصناعيين لن يتأخروا عن ذلك في حال توفر الظروف المناسبة.

وبيّن دركلت أن الاعتماد الحالي يتركز على السوق المحلية، رغم محدودية الطلب، في حين يبقى التصدير ضعيفًا في الوقت الراهن.

كما لفت إلى أن الاعتمادات البنكية لم تُفعّل بعد، موضحًا أن رفع العقوبات حديث نسبيًا، وأن آليات التمويل لم تدخل حيز التنفيذ، ما يقيد حركة الاستيراد والتصدير.

سوريا خسرت خلال السنوات الماضية عددًا من أسواقها الخارجية، سواء لمصلحة دول أخرى نشطت بغياب المنتج السوري، أو لأسباب سياسية، بحسب دركلت، معربًا عن أمله بتجاوز هذه المرحلة، وأن يسهم ما يصدّر حاليًا في تقديم صورة عن قدرة الصناعة السورية على العمل.

مخاطرة "كبيرة"

عبد المعين بودقة، صاحب معمل للأقمشة، قال لعنب بلدي، إن المعمل يواجه اليوم تحديات إضافية غير مرتبطة فقط بقدم خطوط الإنتاج أو ارتفاع تكلفة الصيانة، بل بالمنافسة المتزايدة للبضائع الأجنبية في السوق المحلية.

وأضاف أن دخول منتجات مستوردة بأسعار أقل وأحيانًا جودة متقاربة يحد من قدرة المعمل على زيادة الإنتاج أو توسيع خطوطه، ويجعل أي تحديث أو تطوير استثماري مخاطرة كبيرة، وهذا ما حدث بالنسبة لصناعة الأحذية، إذ أغلق جزء كبير من المعامل بسبب البضائع الصينية.

وأضاف أن هذا الضغط يجعل من الصعب الحفاظ على العمالة الكاملة أو التوسع في الإنتاج، ويضع المعمل في وضعية الحفاظ على حد أدنى من الاستمرارية بدل التركيز على النمو.

ضعف القدرة الشرائية للمستهلك المحلي يزيد من هذه الصعوبة، ويضطر كثير من الناس لاختيار المنتجات الأرخص، حتى وإن كانت مستوردة، ما يقلل الطلب على المنتجات المحلية.

هذا الواقع يجعل السوق المحلية العمود الفقري لاستمرار المعمل، وأي مشروع للتصدير أو توسيع النشاط خارجيًا يواجه قيودًا شديدة بسبب ارتفاع تكاليف النقل، وفقدان الأسواق التقليدية التي كانت للمصانع السورية، بحسب بودقة.

وبيّن أن خطوط الإنتاج القديمة تضيف عبئًا إضافيًا، فهي تحتاج إلى صيانة مستمرة وتستهلك كميات كبيرة من الطاقة مقارنة بالآلات الحديثة، ما يزيد تكلفة الإنتاج ويحد من قدرة المعمل على المنافسة حتى ضمن السوق المحلية.

أي خطوة لتحديث المعدات لا يمكن اتخاذها إلا بعد ضمان استقرار الطلب، لأن ضخ أموال لتجديد خط إنتاج في ظل عدم قدرة المستهلك على شراء المزيد يمثل مخاطرة كبيرة قد تهدد استمرارية المعمل.

وذكر بودقة أن الاعتماد الحالي ينصب على تشغيل المعمل وفق الإمكانات المتاحة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسوق المحلية، مع مراقبة الأسعار والمنافسة الأجنبية، محاولًا الحفاظ على قدرة المعمل على الاستمرار.

الصناعيون يحتاجون في هذه المرحلة إلى بيئة اقتصادية مستقرة ولو جزئيًا، مع إمكانية الحصول على تمويل محدود، لتحسين خطوط الإنتاج تدريجيًا ومواجهة المنافسة الأجنبية بشكل أفضل، قال الصناعي بودقة.

وختم بالقول، إن المرحلة الحالية لا تسمح بخطط توسع كبيرة أو استثمارات شاملة، لكن الاستمرار في العمل اليومي، ومواجهة التحديات المرتبطة بالمنتجات الأجنبية، تعتبر الخطوة الأساسية للحفاظ على الصناعة المحلية على قيد الحياة، وتهيئة الأرضية تدريجيًا لأي تطوير أو توسيع مستقبلي عند تحسن الطلب والأسواق.

مراحل متدرجة

النظر إلى واقع القطاع الصناعي السوري اليوم، يتطلب الابتعاد عن ثنائية التفاؤل المفرط أو التشاؤم القاتم، والاقتراب من منطق اقتصادي واقعي يراعي طبيعة الاقتصاد الخارجة من صدمات طويلة الأمد، وفق الخبير الاقتصادي عباس علي.

وقال علي، في حديث إلى عنب بلدي، إن التعافي في مثل هذه الحالات لا يبدأ بتحولات سريعة أو قفزات كبيرة، بل بمراحل متدرجة تهدف في بدايتها إلى استعادة الحد الأدنى من الوظائف الاقتصادية.

وبحسب علي، فإن ما يجري حاليًا يمكن توصيفه كمرحلة إعادة تفعيل للقدرات الإنتاجية المتاحة، أكثر من كونه تعافيًا صناعيًا مكتمل الأركان.

واعتبر أن هذه المرحلة لا تحمل بالضرورة دلالة سلبية، بل تمثل الخطوة الأولى المنطقية في أي مسار تعافٍ، إذ تسمح إعادة تشغيل المعامل القائمة بإعادة ربط العمالة بسوق العمل، وتنشيط شبكات التوريد المحلية، وتوفير السلع الأساسية للسوق الداخلية، ما يخفف الضغط على الاستيراد ويُبقي السيولة داخل الاقتصاد.

وأشار إلى أهمية التمييز بين مفهوم "الحركة الاقتصادية" و"النمو الاقتصادي"، موضحًا أن إعادة التشغيل تخلق حركة اقتصادية من خلال تشغيل العمال وشراء المواد الأولية وتدوير النقد، وهي حركة ضرورية بعد فترات الركود الطويلة، لكنها لا تعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي بالمعنى التقليدي، الذي يتطلب رفع الإنتاجية وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القيمة المضافة.

واعتبر علي أن السؤال الأساسي لا يتعلق بحداثة المعامل أو قدمها، بل بقدرتها على أداء وظيفة اقتصادية في المرحلة الحالية.

ولفت إلى أن المعامل القائمة، رغم محدودية إنتاجيتها، يمكن أن تؤدي دورًا في امتصاص البطالة وتوفير السلع ذات الطلب المستقر، إضافة إلى المساهمة في تثبيت الأسعار نسبيًا وتقليل الاعتماد على الخارج في السلع الأساسية.

في المقابل، شدد علي على أن هذه المعامل غير قادرة بمفردها على بناء دورة نمو طويلة الأمد، نظرًا إلى انخفاض إنتاجيتها وارتفاع تكاليفها وضعف قدرتها التنافسية خارجيًا، معتبرًا أن دورها يجب أن يفهم ضمن إطار انتقالي، لا كنقطة وصول نهائية.

وحول تركز النشاط الحالي في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، يرى علي أن هذا التوجه يعد خيارًا اقتصاديًا منطقيًا في ظل القيود التمويلية والبنيوية القائمة، نظرًا إلى سرعة دوران رأس المال وانخفاض تكلفة الدخول في هذا النوع من الصناعات.

إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية لا يعكس ضعفًا بحد ذاته، بل تمثل الخطوة الأولى المنطقية في أي مسار تعافٍ، إذ تسمح إعادة تشغيل المعامل القائمة بإعادة ربط العمالة بسوق العمل، وتنشيط شبكات التوريد المحلية، وتوفير السلع الأساسية للسوق الداخلية، ما يخفف الضغط على الاستيراد ويُبقي السيولة داخل الاقتصاد.

وأشار إلى أهمية التمييز بين مفهوم "الحركة الاقتصادية" و"النمو الاقتصادي"، موضحًا أن إعادة التشغيل تخلق حركة اقتصادية من خلال تشغيل العمال وشراء المواد الأولية وتدوير النقد، وهي حركة ضرورية بعد فترات الركود الطويلة، لكنها لا تعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي بالمعنى التقليدي، الذي يتطلب رفع الإنتاجية وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القيمة المضافة.

واعتبر علي أن السؤال الأساسي لا يتعلق بحداثة المعامل أو قدمها، بل بقدرتها على أداء وظيفة اقتصادية في المرحلة الحالية.

ولفت إلى أن المعامل القائمة، رغم محدودية إنتاجيتها، يمكن أن تؤدي دورًا في امتصاص البطالة وتوفير السلع ذات الطلب المستقر، إضافة إلى المساهمة في تثبيت الأسعار نسبيًا وتقليل الاعتماد على الخارج في السلع الأساسية.

في المقابل، شدد علي على أن هذه المعامل غير قادرة بمفردها على بناء دورة نمو طويلة الأمد، نظرًا إلى انخفاض إنتاجيتها وارتفاع تكاليفها وضعف قدرتها التنافسية خارجيًا، معتبرًا أن دورها يجب أن يفهم ضمن إطار انتقالي، لا كنقطة وصول نهائية.

وحول تركز النشاط الحالي في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، يرى علي أن هذا التوجه يعد خيارًا اقتصاديًا منطقيًا في ظل القيود التمويلية والبنيوية القائمة، نظرًا إلى سرعة دوران رأس المال وانخفاض تكلفة الدخول في هذا النوع من الصناعات.

إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية لا يعكس ضعفًا بحد ذاته، بل تمثل الخطوة الأولى المنطقية في أي مسار تعافٍ، إذ تسمح إعادة تشغيل المعامل القائمة بإعادة ربط العمالة بسوق العمل، وتنشيط شبكات التوريد المحلية، وتوفير السلع الأساسية للسوق الداخلية، ما يخفف الضغط على الاستيراد ويُبقي السيولة داخل الاقتصاد.

وأشار إلى أهمية التمييز بين مفهوم "الحركة الاقتصادية" و"النمو الاقتصادي"، موضحًا أن إعادة التشغيل تخلق حركة اقتصادية من خلال تشغيل العمال وشراء المواد الأولية وتدوير النقد، وهي حركة ضرورية بعد فترات الركود الطويلة، لكنها لا تعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي بالمعنى التقليدي، الذي يتطلب رفع الإنتاجية وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القيمة المضافة.

واعتبر علي أن السؤال الأساسي لا يتعلق بحداثة المعامل أو قدمها، بل بقدرتها على أداء وظيفة اقتصادية في المرحلة الحالية.

ولفت إلى أن المعامل القائمة، رغم محدودية إنتاجيتها، يمكن أن تؤدي دورًا في امتصاص البطالة وتوفير السلع ذات الطلب المستقر، إضافة إلى المساهمة في تثبيت الأسعار نسبيًا وتقليل الاعتماد على الخارج في السلع الأساسية.

في المقابل، شدد علي على أن هذه المعامل غير قادرة بمفردها على بناء دورة نمو طويلة الأمد، نظرًا إلى انخفاض إنتاجيتها وارتفاع تكاليفها وضعف قدرتها التنافسية خارجيًا، معتبرًا أن دورها يجب أن يفهم ضمن إطار انتقالي، لا كنقطة وصول نهائية.

وحول تركز النشاط الحالي في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، يرى علي أن هذا التوجه يعد خيارًا اقتصاديًا منطقيًا في ظل القيود التمويلية والبنيوية القائمة، نظرًا إلى سرعة دوران رأس المال وانخفاض تكلفة الدخول في هذا النوع من الصناعات.

إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية لا يعكس ضعفًا بحد ذاته، بل تمثل الخطوة الأولى المنطقية في أي مسار تعافٍ، إذ تسمح إعادة تشغيل المعامل القائمة بإعادة ربط العمالة بسوق العمل، وتنشيط شبكات التوريد المحلية، وتوفير السلع الأساسية للسوق الداخلية، ما يخفف الضغط على الاستيراد ويُبقي السيولة داخل الاقتصاد.

وأشار إلى أهمية التمييز بين مفهوم "الحركة الاقتصادية" و"النمو الاقتصادي"، موضحًا أن إعادة التشغيل تخلق حركة اقتصادية من خلال تشغيل العمال وشراء المواد الأولية وتدوير النقد، وهي حركة ضرورية بعد فترات الركود الطويلة، لكنها لا تعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي بالمعنى التقليدي، الذي يتطلب رفع الإنتاجية وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القيمة المضافة.

واعتبر علي أن السؤال الأساسي لا يتعلق بحداثة المعامل أو قدمها، بل بقدرتها على أداء وظيفة اقتصادية في المرحلة الحالية.

ولفت إلى أن المعامل القائمة، رغم

معتقلو نظام الأسد وذوو المفقودين.. جرح مفتوح بلا دعم نفسي

عنب بلدي – كريستينا الشماس | مروان المضحي

لا تنتهي حكاية الاعتقال القسري عند فتح باب الزنزانة أو الخروج إلى الحرية، بل تبدأ مرحلة أكثر قسوة وتعقيدًا، عنوانها مواجهة الذاكرة والجسد المنهك دون سند أو رعاية.

المعتقلون السابقون في سجون نظام الأسد، وذووهم، خرجوا من تجربة قاسية محمملين بآثار نفسية وصحية عميقة، في وقت كان يُفترض فيه أن يجدوا الحد الأدنى من الدعم، لكنهم وجدوا أنفسهم وحيدين في مواجهة الصدمة. لم تكن سنوات الاعتقال مجرد حرمان من الحرية، بل كانت عملية تدمير ممنهجة للنفس والجسد، استخدمت فيها أدوات التعذيب والإذلال والعزلة، وغابت عنها أي معايير إنسانية أو طبية، وبعد الخروج، لم تتغير الصورة كثيرًا، إذ اصطدم الناجون بفراغٍ "قاتل"، وغياب شبه كامل لأي برامج دعم نفسي أو تأهيل صحي، سواء من الجهات الرسمية أو المنظمات الإنسانية.

توثق عنب بلدي في هذا التقرير شهادات لمعتقلين سابقين وذوي مفقودين، تكشف حجم المعاناة المستمرة بعد السجن، وتسلط الضوء على الإهمال اللاحق الذي فاقم آثار التجربة، وأبقى الجرح مفتوحًا حتى اليوم.

ذاكرة التعذيب وغياب الرعاية

أمضى أحمد الأكرم، مهندس في منتصف الثلاثينيات، ثلاث سنوات في الاختفاء القسري، معظمها في الحبس الانفرادي داخل زنزانة لا تتجاوز مساحتها المترين.

يروي أحمد كيف تحول الزمن إلى عبء ثقيل، فكان يعد الأيام عبر حفر خطوط على الجدار، قبل أن يفقد القدرة على العد، ثم يفقد الإحساس بتعاقب الليل والنهار.

بالنسبة لأحمد، كان التعذيب الجسدي مؤلمًا لكنه مؤقت، بينما كان الصمت والعزلة والتجويع والإهمال الطبي أشد فتكًا، إذ أصيب بالتهاب رئوي حاد نتيجة الرطوبة العالية وانعدام التهوية.

"كنت أسعل دومًا وحين كنت أطرق الباب طلبًا للمساعدة، كان الحارس يصرخ بي قائلًا: (مت بصمت، لا تزعجنا)، لم أرَ طبيبًا لمرة واحدة، كانوا يستخدمون مرضي وسيلة لابتزازي نفسيًا"، قال أحمد.

وبعد عام على خروجه من سجن "صيدنايا"، لا يزال يعاني من اضطرابات النوم، والخوف من الأماكن المغلقة، وفقدان جزء من ذاكرته وقدراته الذهنية، مؤكدًا أنه لم يعد الشخص نفسه الذي تخرج في كلية الهندسة.

ورغم وضوح الآثار النفسية والجسدية، قال أحمد، إنه لم تتواصل معه أي جهة لتقديم دعم نفسي أو علاج، ليبقى وحيدًا في مواجهة صدمة مضاعفة، زادها قسوة اكتشافه مقتل صديقه المقرب في السجن.

ووصفت ليلى، وهي محامية فضّلت عدم نشر اسمها الكامل، الاعتقال بعملية "ممنهجة لسحق الكرامة الإنسانية".

اعتُقلت ليلى بتهم ملفقة، وجُردت من اسمها وهويتها، لتتحول إلى رقم داخل السجن، تعرضت للحرمان من النوم لأكثر من 72 ساعة متواصلة، مع تسليط أضواء قوية على عينيها، وتهديدها باعتقال أفراد عائلتها.

وتروي ليلى أنها تعرضت للاغتصاب المتكرر، بما يزيد على 30 مرة، إضافة إلى الضرب المبرح، خصوصًا في سجن مطار "المزة العسكري"، حيث تصف الإرهاب النفسي والجسدي هناك بأنه يدفع الإنسان إلى تمني الموت هربًا من العذاب.

عند خروجها من المعتقل، كانت ليلى تعيش صراعًا داخليًا بين الخوف والذنب، لكنها فوجئت بأن أفراد عائلتها، وعلى رأسهم والدها، كانوا الداعم الأساسي لها، وساعدوها على مواجهة آثار الصدمة.

ورغم هذا الدعم العائلي، تؤكد ليلى أن غياب أي رعاية أو تدخل من منظمات دولية أو إنسانية ترك شعورًا عميقًا بالخذلان، مشيرة إلى أن المعتقلين كانوا يُعذبون في عزلة تامة وكأنهم خارج حسابات العالم.

"لم يزرنا (الصليب الأحمر) ولا منظمات دولية، كنا نُعذب في غرف معزولة وكأننا في كوكب آخر، خرجت من هي فقدان الثقة المطلق في البشرية"، وصفت ليلى حالها.

وتتجسد الذاكرة عند الشاب يوسف، في العشرينيات من عمره، بوصفها سجنًا مفتوحًا، إذ تعرض لأبشع أنواع التعذيب، من التعليق والصعق بالكهرباء، واحتُجز في زنازين جماعية خانقة، انتشرت فيها الأمراض الجلدية. أُصيب بجرب حاد، وبدلًا من علاجه، كان يُعاقَب بسكب الماء البارد عليه في الشتاء.

اليوم، يعيش يوسف على وقع نوبات خوف مفاجئة، تتجدد عند رؤية بدلة عسكرية أو سماع صوت مفاتيح.

ويروي يوسف حادثة تجمد فيها تلقائيًا رافعًا يديه على الحائط عندما سمع اسمًا مرتبطًا بذكريات التعذيب، ورغم تسجيل اسمه لدى منظمات عدة، لم يتلقَ أي دعم نفسي أو مهني، وبقي وحيدًا في مواجهة آثار التجربة.

"نحن اليوم أحياء جسديًا، لكننا نعيش في سجن أكبر وهو ذكرياتنا التي ترفض أن تخمد"، قال يوسف.

ذوو المفقودين يتشاركون المعاناة

لم يقتصر أثر الاعتقال القسري في سجون نظام الأسد على من خرجوا أحياء من الزنازين، بل امتد ليطول عائلاتهم، التي وجدت نفسها في مواجهة نوع آخر من العذاب.

فذوو المفقودين يعيشون صدمة مركبة، تجمع بين فقد الأحبة، وغياب العدالة، وانعدام الدعم النفسي الذي يفترض أن يواكب هذه المأساة الممتدة منذ سنوات.

ضمن هذا السياق، حضرت أروى العمري، أنواع التعذيب، من التعليق والصعق بالكهرباء، واحتُجز في زنازين جماعية خانقة، انتشرت فيها الأمراض الجلدية. أُصيب بجرب حاد، وبدلًا من علاجه، كان يُعاقَب بسكب الماء البارد عليه في الشتاء.

اليوم، يعيش يوسف على وقع نوبات خوف مفاجئة، تتجدد عند رؤية بدلة عسكرية أو سماع صوت مفاتيح.

ويروي يوسف حادثة تجمد فيها تلقائيًا رافعًا يديه على الحائط عندما سمع اسمًا مرتبطًا بذكريات التعذيب، ورغم تسجيل اسمه لدى منظمات عدة، لم يتلقَ أي دعم نفسي أو مهني، وبقي وحيدًا في مواجهة آثار التجربة.

"نحن اليوم أحياء جسديًا، لكننا نعيش في سجن أكبر وهو ذكرياتنا التي ترفض أن تخمد"، قال يوسف.

ذوو المفقودين يتشاركون المعاناة

لم يقتصر أثر الاعتقال القسري في سجون نظام الأسد على من خرجوا أحياء من الزنازين، بل امتد ليطول بمصير أبنائهم حتى اليوم، مضيفًا أنه من هنا جاءت رغبة "الرابطة" في تسليط الضوء عليهم والتأكيد أنهم حاضرون في الذاكرة، وأن معاناتهم تحظى باهتمام حقيقي، بوصفهم أصحاب قضية ومعاناة خاصة.

وفيما يتعلق بمطالب أهالي المفقودين وما يمكن أن تقدمه "الرابطة" لهم، أوضح تركاوي أن "الرابطة" تقوم بدور حلقة الوصل بين الأهالي وهيئة العدالة الانتقالية التابعة للحكومة، وتسعى بشكل مستمر إلى إيصال أصواتهم ومطالبهم إلى الجهات الحكومية المعنية، كما تعمل على توثيق التجارب التي مر بها الأهالي، إلى جانب توثيق أسماء المفقودين.

وأضاف أن "الرابطة" تضم قسمًا مختصًا بالدعم النفسي والفيزيائي، يقدم خدمات متخصصة لأهالي المفقودين، انطلاقًا من حقهم في الحصول على الدعم النفسي بعد ما عاشوه من تجارب قاسية، إضافة إلى العلاج الفيزيائي، وتشمل هذه الجهود جلسات وورشات مخصصة لهم، تهدف إلى تقديم الدعم النفسي ومساعدتهم على مواجهة آثار المعاناة المستمرة.

ملف "معلق"

ملف المعتقلين والمختفين قسرًا لا يزال، بعد عام على سقوط النظام السابق، يعاني غيابًا شبه كامل للاهتمام، إلى جانب افتقار واضح لأي خطوات جدية باتجاه المحاسبة أو كشف المصير، بحسب منسقة ومسؤولة التواصل الداخلي في "رابطة عائلات قيصر"، سوسن هبالي.

وقالت هبالي، لعنب بلدي، إن أي جزء من العدالة لم يتحقق حتى الآن، كما لم تُسترد حقوق المعتقلين الذين قضوا تحت التعذيب ولا حقوق ذويهم، الأمر الذي أبقى هذا الملف معلقًا دون أي تقدم ملموس، وسط غياب شفافية من قبل الجهات أو المؤسسات التي يفترض أن تعمل عليه.

وأشارت هبالي إلى أن "الرابطة" تتعامل مع هذا الواقع عبر سلسلة من الخطوات، من بينها التواصل مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين، والمشاركة في زيارات مشتركة مع روابط أخرى إلى الحكومة السورية بهدف الضغط لكشف مصير المعتقلين.

كما عملت "الرابطة" على تمكين ذوي المعتقلين الذين وردت أسماؤهم ضمن ملف "شهداء قيصر" من خلال تدريبات وجلسات دعم نفسي، إلى جانب افتتاح مكتب لها في دمشق، وتعزيز التشبيك والتواصل مع جهات دولية معنية بقضية المعتقلين.

وفيما يتعلق بالمعتقلين الذين أُفرج عنهم ولم يتمكنوا من العودة إلى حياتهم الطبيعية، أوضحت هبالي أن الرابطة تسعى إلى مساعدتهم على الاندماج مجددًا في المجتمع عبر تقديم جلسات دعم نفسي، إضافة إلى ما هو متاح من دعم مادي، والعمل على توثيق قصصهم ونشرها للتعريف بمعاناتهم وتسليط الضوء على آثار الاعتقال المستمرة.

وأكدت أن دمج الناجين من الاعتقال ودعم عائلات المفقودين يشكلان ركنًا أساسيًا في تحقيق استقرار المجتمع وتعافيه، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب توفير فرص العمل والتعليم وتأمين الاحتياجات الأساسية وفق هرم "ماسلو"، إلى جانب برامج إعادة التأهيل.

أما على الصعيد النفسي، فترى هبالي أن الدعم يتحقق من خلال جلسات علاج متخصصة وبرامج موجهة للتعامل مع الصدمات، بما يساعد المتضررين على تجاوز التجربة القاسية ومتابعة حياتهم بشكل أكثر توازنًا.

ذوو مفقودين يستذكرون أبناءهم في احتفالية باليوم العالمي لحقوق الإنسان - 10 كانون الأول 2025 (عنب بلدي/أحمد مسعاني)

منهج مونتيسوري
تعليم تطبيقي يستجيب لصعوبات التعلم

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

يحتاج بعض الأشخاص الذين يعانون من صعوبات التعلم إلى أساليب تعليمية خاصة تختلف عن الأساليب التقليدية، ويعد منهج مونتيسوري من المناهج ذات الأهمية البالغة في هذا المجال، إذ يُطبّق في أجزاء واسعة من العالم، وتشير معظم الدراسات العلمية المتعلقة بطريقة مونتيسوري إلى نتائج إيجابية.

ما منهج مونتيسوري؟

مونتيسوري هو منهج تعليمي شامل طوّرته الطبيبة الإيطالية ماريا مونتيسوري في أوائل القرن الـ20، ويعتمد على التعلم التطبيقي، والأنشطة الموجهة ذاتيًا، والاستكشاف ضمن بيئة تعليمية منظمة، باستخدام أنشطة عملية وأدوات حسية تسهم في تنمية المهارات البدنية والعقلية والاجتماعية والعاطفية بشكل متوازن.

كما يؤكد المنهج على احترام الفروق الفردية وسرعة نمو كل طفل، وبناء الثقة والاستقلالية لديه، وتأسيس حب التعلم مدى الحياة.

المراحل العمرية في منهج مونتيسوري

يُقسّم منهج مونتيسوري الأطفال إلى أربع فئات عمرية، يحدد لكل منها خصائصها التنموية:

المرحلة الأولى: من الولادة حتى عمر 6 سنوات

يُنظر إلى الطفل في هذه المرحلة على أنه مستكشف ومتعلم من خلال الخبرة الحسية والملموسة، ويشارك في العمل التنموي المتمثل في البناء النفسي الذاتي وبناء الاستقلال الوظيفي. وصفت مونتيسوري قدرة الطفل الصغير على استيعاب المحفزات الحسية لبيئته، بما في ذلك اكتسابه التلقائي للمعلومات من الحواس واللغة والثقافة، بمصطلح "العقل المتصل"، في إشارة إلى قدرته العالية على التعلم السريع. كما لاحظت أن الأطفال بين سن الثالثة والسادسة يمرون بحالة نفسية أطلقت عليها "التطبيع"، تنشأ من تكثيف النشاط الذي يخدم احتياجاتهم التنموية.

المرحلة الثانية: من عمر 6 حتى 12 سنة

خلال هذه الفترة، لاحظت مونتيسوري تغيرات جسدية ونفسية واضحة لدى الأطفال، وطوّرت بيئة صفية ودروسًا ومواد تعليمية تستجيب لهذه الخصائص. فعلى المستوى الجسدي، يبرز فقدان الأسنان اللبنية وطول الساقين والجذع في بداية المرحلة، ثم يلي ذلك نمو منتظم. أما على المستوى النفسي، فيظهر الميل إلى العمل والتواصل الاجتماعي ضمن مجموعات، أو ما سمّته "غريزة القطيع"، إضافة إلى تطور قوى العقل والخيال. وعلى المستوى التنموي، رأت مونتيسوري أن المهمة الأساسية في هذه المرحلة هي تكوين الاستقلال الفكري، والحس الأخلاقي، والتنظيم الاجتماعي.

المرحلة الثالثة: من عمر 12 حتى 18 سنة

تشمل هذه المرحلة فترة المراهقة، حيث أشارت مونتيسوري إلى التغيرات الجسدية المرتبطة بالبلوغ، إلى جانب التغيرات النفسية، مثل عدم الاستقرار الانفعالي وصعوبات التركيز. كما لاحظت تطور الميول الإبداعية لدى المراهقين، وشعورهم باستحقاق العدالة والكرامة الشخصية. واستخدمت مصطلح "التثمين" لوصف سعي المراهقين إلى إيجاد قيمتهم من خلال المجتمع. ومن الناحية التنموية، اعتقدت مونتيسوري أن العمل الأساسي في هذه المرحلة يتمثل في بناء الذات البالغة داخل المجتمع.

المرحلة الرابعة: من عمر 18 حتى 24 سنة

تصورت مونتيسوري أن الشباب الذين نشؤوا في بيئة تعليمية قائمة على منهجها، خلال المراحل السابقة، يكونون أكثر استعدادًا لدراسة الثقافة والعلوم بعمق، وقادرين على الإسهام في المجتمع وقيادته. وأكدت أهمية الاستقلال الاقتصادي من خلال العمل مقابل الأجر، واعتبرت أن وضع حد تعسفي لسنوات الدراسة الجامعية غير ضروري، إذ يمكن للإنسان أن يواصل تعلم الثقافة والمعرفة طوال حياته.

ما الأسس التي يرتكز عليها منهج مونتيسوري؟

يرتكز منهج مونتيسوري على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها تشجيع الاستقلالية من خلال قيام الأطفال بالأنشطة بأنفسهم لتعزيز ثقتهم بأنفسهم، واحترام الطفل بوصفه فردًا فريدًا يتعلم وفق سرعته الخاصة. كما يعتمد المنهج على التعلم من خلال اللعب بوصفه جزءًا أساسيًا من العملية التعليمية، ويولي أهمية خاصة لتنمية الحواس، إذ تحفّز الأدوات التعليمية حواس الطفل المختلفة، مثل البصر والسمع واللمس، بما يعزز قدرته الإدراكية ويزيد وعيه بالبيئة المحيطة.

بماذا يتميز منهج مونتيسوري عن التعليم التقليدي؟

يتميّز منهج مونتيسوري باعتماده على الاكتشاف والتفاعل العملي بدل التلقين، ومراعاته للفروق الفردية وسرعة التعلم المناسبة لكل طفل بدل التوحيد، كما يركز على بناء النظام الداخلي لدى الطفل وتوجيه السلوك بطرق إيجابية بدل الاعتماد على العقاب.

القواعد العملية لتطبيق منهج مونتيسوري

تشمل العناصر الأساسية لتطبيق المنهج فصولًا دراسية مختلطة الأعمار، إذ تُعد الفصول التي تضم الأطفال بين 3 و6 سنوات الأكثر شيوعًا، إلى جانب فصول أخرى تشمل الفئات العمرية 0–3، و6–9، و9–12، و12–15، و15–18 سنة.

كما يُمنح الطالب حرية اختيار النشاط ضمن مجموعة محددة من الأنشطة، ويعمل في فترات طويلة دون انقطاع، ويُفضّل أن تصل إلى ثلاث ساعات متواصلة.

ويعتمد المنهج على بيئة تعليمية مجهزة تتيح للأطفال الوصول السهل إلى الأنشطة والأدوات التعليمية المناسبة، التي تُعد عنصرًا أساسيًا في تطبيق مونتيسوري. وتشمل هذه الأدوات أدوات حركية، مثل المكعبات والأشكال الهندسية لتنمية التناسق بين اليد والعين، وأدوات حسية لتحفيز الحواس كالألوان والأنسجة المختلفة، وأدوات معرفية تساعد الطفل على تعلم الأرقام والحروف والمفاهيم الأساسية. ويُقدَّم التعلم بشكل تدريجي من البسيط إلى المعقد، مع وجود معلم مدرّب يؤدي دور الموجّه، يراقب الأطفال ويقدّم الدعم عند الحاجة دون تدخل مباشر، مع الاستغناء عن المكافآت الخارجية مثل الدرجات أو الملصقات.

ما الأهداف التي يحققها تطبيق منهج مونتيسوري؟

يمكن لتطبيق منهج مونتيسوري أن يسهم في تطوير الاستقلالية وبناء الثقة بالنفس، وتعزيز المهارات الحركية، ولا سيما لدى الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التنسيق الحركي، إضافة إلى دعم التواصل الاجتماعي وتحفيز النمو العقلي من خلال أنشطة التفكير وحل المشكلات. كما تساعد أدوات المنهج الأطفال على التفاعل المستقل مع البيئة المحيطة، ما يعزز شعورهم بالإنجاز والاعتماد على الذات.

كيف يمكن للأهل الاستفادة من مبادئ مونتيسوري في المنزل؟

لا يشترط تطبيق منهج مونتيسوري في المنزل توفر أدوات خاصة أو بيئة مدرسية متكاملة، إذ يمكن للأهل الاستفادة من مبادئه الأساسية عبر خطوات بسيطة، مثل إتاحة الفرصة للطفل للاعتماد على نفسه في الأنشطة اليومية المناسبة لعمره، كترتيب أغراضه أو المشاركة في إعداد الطعام. كما يُنصح بتنظيم البيئة المنزلية بحيث تكون الأدوات في متناول الطفل، وتشجيعه على الاختيار دون إكراه، واحترام سرعته في التعلم دون مقارنته بالآخرين. ويُعد الحد من التوجيه المباشر والمبالغة في المكافآت، مقابل تعزيز الدافعية الداخلية، من أهم الممارسات التي تنسجم مع فلسفة مونتيسوري في التربية.

ماريا مونتيسوري هي أول امرأة في إيطاليا تنال شهادة الطب، وقد واجهت في بدايات عملها تحديًا تمثّل في العمل مع الأطفال ذوي الإعاقات العقلية. استعانت في ذلك بأعمال مجموعة من المختصين، وأسست مدرسة لهؤلاء الأطفال وأدارتها بنفسها، مطبّقة مبادئ سيغوان في تربية ذوي الإعاقات العقلية، وحققت نتائج لافتة. دفعها هذا النجاح إلى التوسع في البحث العلمي والميداني لدراسة نمو الطفل وأنسب الوسائل التعليمية له، وانتهت إلى قناعة مفادها أن الإعاقة في أساسها مشكلة تربوية أكثر من كونها مشكلة طبية. وعلى هذا الأساس، أسست منهجًا تعليميًا متكاملًا حمل اسمها، يراعي نمو الطفل واحتياجاته في كل مرحلة عمرية.

"مدرّات البول".. محاذير وخيارات طبيعية للتخلص من احتباس السوائل

"مدرّات البول" هي أدوية أو مواد تُستخدم لزيادة طرح البول من الجسم، وذلك عبر التأثير في الكليتين وتحفيزهما على التخلص من الماء والأملاح الزائدة، مثل الصوديوم والكلور، لكن الإفراط فيها قد يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة.

تسهم "المدرّات" في تقليل كمية السوائل بالجسم، مما ينعكس على خفض ضغط الدم وتقليل الوذمات (التورمات) الناتجة عن احتباس السوائل.

تُعطى "مدرّات البول" لعدة فئات من المرضى، ولا يجوز استخدامها عشوائيًا دون إشراف طبي، وفق ما أكدته اختصاصية التغذية العلاجية والطب التكميلي نور قهوجي، لعنب بلدي.

ومن أبرز الحالات التي تحتاج إلى "مدرّات البول" مرضى ارتفاع ضغط الدم، إذ تساعد هذه الأدوية على تقليل كمية الدم وبالتالي خفض الضغط.

كما تُستخدم لدى مرضى قصور القلب للتخفيف من احتباس السوائل في الرئتين والأطراف، ولدى مرضى أمراض الكلى الذين يعانون من قلة طرح السوائل.

كذلك تُعطى لمرضى تشمّع الكبد المصحوب بالاستسقاء، وبعض حالات الوذمات الناتجة عن اضطرابات هرمونية أو أدوية معينة، إضافة إلى استخدامها أحيانًا في حالات ارتفاع الضغط داخل العين أو الجمجمة، بحسب الاختصاصية.

وتنقسم "مدرّات البول"، بحسب قهوجي، من حيث تركيبها وآلية عملها إلى عدة أنواع، من أشهرها مدرّات "الثيازيد"، التي تؤثر في النبيبات الكلوية وتقلل إعادة امتصاص الصوديوم، وتُستخدم غالبًا في علاج ارتفاع الضغط.

وتابعت الاختصاصية أن هناك "مدرّات العروة"، وهي أقوى الأنواع، وتعمل في جزء يسمى "عروة هنلي" في الكلية، وتُستعمل في الحالات الشديدة من احتباس السوائل.

كما توجد "المدرّات" الحافظة للبوتاسيوم، التي تساعد على طرح السوائل دون التسبب بنقص البوتاسيوم، وهو عنصر مهم لوظائف القلب والعضلات.

هل من بدائل طبيعية لـ"مدرّات البول"؟

قالت قهوجي، إنه توجد بدائل طبيعية لـ"مدرّات البول" الدوائية، حيث يمكن الاستفادة منها في الحالات الخفيفة أو للوقاية، وليس كبديل علاجي كامل في الحالات المرضية الشديدة.

من أشهر هذه البدائل، بحسب الاختصاصية، البقدونس، الذي يمكن غليه وشرب مائه مرة إلى مرتين يوميًا.

كما يعد الزنجبيل والكركديه والشاي الأخضر وماء الشعير من المواد الطبيعية المدرّة للبول.

ويعد الملفوف مدرًا طبيعيًا للبول ومصدرًا لمجموعة مميزة من المغذيات، أضافت قهوجي، إذ يمكن استخدامه موضعيًا للتخلص من احتباس السوائل، بالإضافة إلى الاستفادة من تناوله كوجبة غنية بالسوائل والألياف والمعادن.

الملفوف الأحمر كذلك يعد مضادًا للالتهابات بفضل مادة "الأنثوسيانين" التي يحتويها، لذا قد يكون فعّالًا في تخليص الجسم من أي التهاب قد يكون سببًا في الإصابة باحتباس السوائل أحيانًا.

كذلك يساعد الخيار والبطيخ على إدرار البول، لاحتوائهما على نسبة عالية من الماء، وفق اختصاصية التغذية العلاجية والطب التكميلي.

محددات استخدام المدرّات الطبيعية

نبهت الاختصاصية إلى أن المدرّات الطبيعية يجب أن تُؤخذ بكميات معتدلة ولمدة قصيرة، تتراوح عادة بين أسبوع وأسبوعين، مع الانتباه إلى شرب كميات كافية من الماء لتجنب الجفاف.

ويُمنع الإكثار منها لدى الحوامل والمرضعات أو مرضى الكلى إلا بعد استشارة مختص.

وتبقى "مدرّات البول"، سواء الدوائية أو الطبيعية، وسائل فعالة للتعامل مع احتباس السوائل، لكن استخدامها يجب أن يكون واعيًا ومدروسًا، لأن الإفراط فيها قد يؤدي إلى اختلال الأملاح، والجفاف، ومضاعفات صحية خطيرة، بحسب قهوجي.

فنانون سوريون يكتبون للدراما.. تثبيت حضور أم ملء فراغ

عنب بلدي – أمير حقوق

يشهد الوسط الفني خلال السنوات الأخيرة ظاهرة لافتة تمثلت في دخول عدد من الممثلين السوريين إلى عالم كتابة المسلسلات، في خطوة تعكس تحولاً في أدوار الفنانين ورغبتهم بالتأثير بشكل أعمق في صناعة الدراما، ليس فقط من أمام الكاميرا، بل من خلفها أيضًا.

هذا التحول تجسد مؤخرًا بإعلان الفنانة نسرين طافش خوضها تجربة التأليف للمرة الأولى، من خلال المسلسل المصري "أنا وهو وهم"، المقرر عرضه في الموسم الرمضاني المقبل، كما أعلنت الفنانة رنا شميس عن عملها على كتابة مسلسل "المليئة" للعرض في الموسم ذاته، لتنضما بذلك إلى قائمة من الأسماء التي سبقتهما إلى هذه التجربة، من بينها أمل عرفة وطلال مارديني ويامن الحجلي وإياد أبو الشامات، في مؤشر على اتساع هذه الظاهرة داخل الدراما السورية.

الفنانون أمل عرفة ونسرين طافش ورنا شميس وطلال مارديني ويامن الحجلي يحدثون عالم الكتابة (تعديل عنب بلدي)

دافع إبداعي أم اقتصادي؟

لا يبدو هذا التوجه وليد المصادفة، إذ يستند إلى خبرة تراكمية اكتسبها الممثلون عبر سنوات من التعامل المباشر مع النصوص والشخصيات المختلفة، ما يمنحهم فهمًا أعمق للبناء الدرامي وتعقيدات الشخصيات وإيقاع الحوار، هذه الخلفية العملية تجعل انتقالهم إلى الكتابة خطوة طبيعية، سواء بدافع التعبير الإبداعي أو في إطار البحث عن حضور مستمر وفرص أوسع داخل صناعة الدراما.

وهنا، يشرح الناقد الفني عامر عامر في حديث إلى عنب بلدي، أن دوافع توجه الممثلين السوريين إلى عالم الكتابة متشابكة، ولا يمكن اختزالها في سبب واحد، بل هي متنوعة، ولا بد أن يكون هنالك دافع إبداعي حقيقي، فبعض الفنانين يمتلكون رغبة قديمة في السرد وصناعة الحكاية، ويشعرون بأن التمثيل وحده لا يلبي طموحهم التعبيري.

"لن نغفل دافعًا مهمًا سببه تراجع فرص التمثيل وتقلبات السوق"، أضاف عامر، فبعض الممثلين، خاصة من الصف الثاني أو ممن تراجعت نجوميتهم، "وجدوا في الكتابة وسيلة للبقاء داخل الصناعة، أو لخلق فرصة عمل لأنفسهم".

> الكتابة قد تمنح الفنان سلطة إضافية في اختيار الموضوع، ورسم الشخصية، وتحديد موقعه داخل العمل.
>
> عامر عامر
> ناقد فني

الكاتب الدرامي (السيناريست) فادي حسين، اعتبر أنه لا يمكن اختزال الدوافع بسبب واحد، فبعض الفنانين دخلوا الكتابة بدافع فني خالص، نتيجة تراكم الخبرة والاحتكاك الطويل بالنصوص والشخصيات والمخرجين، ما ولّد لديهم رغبة طبيعية في التعبير من موقع آخر، مثل الفنانة أمل عرفة، على سبيل المثال لا الحصر، وقد نجحت في التمثيل والكتابة، بحسب تعبيره.

في المقابل، لا يمكن إنكار أن تراجع فرص التمثيل، وتقلّص الإنتاج، واحتكار الأدوار، دفعت بعض الفنانين للبحث عن مسارات موازية تضمن استمرارية حضورهم المهني، بحسب حسين.

> الدافع الاقتصادي أو المهني وحده لا يكفي لإنجاح تجربة الكتابة، فالكتابة ليست ملاذًا اضطراريًا، بل حقل إبداعي له أدواته وشروطه، ومن لا يدخل إليه بوعي فني حقيقي، غالبًا يتعثر.
>
> فادي حسين
> كاتب درامي

بين مشروعية النقد ومهنة الكتابة

يثير هذا التوجه جدلًا داخل الوسط الفني، إذ يعتقد بعض المختصين أن الكتابة الدرامية مهنة مستقلة تتطلب أدوات مختلفة عن التمثيل، محذرين من أن الاعتماد على الشهرة وحدها قد يؤدي إلى نصوص ضعيفة إذا لم تكن مدعومة بخبرة حقيقية ودراسة معمقة.

كثير من الانتقادات تدور حول اتهام بعض الفنانين بالاستسهال، واعتبار الكتابة مهنة بديلة لا خيارًا معرفيًا، والتشكيك في أحقية غير المتخصصين بدخول المجال، وفق ما قاله الناقد الفني عامر عامر.

ويبرر أنها كلها انتقادات مشروعة حين يُنتج نص ضعيف، لكنّه يُنفذ فقط بسبب شهرة صاحبه، وبالتالي يتمّ تهميش كتاب محترفين لصلحة أسماء معروفة، وهذا وقع فعلًا.

أما "السيناريست" فادي حسين، فاعتبر أن جزءًا من هذه الانتقادات مشروع، خاصة حين يتعلق بجودة النص أو باختصار سنوات من التراكم المهني في تجربة سريعة مدفوعة بالشهرة، مشددًا على أن "الكتابة مهنة قائمة بذاتها، ومن حق كتاب السيناريو الدفاع عن معاييرها".

لكن جزءًا آخر من الانتقادات يتقاطع مع مخاوف حقيقية من تراجع فرص الكتاب المتخصصين، في ظل ميل بعض شركات الإنتاج إلى الأسماء المعروفة جماهيريًا، بغض النظر عن نضج التجربة الكتابية، وفق رأيه، مؤكدًا أن جودة النص وحدها يجب أن تكون الحكم النهائي.

متطلبات تحدد نجاح التجربة

مع استمرار هذه الظاهرة، يبدو أن الدراما السورية مقبلة على مرحلة جديدة تتداخل فيها الأدوار الإبداعية، في ظل سعي الفنانين إلى كسر القوالب التقليدية والمساهمة في تطوير المحتوى الدرامي.

وهنا، اقترح الناقد الفني عامر عامر، أنه لضمان نجاح هذه التجربة، لا بد من الاعتراف بأن الكتابة مهنة مستقلة وليست امتدادًا تلقائيًا للتمثيل، ومن يدخل هذا المجال من الفنانين عليه بالتعلم الجاد، ودراسة تقنيات الكتابة، أو العمل مع مستشارين دراميين على الأقل.

ولفت إلى ضرورة التواضع المهني، من خلال قبول النقد وإعادة الكتابة، والفصل بين الدورين، بحيث لا تُكتب الشخصيات لخدمة الممثل فقط، والعمل الجماعي والشراكة مع كتاب محترفين بدل إقصاء الكتاب المحترفين.

"السيناريست" فادي حسين، حدد عدة متطلبات لنجاح التجربة، تلخصت في:

• احترام الكتابة بوصفها حرفة لا تقل تعقيدًا عن التمثيل، والاستعداد للتعلم، والتجريب، والفشل.

• الفصل بين الأنا التمثيلية ومنطق النص، وعدم تحويل الكتابة إلى منصة لخدمة الذات أو البطولة.

• الانفتاح على التعاون مع كتّاب محترفين أو "دراماتورج"، والاستفادة من النقد بدل اعتباره هجومًا شخصيًا.

• أن يكون الدافع الأساسي هو تقديم نص صادق وجيد، لا مجرد تثبيت حضور أو ملء فراغ مهني.

"تشات جي بي تي".. من تطبيق دردشة إلى نظام تشغيل متكامل

أصبحت المهام اليومية موزعة على عدد كبير من الشاشات والتطبيقات، إذ يكتب المستخدم في تطبيق، ويبحث في آخر، ويتابع الرسائل في ثالث، في دورة متكررة تفني بالغرض لكنها تفرض تنقلًا مستمرًا وتأخيرًا بسيطًا في الإنتاجية.

تحاول شركة "OpenAI" تقليل هذا التعقيد، من خلال إعادة تعريف دور "ChatGPT"، بحيث لا يكون مجرد تطبيق إضافي، بل نقطة مركزية تبدأ منها الأعمال والبحث والخدمات المختلفة.

نظام تشغيل قائم على الذكاء الاصطناعي

تتجه شركة "OpenAI" إلى توسيع دور "ChatGPT" ليصبح أكثر من مجرد تطبيق دردشة ذكي، في مسار قد يحوله مستقبلًا إلى ما يشبه نظام تشغيل قائمًا على الذكاء الاصطناعي، ويشكّل منصة مركزية للتطبيقات والخدمات المختلفة، بدلًا من كونه أداة تُفتح وتُغلق عند الحاجة.

واتضحت ملامح هذا التوجه بعد تعيين جلين كوتس، قادمًا من "Shopify"، رئيسًا لقسم "منصة التطبيقات" في "OpenAI"، في خطوة تهدف، بحسب الشركة، إلى المساعدة في تحويل "ChatGPT" إلى نظام تشغيل يُتيح الوصول إلى أدوات وخدمات متعددة من واجهة واحدة، إذ يعكس هذا التعيين طموحًا استراتيجيًا يتجاوز تطوير مزايا فردية، نحو بناء منصة متكاملة.

رؤية داخل "OpenAI"

لا يقتصر هذا الطموح على تعيين إداري واحد، إذ يؤكد نيك تورلي، رئيس "ChatGPT" في "OpenAI"، التوجه نفسه.

وقال تورلي في تصريحات لموقع "تك كرانش"، إن "ChatGPT" قد يعمل يومًا ما بطريقة أقرب إلى أنظمة التشغيل.

وأضاف أن التطور الذي يتم السعي إليه خلال السنوات القليلة المقبلة هو أن يصبح "ChatGPT" أشبه بنظام تشغيل، إذ يمكن للمستخدم الدخول واستخدام تطبيقات مختلفة. إذا أردت الكتابة فهناك تطبيق لذلك، وإذا أردت البرمجة فهناك تطبيق، وإذا أردت التفاعل مع السلع والخدمات فهناك تطبيقات مخصصة.

واجهة واحدة لكل المهام

تشير التحديثات الأخيرة داخل "ChatGPT" إلى أن هذا التحول قد بدأ بالفعل، فالمنصة لم تعد تقتصر على المحادثة، بل أصبحت بوابة موحدة للبحث، والذاكرة، وتنفيذ الإجراءات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

ومع إدخال مفهوم التطبيقات داخل "ChatGPT"، بات بإمكان خدمات خارجية العمل مباشرة من داخل المحادثة.

وتسمح عمليات التكامل مع تطبيقات مثل "Tripadvisor" و"Canva" و"Spotify" للمستخدمين بإنجاز مهام متعددة دون مغادرة "ChatGPT"، وهو ما يعكس نموذجًا لمنظومة كاملة للتطبيقات تعمل داخل المنصة نفسها.

ماذا ينقص "ChatGPT" ليصبح نظام تشغيل؟

تقليديًا، يشكّل نظام التشغيل حلقة الوصل بين المستخدم والتطبيقات والأجهزة.

ويؤدي "ChatGPT" اليوم دور الواجهة الرئيسة للمستخدمين في البحث وطرح الأسئلة وإنجاز المهام، لكن التنسيق العميق مع الأجهزة، إضافة إلى التكامل المباشر مع العتاد، لا يزالان من العناصر الغائبة.

وهنا تبرز أهمية استقطاب خبرات خارجية لبناء منصات واسعة النطاق، وهو ما قد يساعد "OpenAI" على سد هذه الفجوة مستقبلًا.

ويتزامن هذا التوجه مع استثمارات بعيدة المدى تعمل عليها "OpenAI"، منها التعاون مع المصمم الشهير جوني إيف لتطوير جهاز مدعوم بالذكاء الاصطناعي، ومن المتوقع إطلاقه في 2027، إلى جانب توسيع الشراكات مع شركات كبرى مثل "أدوبي" و"باي بال".

ومع امتلاكها بنية تحتية متقدمة لمراكز البيانات، ومنظومة متنامية من الشركاء والتطبيقات، قد يتطور "ChatGPT" في المستقبل ليشكّل نظام تشغيل قائمًا على الذكاء الاصطناعي.

وحتى في ظل غياب جدول زمني واضح لتحقيق ذلك، فإن الاتجاه الذي تسلكه "Ope-nAI" أصبح أكثر وضوحًا، ومن الصعب تجاهله، وقد يتغير يومًا ما "ChatGPT" بشكله التقليدي الذي عرفناه، ليصبح منافسًا لأنظمة مثل "iOS" و"أندرويد"، ومسؤولًا عن تشغيل نوع جديد مختلف من الأجهزة.

نموذج مختلف للحوسبة

على عكس أنظمة التشغيل الحالية، مثل "Windows" و"macOS"، التي تنظم العمل حول الملفات والنوافذ، أو "أندرويد" و"iOS" التي تعتمد على التطبيقات والإشعارات، تقوم رؤية "ChatGPT" على تنظيم التجربة حول المحادثة والنية، يعبّر المستخدم عما يريد، ويتولى النظام اختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ المهمة .

"سلمى".. المرأة وصراع المجتمع بقالب الدراما المعرّبة

أنهت مجموعة "mbc" عرض المسلسل المعرّب "سلمى"، الذي بدأ عرضه في آب الماضي، مشكّلًا واحدًا من أبرز الأعمال الدرامية العربية لهذا العام.

"سلمى" هو النسخة العربية من المسلسل التركي "امرأة"، وقد أُنتج ضمن موسم درامي طويل يضم 90 حلقة درامية متسلسلة .

قصة المسلسل

تدور أحداث المسلسل حول "سلمى" (تجسد دورها الفنانة مرام علي)، أم شابة تغيّر مصيرها فجأة بعد اختفاء زوجها "جلال" (نيقولا معوض) في ظروف غامضة، ما يدفعها لتحمل عبء الحياة والمسؤولية وحدها.

تجد "سلمى" نفسها مجبرة على العودة إلى الحي الشعبي الذي نشأت فيه مع طفليها، حيث تصطدم بتحديات اجتماعية ونفسية، وتواجه صراعات مع أفراد أسرتها، من بينها والدتها "هويدا" وشقيقتها غير الشقيقة "ميرنا"، بينما تتكشف خيوط خفية تربط الماضي بالحاضر وتثير أسئلة حول غياب "جلال" وأسراره وظروفه.

ومع تقدم الحلقات، تدخل "سلمى" في دوامة العمل الهش، متنقلة بين وظائف مؤقتة لا توفر لها الأمان، لكنها تُبقيها قادرة على إعالة طفليها، فالأمومة هنا ليست خلفية عاطفية فقط، بل محرك أساسي للسرد، إذ تُقدَّم العلاقة بينها وبين طفليها كخط الدفاع الأخير أمام الانهيار.

هذه الحبكة الدرامية تُبرز صمود امرأة تواجه قسوة الواقع، وتسلط الضوء على موضوعات مثل الأمومة، وصمود النساء في مواجهة الأزمات، وأثر الفقدان على العلاقات الأسرية.

ومنذ انطلاقه، حافظ المسلسل على وتيرة تصاعد الأحداث، إذ تُظهر الحلقات الأولى انهيار حياة "سلمى" بعد رحيل زوجها، ثم تتوالى المفاجآت مع ظهور تفاصيل جديدة عن علاقات عائلية معقدة، وصراعات نفسية وتحديات مادية تواجهها البطلة في سبيل تأمين حياة كريمة لأطفالها.

من بين عناصر الجذب الدرامي، تُطرح موضوعات إنسانية حساسة ومسائل اجتماعية معاصرة، ما ساعد العمل على تحقيق حضور قوي في نقاشات الجمهور على مواقع التواصل.

"سلمى" لا تقوم حكايته على حدث واحد صادم، بقدر ما تُبنى تدريجيًا على مسار طويل من الفقد والصمود والتحولات النفسية والاجتماعية، إذ تتقدّم القصة من مأساة شخصية إلى سردية أوسع عن امرأة تُجبر على إعادة اختراع حياتها في مواجهة واقع قاسٍ.

نهاية العمل وردود الفعل

اختتمت السلسلة حلقاتها الـ90، وسط تفاعل واسع من المشاهدين الذين عبّر بعضهم عن استيائهم من وتيرة النهاية، معتبرين أنها جاءت متسارعة أو غير متوقعة مقارنة بتطورات الأحداث خلال المسلسل.

بعض المتابعين عبر منصات النقاش أشاروا إلى أن تطور العلاقات بين الشخصيات، خصوصًا بين "سلمى" وشخصية ثانوية مثل "عادل"، لم ينل المساحة الدرامية الكافية قبل نهاية العمل، مما أثار نقاشات حول ما إذا كانت النهاية تلبي توقعات الجمهور.

واعتبر نقاد الفن أن نجاح "سلمى" لم يقتصر على نسب المشاهدة فحسب، بل يرتبط بما أثاره حول تمثيل المرأة في الدراما العربية، وقدرتها على مواجهة تحديات الحياة المعاصرة بصمود، ما جعله عملًا تتداوله العائلات العربية كجزء من الموسم الدرامي لهذا العام.

الطاقم والأداء

شاركت في البطولة نخبة من فناني الدراما العربية من لبنان وسوريا بجانب مرام علي ونيقولا معوض، من بينهم: ستيفاني عطا الله، تقلا شمعون، طوني عيسى، نيكولا دانيال، سعد مينه، رنا كرم، نانسي خوري، نتاشا شوفاني، وسام صباغ.

مجزرة حماة في دراما رمضان

تتسارع استعدادات صناع الدراما السورية للموسم الرمضاني المقبل (2026)، إذ أُعلن عن البدء بتحضيرات تصوير مسلسل "السوريون الأعداء"، لينضم إلى قائمة الأعمال المنتظرة بالموسم.

"السوريون الأعداء" يعتمد على رواية تحمل الاسم ذاته للكاتب السوري فواز حداد، وقد نال هذا العمل الأدبي اهتمامًا واسعًا منذ صدوره، لما يتضمنه من سرد تاريخي مركّز على واحدة من أكثر الفترات حساسية في التاريخ السوري الحديث، وهي أحداث مجزرة مدينة حماة في الثمانينيات.

من الرواية إلى الشاشة

"السوريون الأعداء" يوثق بالصورة الدرامية رواية حداد التي تتحدث عن مأساة مجزرة حماة وما رافقها من تداعيات سياسية واجتماعية، من خلال قصة عائلة تُباد بالكامل، ولا ينجو منها إلا طفل رضيع يشهد آثار العنف والملاحقات عبر ثلاثة أجيال، ما يخلق سردًا إنسانيًا يتجاوز العموميات السياسية إلى البعد الإنساني العميق لتلك الحقبة.

المسلسل من إخراج الليث حجو، ويشارك في كتابته "السيناريست" نجيب نصير، إلى جانب رافي وهبة، ورامي كوسا الذي سبق له أن شارك في كتابة مسلسل "البطل"، وهو العمل الذي حقّق نجاحًا في الدراما السورية خلال الموسم الماضي، ما يرفع سقف التوقعات حول العمل الجديد.

فريق العمل والنجوم

يجمع المسلسل نخبة من نجوم الدراما السورية، أبرزهم بسام كوسا وسلوم حداد ويارا صبري وهيما إسماعيل وأندريه سكاف وروزينا لاذقاني ووسام رضا.

ورغم أن عمليات التصوير لم تبدأ بشكل رسمي بعد، فإن التحضيرات تشمل الاجتماعات الإنتاجية، ووضع الخطوط العريضة للسيناريو، وعمليات اختيار المواقع والديكور الذي سيعكس أجواء التسعينيات في سوريا، بما يتطلبه المشروع من دقة في التفاصيل التاريخية والبصرية، بحسب ما أعلنه صناع العمل .

ماذا عن انضمام مكسيم خليل ومازن الناطور؟

كانت مواقع التواصل الاجتماعي تداولت خلال الأيام الماضية أخبار ترشيح الفنانين مكسيم خليل ومازن الناطور لأداء أدوار البطولة في المسلسل .

مخرج العمل الليث حجو، نفى صحة الخبر، مؤكدًا أن خليل والناطور لم يكونا ضمن قائمة الترشيحات منذ البداية، وأن ما جرى تداوله لا يعدو كونه شائعات لا أساس لها من الصحة.

أعمال تتناول حقبة الأسد

العمل سيكون واحدًا من الأعمال التي ستتناول حقبة النظام السابق، والتي كُشف منها مسلسلا "الخروج إلى البئر" و"عيلة الملك".

يسعى "الخروج إلى البئر" إلى تقديم معالجة درامية توثيقية بهدف تقديم صورة قريبة من الواقع، مستندة إلى شهادات معتقلين سابقين، ووثائق حول ما جرى في سجن "صيدنايا"، بما في ذلك الاستعصاءات الشهيرة التي شهدها عام 2007، والتي واجهها النظام آنذاك بالقوة .

أما مسلسل "عيلة الملك" فتدور أحداثه في زمن معاصر، إذ ينطلق السرد من ظاهرة "الخاوات"، التي كانت تفرضها بعض الجهات الأمنية السابقة على تجار دمشق، بالإضافة إلى محور ثانٍ يعرض واقع العشوائيات من الداخل، بكل ما تحمله من تحديات وعقبات اجتماعية، متناولًا فترة سقوط النظام.

كتاب

أدب السجون.. العماوي يوثق فصول المعاناة في "سجن صيدنايا"

يقدم كتاب "سجن صيدنايا"، للكاتب السوري خالد العماوي، شهادة أدبية مكثفة عن تجربة الاعتقال في واحد من أكثر السجون السورية شهرة بوحشيته، مستندًا إلى سرد روائي واقعي يعكس تفاصيل الحياة اليومية للمعتقلين، وما يرافقها من قمع ممنهج وانتهاك مستمر للكرامة الإنسانية.

لا ينطلق الكتاب من موقع التوثيق الحقوقي المباشر، بل من تجربة إنسانية تُروى بلغة قاسية ومجردة، تعكس طبيعة المكان وما يفرضه من تحولات نفسية وجسدية على من مروا به.

لا يتعامل العماوي مع سجن "صيدنايا" بوصفه مكانًا جغرافيًا مغلقًا فحسب، بل يحوله إلى فضاء رمزي مكثف للسلطة المطلقة، حيث تمثل الزنازين الضيقة والعتمة والجدران الصامتة أدوات قهر تُمارس عبر الخوف والتجويع والإذلال، في هذا الفضاء، تُسلب الفردانية، ويُعاد تشكيل الإنسان وفق منطق السجن، لا بوصفه معتقلًا فقط، بل ككائن مهدد على الدوام.

يركز الكتاب على تفاصيل الحياة اليومية داخل السجن، من لحظات التفتيش المفاجئ، والعقوبات الجماعية، وأساليب الإذلال المتكررة، إلى الصمت القسري الذي يفرضه السجّانون، حيث يصبح الكلام جريمة، والنظر مخاطرة، وحتى الحركة محسوبة العواقب. ويبرز في السرد توصيف دقيق لكيفية تحويل الروتين اليومي إلى أداة تعذيب بحد ذاته، حيث يتلاشى الإحساس بالزمن، وتتشابه الأيام إلى حد يفقد معه المعتقل القدرة على التمييز بينها.

يعتمد العماوي على تتبع مصاير شخصيات معتقلة، لا تُقدَّم كأبطال تقليديين أو رموز نضالية، بل كأفراد عاديين سُحقت حياتهم تحت وطأة الاعتقال.

هذه الشخصيات تمثل شرائح مختلفة، لكنها تتقاطع جميعها عند تجربة القهر والعجز، ما يمنح النص بعدًا جمعيًا، رغم اعتماده على أصوات فردية.

ومن المحاور الأساسية في الكتاب، آليات كسر الإرادة الإنسانية، سواء عبر التعذيب الجسدي المباشر أو الضغط النفسي طويل الأمد، حيث يتحول الانتظار إلى شكل من أشكال العقاب، ويصبح الخوف حالة دائمة.

كما يتناول الكتاب العلاقات بين المعتقلين، التي تتأرجح بين التضامن الإنساني الحذر، وتقاسم الحد الأدنى من الطعام أو الدعم المعنوي، وبين الانكسار الناتج عن الجوع والقهر والخوف من العقاب الجماعي.

ويولي الكاتب اهتمامًا خاصًا بفكرة النجاة بوصفها عبئًا أخلاقيًا لا خلاصًا كاملًا، فالخروج من السجن، كما يقدمه الكتاب، لا يعني نهاية التجربة، بل بداية مواجهة ذاكرة مثقلة بالموت، والفقد، والشعور بالذنب تجاه من بقوا خلف القضبان.

ويتوقف العماوي عند الأثر الطويل الأمد للاعتقال على النفس، وعلى قدرة الإنسان على استعادة حياته أو الاندماج مجددًا في المجتمع.

بهذا المعنى، يشكل كتاب "سجن صيدنايا" محاولة لتثبيت الذاكرة في مواجهة النسيان، وتقديم السجن بوصفه أحد أبرز تجليات العنف السياسي في سوريا، من خلال صوت فردي يحمل وجع جماعة كاملة، ويضيف لبنة جديدة إلى أدبيات السجون السورية التي برزت بعد عام 2011.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

بين مؤيد ومعارض

الدوري السوري يعود لاستقطاب محترفين أجانب

عنب بلدي – أحمد نحلوس

شهد سوق الانتقالات الصيفية لأندية الدوري السوري الممتاز لكرة القدم 2026-2025، عودة لاستقطاب اللاعبين المحترفين الأجانب، ضمن الاستعدادات العامة لخوض مسار الموسم المقبل، وتحدياته المختلفة.
الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم سمحت، في 15 من أيلول الماضي، للأندية بالتعاقد مع ثلاثة لاعبين أجانب لكل منها، بشرط ألا يكون من بينهم حارس مرمى، ليعود المحترف الأجنبي للدوري المحلي بعد غياب موسم واحد.

الكاميروني إيمانويل ماموب مهاجم أهلي حلب خلال لقاء فريقه مع أهلية في بطولة حلب ست الكل بملعب الحمدانية – 14 تشرين الثاني 2025 (نادي الاتحاد الحلبي/ فيسبوك)

أبرز الأجانب في 2025-2026

أهلي حلب حامل لقب بطولة الدوري، ضم إلى صفوفه كلًا من المهاجم الكاميروني الدولي إيمانويل ماهوب، هداف دوري بلاده في مناسبتين، واللاعب السابق لناديي الأنصار السعودي والحد البحريني، إضافة إلى لاعب الوسط الغيني تراوري ألكالي، الناشط سابقًا في التضامن الكويتي، وقفصة التونسي.

وتعاقد نادي حطين مع لاعبين من غانا هما متوسط الميدان حمزة فوسيني، والمهاجم ابينزير مينوركبور، إضافة إلى المدافع البوروندي ابريك ندايزي.

واستقطب جاره تشرين لاعب الوسط الغاني ديفيد ماوتر، بعد تجارب عدة في دوريات بولندا وطاجكستان وكازاخستان، والمدافع السنغالي عثمان فاي، الذي لعب لسبعة مواسم في الدوري الأرميني.

الفتوة أيضًا اختار غانا ليضم منها المدافع مالك انتيري، قادمًا من محطات احترافية في تونس والعراق آخرها مع القاسم العراقي، وتعاقد مع لاعب الوسط السنغالي مامادو سكيك، المحترف سابقًا في الجزائر، ومواطنه مدافع الفيصلي الأردني السابق مصطفى سال.

حمص الفداء أحد أبرز المرشحين للمنافسة على اللقب، ضم إلى صفوفه كلًا من المدافع الكاميروني فرانك تيسي، الذي مثّل منتخب بلاده الأولمبي في مناسبات عدة، فيما تستمر تجربة الجناح الغاني غابرييل أكواسي مينساه مع الفريق والتي بدأت مع تصفيات كأس التحدي الآسيوي في آب الماضي.

نادي الجيش استعان بخدمات المدافع الإيفواري أوريليان موهي، صاحب التجارب مع أندية عدة أبرزها الخريطيات القطري والحدود العراقي واتحاد طنجة المغربي، وضم أيضًا لاعب الوسط المصري محمد فوزي، الذي تنقل بين أكثر من نادٍ في بلاده أبرزها طلائع الجيش، وغزل المحلة، والترسانة، والإنتاج الحربي.

خان شيخون الوافد الجديد للدوري السوري الممتاز، دخل سوق اللاعبين الوافدين، وتعاقد مع لاعب خط الوسط المصري السيد الغديري، ابن نادي الزمالك، قادمًا من نادي رويال الإماراتي.

تاريخ الأجانب في الدوري السوري

باب المحترفين الأجانب فتح للمرة الأولى في موسم 2002-2001، وكان الزامبي بيتر مونتالي أول الوافدين للدوري السوري من بوابة فريق الوحدة الدمشقي، وتبعه الرومانيان بوربيلي تشوبا وديدا سورين في حطين.

اللاعبون العراقيون كانوا العنوان الأبرز ضمن الدور في الفترة ما بعد 2003، ومنهم من كان نجمًا في منتخب بلاده كثنائي أهلي حلب حيدر عبد الجبار وهشام فياض، ومن تألق في الملاعب السورية كمحمود مجيد، مهاجم تشرين ووصيف هدافي موسم 2004-2003، حين سجل 14 هدفًا.

الموسم التالي شهد تألقًا لافتًا لمحترف أهلي حلب، المهاجم السنغالي ماديو كوناتي، أسهم من خلاله في تتويج القلعة الحمراء بلقبي الدوري والكأس، ونيل وصافة هدافي الدوري عبر تسجيله 13 هدفًا.

وترك اللاعب المحترف بصمته بقوة في موسم 2006-2005، مع تتويج مهاجم حطين، العراقي جمعة عباس، بلقب هداف الدوري، إثر تسجيله 18 هدفًا في شباك الخصوم، ليعود لحطين في الموسم التالي إياباً، لكن من دون بصمة تُذكر.

موسم 2007-2006 شهد وجود واحد من أشهر محترفي الكرة السورية، والحديث هنا عن المدافع البرازيلي فابيو، مع الكرامة، ومساهمته الكبيرة في وصوله إلى نهائي أبطال آسيا 2006 ونيل الوصافة، ثم التألق في دور المجموعات الآسيوي في 2007.

سوية المحترفين بدأت بالارتفاع في الموسم التالي مع حضور لافت للفنزويلي المهاري غوميز، ثالث هدافي الدوري مع أهلي حلب، والجناح النيجيري إيمانويل، مع حطين، وهداف العين الإماراتي الوافد للكرامة، السنغالي سانغو.

برازيلي حمص الفداء متوسط الميدان، جاجا، والمهاجم النيجيري لتشرين إيبودي إيفيه، كانا أبرز النجوم الأجانب في موسم 2009-2008، إضافة إلى استمرار الحضور الجيد لكل من إيمانويل وغوميز.

وتألق الزامبي فيلمون شيبتا، مهاجم الجيش، وسجل عشرة أهداف أسهمت بتتويج فريقه بدوري 2010-2009، في موسم شهد نجاحًا للأردني حسن عبد الفتاح، مع الكرامة، والإيفواري سي الشيخ، مع الوحدة، ومساهمة إيفيه في نيل تشرين للمرتبة الثالثة على سلم الترتيب، للمرة الأولى منذ 2004-2003.

ختام حضور المحترفين الأجانب في سنوات ما قبل الثورة، كان في الموسم غير المكتمل 2011-2010، مع تصدر قائمة الهدافين عبر سينغالي الكرامة ماكيتي ديوب، وعراقي الوحدة علي صلاح، وسط حضور طيب للوافد اللبناني من الأهلي المصري لتشرين، محمد غدار، ومهاجم منتخب الأردن ونادي الجيش، أحمد هايل.

عودة باهتة

غاب المحترفون الأجانب عن الدوري السوري في الفترة ما بين 2011 و2022، حين سمح اتحاد كرة القدم بقيادة صلاح رمضان بعودة المحترفين.

وعاد الأجانب للدوري السوري بعد القرار، لكن مع بصمة باهتة، فأكثرهم تهديفًا لم يسجل سوى أربعة أهداف، والحديث هنا عن محترفي الأهلي النيجيري أوكيكي أفولابي، والسنغالي بابا سالا، في وقت تصدّر فيه السوري محمود البحر لائحة الهدافين بـ14 هدفًا.

وسرعان ما توجهت القيادة الرياضية في سوريا بعد ذلك الموسم لمنع الأندية من التعاقد مع لاعبين أجانب في الدوري الكروي، باستثناء من سيشارك منها خارجيًا، على خلفية إخلال أندية بالتزاماتها المادية مع المحترفين، وتعرضها إثر ذلك لعقوبات من الاتحاد الدولي لكرة القدم، استنزفت خزينة الاتحاد الرياضي.

الفتوة كان تعرض لعقوبة من "فيفا"، بسبب تأخره في دفع مستحقات لاعبه التريندادي ماركوس جوزيف، قبل أن تغلق القضية إثر تدخل الاتحاد الرياضي العام حينها، ودفع نصف قيمة العقوبة المتمثلة بكامل مستحقات اللاعب و5% إضافية بسبب التأخير.

وتأخر نادي الطليعة عن بداية موسم 2025-2024، بسبب وجود منع من التسجيل لاعبيه فرضه "فيفا"، على خلفية شكوى تأخر مستحقات، رفعها مهاجمه التنزاني عبدول الهاولي، قبل حل المشكلة بمساعدة الاتحاد الرياضي.

ودفع الاتحاد الرياضي العام 500 مليون ليرة سورية من أجل حل قضية نادي الوحدة مع المدرب الصربي دوبراسينوفيتش، على خلفية شكوى شرط جزائي لـ"فيفا"، وذلك في 24 من تشرين الأول 2024.

رأي فني

يعتبر كابتن منتخب سوريا الأسبق زياد شعبو، في تصريح لعنب بلدي، أن "فكرة عودة اللاعبين الأجانب للدوري السوري جيدة، لكن ينقصها حسن اختيار اللاعبين"، فبرأيه "المحترفون الحاليون أقل مستوى من اللاعبين المحليين، لأن معظمهم يأتي إلى سوريا لأغراض تسويقية".

المدرب الوطني طارق جبان، يرى، في حديث إلى عنب بلدي، أفضلية للاعب المحلي على الأجنبي، إلا بحال تفوق المحترف فنيًا على اللاعب السوري، وهو ما لا يحصل حاليًا برأيه، "إلا في حالات قليلة، نظرًا إلى توجه عدة أندية نحو المحترف الأرخص سعرًا من نظيره المحلي، بغض النظر عن تفوقه عليه فنيًا".

رأي أكاديمي

الباحث الأكاديمي غيفار الخطيب، يعتقد أنه "ما من داعٍ لوجود اللاعب الأجنبي في الدوري السوري، وما يشكله من استنزاف لخزائن الأندية، بسبب تأخره في دفع مستحقات لاعبه في ظل التراجع المادي الذي تعيشه، وصعوبة الوضع العام واحتمال غياب الجماهير عن الملاعب".

ويفضّل الخطيب في هذه الحالة "أن تنال المواهب الشابة السورية الفرصة المتاحة للاعب الوافد، ليتحول بذلك الدوري إلى مساحة لاستكشاف الطاقات، وفرصة لتقديم دماء جديدة للمنتخبات، وعامل مساعد للأندية، يمكّنها من استثمار هؤلاء الشبان لاحقًا عبر بيعهم وتسويقهم".

وقال الخطيب، إن سجلات اللاعبين الوافدين تشهد على عدم استقرارهم في نادٍ واحد لفترة طويلة، وتنقلهم بين الأندية ما بين الموسم والآخر، وهذا دليل على أن مستواهم سيكون دون الوسط، فالفرق لا تمنح الاستدامة في صفوفها لمواسم متتالية، إلا للاعب مستواه فوق الوسط.

ويرى الخطيب أن "الأساس المعياري للتعاقد مع المحترفين في أنديتنا مجهول، فالتعاقد مع اللاعب لتجربته بداية هو أساس معياري فاشل، لأن المحترف يمكن أن يقدم مستوى جيدًا في التمارين والوديات لأسباب مختلفة، ويفشل في الرسميات، والعكس بالعكس".

الحل الأفضل لانتقاء لاعبين أجانب في الدوري السوري، بحسب الخطيب، "يكمن في تقييم الأندية لمستوى لاعبيها المحليين، ومستوى المسابقات السورية، والبحث عن لاعبين وجنسيات أعلى من ذلك المستوى برواتب مقبولة".

وأوضح أن "عملية البحث هذه تتطلب من المدرب متابعة الدوري الذي ينشط فيه اللاعب المحترف، ومقارنة مستوى دوريه مع الدوري السوري، ومراقبة أدائه قياسًا بأداء لاعبي فريق المدرب، لتحديد مدى قابلية الأجنبي لتشكيل إضافة للنادي بناء على تلك المعطيات".

الاستقرار العام في البلاد، باعتقاد غيفار الخطيب، سينعكس على واقع الرياضة والمنشآت والجماهيرية، وسيخلق توازنًا اقتصاديًا يتيح للأندية التعاقد مع محترفين بسوية عالية، وبعقود طويلة تمكنها من الاستفادة من بيع المحترف في حال تألقه، أسوة بما فعله نادي الكرامة سابقًا كمثال، مع محترفيه فابيو وسانغو.

أبرزهم هدايا والصلخدي

كأس العرب يضع لاعبين سوريين على "رادار" الأندية العربية

عنب بلدي – محمد ديب بظت

لم ينه المنتخب السوري رحلته في بطولة كأس العرب عند الدور ربع النهائي، إذ فتحت مشاركته بابًا أوسع لتقييم حضور اللاعبين السوريين خارج إطار المنافسة المباشرة، ووضعهم على "رادار" الأندية العربية بهدف استقطابهم.
مع نهاية البطولة، بدأ أثر المشاركة ينعكس على صورة اللاعبين في السوق العربية، سواء من حيث المتابعة الإعلامية أو القيمة السوقية، مع عودة أسماء سورية إلى دائرة الاهتمام، لا سيما في الخليج.
وبرز خلال البطولة عدد من اللاعبين الذين شكلوا نقاط ارتكاز أساسية في تشكيلة المنتخب، يتقدمهم المهاجم عمر خريبين، ولاعب الوسط محمد الصلخدي، وحارس المرمى إلياس هدايا، إذ ارتبط تألقهم الميداني بارتفاع أو تثبيت قيمتهم السوقية، وفق آخر تحديثات موقع "ترانسفير ماركت".

ارتفاع قيمة

محمد الصلخدي، لاعب نادي فارنامو السويدي، كان من بين الأسماء التي لفتت الانتباه خلال البطولة، بعدما أظهر ثباتًا في الأداء وقدرة على التحكم بإيقاع وسط الملعب، ما انعكس على قيمته السوقية التي بلغت نحو 300 ألف يورو.

ويُنظر إلى الصلخدي كأحد اللاعبين الشباب الذين استفادوا من البطولة في تعزيز حضورهم الدولي، خصوصًا مع عامل العمر وإمكانية التطور خلال المواسم المقبلة.

في مركز حراسة المرمى، شكّل إلياس هدايا أحد أبرز عناصر المنتخب خلال البطولة، بقيمة سوقية وصلت إلى 600 ألف يورو.

الحارس، الذي ينشط مع نادي ساندفيورد فوتبول النرويجي، كان حاضرًا في اللحظات الحاسمة، ونجح في الحد من فرص خطيرة خلال المباريات التي شارك فيها لا سيما أمام المنتخب المغربي، ما عزز صورته كحارس قادر على التعامل مع ضغط المباريات الكبرى.

متابعة عربية

لم يتوقف الاهتمام بهدايا عند حدود الأداء الفني، إذ دخل اسمه دائرة التداول الإعلامي العربي، بعدما رشحه أسطورة نادي الهلال السعودي السابق سامي الجابر، خلال لقاء تلفزيوني، للانتقال إلى أحد أندية دوري "روشن" السعودي، ضمن قائمة من اللاعبين الذين تألقوا في كأس العرب.

هذا الترشيح عكس حجم المتابعة التي حظي بها الحارس السوري، وأعاد فتح الحديث عن إمكانية انتقاله إلى تجربة احترافية جديدة في الدوري السعودي.

ولم يقتصر الإشادة بأداء هدايا والصلخدي على المتابعة الإعلامية العربية، حيث أظهر المنتخب السوري نزار محروس، خلال حديثه لعنب بلدي، إلى مستوى اللاعبين خلال البطولة، معتبرًا أن الحارس إلياس هدايا شكّل مكسبًا حقيقيًا للمنتخب السوري بما قدمه من ثبات وتصديات مؤثرة.

وعلى الرغم من بروز عدد من اللاعبين الشباب وارتفاع قيمتهم السوقية بعد المشاركة اللافتة في كأس العرب، بما يبرز صعود أسماء جديدة قادرة على لفت أنظار الأندية العربية، شهدت قيمة مهاجم المنتخب السوري ونادي الوحدة الإماراتي، عمر خريبين، تراجعًا طفيفًا لتصبح 4.5 مليون يورو بعد أن كانت خمسة ملايين في آخر تحديث سابق.

ومع ذلك، بقي خريبين متصدرًا قائمة أغلى اللاعبين السوريين، محافظًا على موقعه كأبرز الأسماء من حيث القيمة السوقية، رغم التغيرات التي طرأت على تقييم لاعبين آخرين بعد البطولة.

مواهب قادرة على النمو

أسهمت المشاركة بكأس العرب في منح اللاعبين السوريين مساحة أوسع لإثبات جاهزيتهم، حيث أظهر المنتخب قدرة على التنظيم الدفاعي والتحولات السريعة في بعض المباريات، وهو ما انعكس بشكل فردي على عدد من اللاعبين، رغم استمرار الملاحظات المتعلقة ببناء الهجمة والعمل الجماعي في الخط الأمامي.

كما أتاحت البطولة منصة جماهيرية وإعلامية واسعة، جعلت اللاعبين السوريين تحت مجهر المتابعة من قبل أندية عربية، خصوصًا تلك التي تبحث عن عناصر قادرة على الاندماج ضمن منظومات تكتيكية منضبطة وتحمل ضغط المنافسات الكبرى.

من الناحية الاقتصادية، تبدو كأس العرب عاملًا محفزًا في رفع أو تثبيت القيمة السوقية لبعض اللاعبين، دون أن تكون العامل الوحيد في عملية التقييم، فالاحتراف الخارجي، والخبرة الدولية، والاستمرارية في الأداء، والحضور مع المنتخب، جميعها عناصر تلعب دورًا في تحديد موقع اللاعب داخل سوق الانتقالات.

كشفت مرحلة ما بعد كأس العرب أن لاعبي المنتخب السوري، وفي مقدمتهم الصلخدي وهدايا، بات ينظر إليهم ليس فقط كعناصر فنية داخل الملعب، بل كمواهب قابلة للنمو والاستثمار، مع فرص مفتوحة لتعزيز حضورهم في السوق العربي خلال المرحلة المقبلة، إذا ما استمروا في تقديم مستويات مستقرة على مستوى الأندية والمنتخب.

إلياس هدايا.. صمام أمان في تشكيلة "نسور قاسيون"

عنب بلدي – محمد كاخي

حارس المنتخب السوري إلياس هدايا يحتفل بتأهل سوريا إلى الدور الثاني من بطولة كأس العرب – 7 كانون الأول 2025 (إلياس هدايا/ إنستجرام)

لم نجد الحارس السوري إلياس هدايا بعد تألقه في بطولة كأس العرب مع منتخب سوريا، وهو اليوم أحد أبرز حراس المرمى السوريين، وصمام أمان منتخب سوريا في البطولات الكبرى.

وأصبح هدايا بعد تألقه مع الأندية في السويد والنرويج، وتحقيقه مساهمات حاسمة مع منتخب سوريا، لاعبًا لا غنى عنه في المنتخب، ووجهًا بارزًا لكرة القدم السورية على المستوى المحلي والدولي.

يلعب إلياس هدايا مع نادي ساندفيورد، وهو أحد أبرز الفرق في الدوري النرويجي الممتاز، ويعتبر ركيزة أساسية في تشكيلة الجهاز الفني لفريقه، وجرى اختياره ضمن التشكيلة المثالية في الدوري النرويجي.

حصل هدايا في عام 2024 على جائزة أفضل حارس مرمى في الدوري السويدي للدرجة الأولى، وذلك بعد تقديمه مستويات متقدمة مع نادي أوتسيكتن خلال الموسم، وأشادت وسائل الإعلام السويدية بأدائه المميز الذي أسهم في تحسين نتائج فريقه.

انضم هدايا إلى المنتخب السوري في العام الماضي، حين استدعي لتمثيل المنتخب في التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم، ولم نجمه في بطولة كأس العرب بعد تألقه في مباريات سوريا أمام تونس والمغرب وقطر، ما جعله لاعبًا لا غنى عنه في التشكيلة الأساسية للمدرب الإسباني خوسيه لانا، وقوة ضاربة في وجه المنتخبات.

من السويد إلى النرويج.. نجاح مستمر

ولد إلياس هدايا في 31 من آب 1998، وبدأ مسيرته الاحترافية مع نادي آشوريكا السويدي.

لعب مع آشوريكا موسمين، خاض خلالهما 13 مباراة، وبعدها حط رحاله في الدوري النرويجي من بوابة ليفانجر في الدرجة الثانية.

مع ليفانجر خاض 36 مباراة، ولفت أنظار المدربين والكشافين، نظرًا إلى مستواه المميز، وبعد موسمين مع ليفانجر، انتقل هدايا إلى نادي كريستيانسوند النرويجي.

هدايا لعب مع ناديه الجديد مباراة واحدة فقط، حصل فيها على تقييم 8.1.

ومن كريستيانسوند إلى بريينه، خاض هدايا 15 مباراة، وخرج بشباك نظيفة في مباراة واحدة.

ومن ثم عاد هدايا إلى الدوري السويدي من بوابة أوتسيكتن، واستقر مع الفريق ثلاثة مواسم، خاض خلالها 62 مباراة، خرج منها بـ17 مباراة بشباك نظيفة.

تألق هدايا فتح الباب أمامه لخيارات أوسع، لكنه قرر العودة إلى النرويج، وتعاقد مع ساندفيوردز.

أبدع مع فريقه الجديد، وحافظ على نظافة شباكه في ثماني مباريات من أصل 20، وحصل على تقييم 7.1.

تبلغ قيمة اللاعب 600 ألف يورو، وفق موقع "ترانسفير ماركت" المختص بأرقام وإحصائيات اللاعبين.

هدايا مع سوريا.. بطل المواعيد الكبرى

يرى محللون رياضيون أن إلياس هدايا أحد أسباب وصول منتخب سوريا إلى ربع نهائي كأس العرب، إذ تألق في مباراة الملحق ضد منتخب جنوب السودان، ومن ثم ضد قطر، حيث أبدع بالحفاظ على النقطة الثمينة التي حققها منتخب سوريا، بالتصدي لكرة في الوقت القاتل.

وكان سدًا منيعًا في وجه "أسود الأطلس"، حيث تصدى لسبع كرات خطيرة.

وجاء إلياس في التشكيلة الأساسية المميزة من "فيفا" في ربع نهائي البطولة، وحصل على تقييم 8.4.

يبقى إلياس هدايا رمزًا للاحترافية والثبات داخل الملاعب، سواء مع منتخب سوريا أو مع أنديته السابقة، حيث أثبت أن الحارس المتمكن يمكنه قيادة الدفاع وتنظيمه وتوفير الطمأنينة لزملائه.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 21 كانون الأول/ديسمبر 2025
العـدد 722 – السنـة الرابعة عشـرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

"الجيـرة"..
تعريف المجتمع السوري في زمن الانقسام

عنب بلدي – كريستينا الشماس

لم تكـن "الـجيرة" في سـوريا يومًـا مجـرد علاقـة مكانيـة تربـط بين بيوت متجـاورة، بـل شـكلت على الدوام إحـدى الركائـز غير المكتوبـة للعلاقـات الاجتماعية، حيث تداخلـت مع مفاهيـم التضامن، والمسـؤولية المشتركة، والشـعور بالانتماء.
ومـع انـدلاع الثـورة السـورية عـام 2011، ومـا تبعها من نـزوح وتهجير واسـعين، خـرج مفهوم "الـجيرة" من إطـاره التقليـدي، ليتحـول إلى ظاهـرة اجتماعية عابـرة للمناطـق والمحافظات، ومتجـاوزة للاختلافـات الدينية والطائفية.
فـعلى مـدار 14 عامًا، وجد ملايين السـوريين أنفسـهم غربـاء في مدن وقـرى جديدة، لكنهـم لم يكونوا وحدهم، وفي كـثير مـن الحـالات، شـكلت "الجيرة" بـديلًا عـن العائلـة الغائبة، وشـبكة أمـان اجتماعية في ظـل غياب مؤسسـات الدولة وتراجـع الدور الإغـاثي المنظم.
تناقـش عنـب بلـدي في هـذا التقرير كيـف تحولـت "الـجيرة" إلى طابع يميـز المجتمع السـوري خلال سـنوات الحـرب، وكيـف أسـهمت في الحفـاظ على قـدر من التماسـك الاجتماعـي، رغـم كل عوامـل التفكك.

"الجيرة" مساحة أمان في زمن النزوح

مـع موجات النـزوح المتتالية، لم يعد السـوري يختـار جيرانه، بـل فرضت الجغرافيـا الجديـدة هـذا الواقـع، إلا أن العلاقـة التي نشـأت بين السـكان الأصليين والنـازحين تجـاوزت في كثير مـن المناطـق حدود الاسـتضافة المؤقتـة، لتتحـول إلى شراكـة حياتية يو مية .

يتحـدث سـعيد رزق، أحـد سـكان منطقـة صحنايـا بريـف دمشـق، لعنـب بلـدي، كيـف اسـتقبلت حارته عشرات العـائلات القادمـة مـن مدينة داريـا المجـاورة لصحنايـا، والتـي تعرضـت لقصـف ممنهـج مـن قبـل النظـام السـابق، أدى إلى نـزوح الأهـالي منهـا عـام 2013.

لم تكـن المسـاعدات متوفـرة، وكانـت المـوارد شـحيحة، لكـن الـجيران تقاسـموا الخبـز والماء، وتناوبـوا على تقديم ما يسـتطيعون، بحسـب سعيد.

قـال سـعيد، إنـه مـع الوقـت، لم تعد العـائلات تُعـرف بحسـب مناطقهـا الأصليـة، بـل أصبحـت جـزءًا مـن النسـيج المـحلي.

تـروي جاهـدة قرطومة، وهي سـيدة نزحـت مـن حـي جوبـر بدمشـق، كيـف وجـدت نفسـها مضطـرة لمغـادرة منزلهـا تحت القصـف، دون أن تتمكـن مـن إخـراج أي مـن أثـاث منزلهـا أو مقتنياتهـا الشـخصية.

قـالت جاهـدة، إن الخـروج كان مفاجئًـا وقسريًـا، ولم يكـن لديهـا معيـل أو مصـدر دخـل ثابـت يعينها على بـدء حياة جديـدة في مكان آخر.

بعـد النـزوح، اسـتقرت جاهـدة في منطقـة الدويلعـة بدمشـق، حيث واجهـت في الأيـام الأولى صعوبـات كـبيرة في تـأمين المسـكن ومتطلبات الحيـاة الأساسـية، مضيفـة أنهـا وصلـت إلى الحـي دون أي تجهيزات منزليـة، وبلا قـدرة ماديـة تتيـح لها اسـتئجار منـزل بشـكل طبيعي، في ظـل ظـروف اقتصاديـة صعبـة.

وأضافـت أن الدعـم الـذي تلقتـه لم يـأتِ من جهـات رسـمية أو منظمات، بـل مِـن أهـالي الحـي أنفسـهم، فقد اسـتقبلتها سـيدة من مدينـة حمص، كانـت تقيـم في الدويلعـة، وعرضـت عليهـا اسـتئجار منـزل بمبلـغ مخفـض، مراعيـة ظروفها المعيشـية، ولم يقـتصر الأمـر على ذلـك، إذ قدمـت لها جـزءًا مـن فـرش منزلها، وسـاعدتها على تـأمين الحـد الأدنى مـن متطلبـات السـكن.

مـع مـرور الوقـت، تطـورت العلاقة بين السـيدتين مـن علاقـة "جيرة" إلى ما يشـبه علاقـة الأخوّة، بحسـب جاهـدة، التـي قالـت إن هـذا الدعـم المعنـوي كان لـه أثر بالـغ في قدرتها على التكيـف مـع واقـع النزوح.

"الجيرة" تتجاوز الانتماءات الطائفية والمناطقية

في بلـد تعـددي كسـوريا، شـكلت الانقسـامات الطائفيـة أحـد أخطـر تداعيـات الحـرب، إلا أن "الـجيرة"، في كـثير مـن الأحيـان، لعبـت دورًا معاكسًـا، إذ أعـادت التأكيـد على العلاقـات اليومية بوصفهـا أقوى من الخطابـات السياسـية والتحريضيـة.

في مدينـة جرمانـا المختلطة سـكانيًا، تحـدث محمـد البري، الذي لجـأ إليها بعـد نزوحـه مـع عائلتـه مـن دير الـزور، أن سـنوات الحـرب لم تـغير طبيعـة العلاقـة بين الـجيران، رغـم اختلاف خلفياتهـم الدينية والمناطقية.

وأشـار إلى أن الخـوف المـشترك، والحاجـة المتبادلـة، جـعلا الجميـع أكثر تمسـكًا بالعلاقـات القائمـة.

"وجـدت دعمًـا غير مشروط مـن الـجيران، الذيـن سـاعدوني في إيجـاد عمـل، وتـأمين مسـتلزمات الحيـاة الأساسـية، وتسـجيل أطفالي في المـدارس، ومـع مـرور الوقـت، أصبحـت العلاقـة قائمـة على الثقـة المتبادلـة، بعيـدًا عـن أي تصنيفات"، قـال محمـد.

تكافل مجتمعي

فقـد كـثير مـن السـوريين أفـرادًا مـن عائلاتهـم خلال سـنوات الحرب، سـواء بالقتـل أو الاعتقـال أو الهجرة، مـا تـرك فراغًـا اجتماعيًـا ونفسـيًا، خاصـة لـدى كبـار السـن الذيـن وجـدوا أنفسـهم وحيديـن بعـد سـنوات مـن الاعـتماد على شـبكة الأسرة الممتـدة

فقـدت فاتـن الحسين، سـيدة مسـنة نزحت مـن منطقـة المليحـة في ريف دمشـق، أبناءهـا الثلاثـة بين الهجرة القسريـة والاعتقـال، لتجـد نفسـها فجـأة دون سـند عائلي مبـاشر، وفي بيئـة جديـدة لا تعـرف فيهـا أحدًا.

اسـتقرت فاتـن في حـي الطبالـة بدمشـق، حيث بـدأت مرحلـة مختلفة مـن حياتهـا، اتسـمت بالعزلـة في بداياتهـا، والخـوف مـن المسـتقبل، وعـدم القـدرة على تلبيـة احتياجاتها اليوميـة بمفردهـا.

تـروي فاتـن أن الأيـام الأولى كانـت الأصعـب، إذ واجهـت صعوبـة في التأقلـم مـع فكـرة العيـش وحدهـا، بعـد أن كانـت محاطـة بأبنائهـا، ومـع مـرور الوقـت، بـدأ الـجيران يلعبـون دورًا أساسـيًا في حياتهـا اليوميـة، مـن خلال زيـارات منتظمة للاطمئنـان عليهـا، ومسـاعدتها في تـأمين احتياجاتهـا الأساسـية، ومرافقتهـا في مراجعاتها الطبية، إلى جانـب مشـاركتها تفاصيـل بسـيطة مـن حياتهـم اليوميـة، كسـؤالها عـن صحتهـا أو دعوتهـا لمشـاركتهم الطعـام.

وأشـارت إلى أن هـذا الدعـم جـاء بشـكل تلقـائي، مدفوعًـا بإحسـاس جماعـي بالمسـؤولية تجـاه شـخص فقـد عائلتـه ويعيش ظروفًا قاسـية.

ومـع الوقـت، تحولـت العلاقـة مـع جيرانهـا إلى ما يشـبه علاقـة العائلة البديلـة، فأصبحـت تشـعر بأنهـا جـزء مـن محيـط اجتماعي يوفـر لها الأمـان والدعـم.

اختتمـت فاتـن حديثهـا لعنـب بلدي بالقـول، "خسرت أبنـائي، شـعور الوحـدة كان يقتلنـي كل يـوم، لكـن الـجيرة سـاعدتني بالتأقلـم على طبيعـة حيـاتي الجديـدة ومنحتنـي دافعًـا للاسـتمرار".

سيدتان تتبادلان الأحاديث في أحد أحياء حمص – 13 شباط 2025 (فرانس برس)

يا للروعة..
سوريا بدها حرية

خطيب بدلة

كل شيء، في حياتنا، يحتاج إلى تعريف. قال أحد المسؤولين في السلطة الحالية، إن "الحرية" المتوفرة في سوريا، اليوم، ليست مسبوقة.
هل تريد الصراحة، أم تريد أن نلف وندور؟ الصراحة: لم يخطر ببالي، في يوم من الأيام، أن الحرية تحتاج إلى تعريف، فقد أمضينا عمرنا ونحن نعتقد، أو نقول، إن الحرية الموجودة في لبنان، مثلًا، لا مثيل لها في العالم، وبيروت كانت مأوى، أو ملفى كل الهاربين من البلاد العربية المناضلة، التي تكم أفواه أبنائها، وتمنعهم من التنفس.. واعتقادنا هذا، صحيح بالطبع، ولكن أين الدولة اللبنانية التي يليق بها كل هذه الحرية؟ هل مَنعت الحرية اللبنانية تلك التشكيلة من الدول المستبدة من التدخل في شؤونها، أو من بناء ميليشيات ودول صغيرة في داخلها، جرت على اللبنانيين الويلات؟
حرية التعبير المتوفرة، الآن، في سوريا، التي ترنم بها ذلك الرجل، تفرض علينا أن نعاجله بوابل من الأسئلة الملحة؟ أين سوريا أصلًا؟ هل هي موحدة؟ هل يتمتع كل مَن يتمتع بصفة "مواطن سوري" بما يكفي من الحرية للاعتراض على شكل نظام الحكم الانتقالي القائم؟ هل يستطيع المواطن "السوري" أن يطالب السلطة بتسريح المقاتلين الأجانب من مناصبهم، أي أن يتبنى نفس مطالب أمريكا ومجلس الأمن؟ مَن مِن المواطنين السوريين، أبناء الأقليات، يستطيع أن يعترض على تسليم المفاصل الرئيسة في الدولة لأفراد من أسرة رئيس المرحلة الانتقالية؟
دعك من مناقشة هذا الموضوع الشائك، أقصد الحديث عن غياب الحرية فيما يتعلق بأفراد السلطة، ففي أيام الأسد كانت أي إشارة، أو غمزة، نحو استئثار عائلة الأسد بمقدرات البلاد، تودي بصاحبها، وإنني أذكر جيدًا، أن الصحفي عبد الكريم أبازيد، دعاني، في أحد الأيام من سنة 2007، إلى غداء فريكة مع دجاج، في بيته، وبعد الغداء، اقترح علي أن نزور الدكتور عارف دليلة، الذي خرج من المعتقل قبل أيام، بعدما أمضى فيه سبع سنوات، وزرناه، بالفعل، في بيته الصغير، المتواضع، وخلال جلسة قصيرة، مع كأس من الشاي، فهمنا قصته، وهي أنه، في سنة 2000، وخلال محاضرة في الثلاثاء الاقتصادي، اعترض على استئثار رامي مخلوف، بإيرادات الخليوي، واقترح أن تمتلكه الدولة، وتدخل إيراداته في الخزينة العامة، ولأجل اعتقاله، قفزت سلطة الأسد فوق القوانين، وطبقت عليه المحاكم الاستثنائية، ذات التهم المضحكة، من قبيل: محاربة النظام الاشتراكي، والتفكير بقلب نظام الحكم، وتشكيل تنظيم مسلح، وجمعوا له الأحكام لتصل إلى عشر سنوات، وبعد سبع سنوات، منحوه عفوًا رئاسيًا، بسبب وضعه الصحي! والطريف في الأمر، الطريف للغاية، أنهم لم يسألوه، ولا مرة، عن موضوع الخليوي الذي سجن من أجله!
الإعلاميون الذين يزعمون أن سقف الحرية المتوفر في سوريا، اليوم، مرتفع جدًا، كثيرون، بمعنى أنهم تحولوا إلى نموذج شائع.. أعتقد أن بعضهم طيب القلب، يقيس الحرية بإحساسه، لا بعقله، فربما شعر، بعد 8 من كانون الأول 2024، أن الخلاص من نظام الأسد، وحده، نوع من الحرية، غير المسبوقة، ولم يتمكن من قراءة المشهد بكليته.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper